AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

غسّان سرحان "للهدف":
لا بُد مِنَ العودة لبديهيات الصِّراع، وأنَّ الصِّراع صِراع وجود..

الهدف - فلسطين - العدد 41 (1515) - أيلول / سبتمبر 2022

"إنَّ قَولَنا بالوفَاءِ لدِمَاءِ الشُّهَدَاء يُملي أنْ نَكُونَ في مُستَوى دِماء الشُّهَداء"

الشّهيد القائد
أبو علي مصطفى

الأسير البطل
خليل عواودة
عنوان لانتصار إرادة الحرية والمقاومة على السجن
والسجان .. 172 يوماً من الزمن المختلف لأجل الحياة
AL-HADAF
الهدف
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية
#حنظلة رمزاً وطنياً

الافتتاحية

«في السجنِ لا تقولُ انتهى كلُّ شيء.. في السجن تقولُ ابتدأ كلُّ شيءٍ والبدايةُ هيَ الحريّة»

محمود درويش

أقام العدوُّ الصهيونيُّ دولتَهُ على أنقاض المدن والقرى الفلسطينيّة المُغتصَبة، التي دمّرتها آلةُ حربه الهمجيّة، متسلحًا بنظام دوليٍّ أعلنَ نفسَهُ بأنّه «عالمٌ حرٌّ»؛ لكنّ الحقيقةَ التي لا يمكن إخفاؤها أنّه استعماريٌّ وإمبرياليٌّ في بنيته وجوهره وامتداداته. فلا يمكن لعَالَم أعلن أنه انتصر «باسم الحرية» على الفاشية والنازية أن يؤيّدَ ويبارك سرقة فلسطين وسلبَ حرية شعبها، وزرع كيان غريب على أرضها، إلا إذا كان استعماريًا وإمبرياليًا في آن، ويريد أن يتاجر باسم «ضحايا النازيّة». كما لا يمكن لعَالَم أن يعلنَ نفسَهُ بأنّه «عالم الحرية» والدفاع عن حقوق الإنسانيّة، وهو يسحقُ الحرية والإنسَانيّة والعدالة بحقارة كلَّ يوم. في السياق هذا؛ لم يكن سَجن الإنسان الفلسطيني في تاريخ العدوّ الصهيوني، سوى إحدى التعبيرات الواضحة عن طبيعة هذا العدوّ وبنيته وجوهره الاستعماريّ الإحلاليّ العنصريّ؛ فلقد تأسّس وارتبط تاريخه وإقامة كيانه ودعم ركائزه؛ بدماء الشعب الفلسطيني والمجازر الإرهابيّة التي ارتكبها بحقّه، وسياسة التطهير العرقي، وقهر، وقمع، وحصار، وسلب حريّة من تبقى على أرضه، وتغييبه خلف أسوار سجونه التي توزعت على مساحة الجغرافيا الفلسطينيّة.

إنّ الحرية في عُرف العدو الصهيوني وَمُدّعي «العالم الحر» من خلفه؛ تَعني قتل وسجن الضحية وعدم الاعتراف بها وبحقوقها؛ لذلك وعى الفلسطيني الدرس مبكّرًا ولم يُسلّم بمفهوم «الحرية» الاستعماري الإمبريالي، وصاغ مفهومه الحقيقي للحرية برفضه للاحتلال، والتمرد الدائم عليه، وعدم السماح له أن ينتزع منه مفهوم حرّيته الذي يعني استقلاله وعودته وتقرير مصيره والتوق لحياة خالية من الاستعمار والاستعباد والأغلال، وعليه قدّم شعبنا الفلسطيني «بكرم قل نظيره» التضحيّات الكبيرة والمعاناة الجسيمة في مجرى قرن من النضال الوطني المتواصل دون توقف أو مساومة لأجلها: إنها الحرية التي هي نفسها المقابل.

إنّ هدف العدو الدائم هو ممارسة كل أشكال القمع والتنكيل والحرمان وإلحاق الأذى المادي والمعنوي بأسرى وأسيرات شعبنا، في محاولة منه لكسر إرادتهم وإضعاف معنوياتهم وتجريدهم من أبسط حقوقهم الإنسانية، حتى تلك التي تَحصّلوا عليها في خطواتهم النضالية ضد المنظومة الاحتلالية داخل السجون، كما يحصل الآن من خلال تراجعها عن «التفاهمات» التي جرت بعد الخطوة النضالية في آذار الماضي، التي قام بها الأسرى في مواجهة النقل التعسفي، وفي سياق تحسين شروط واقعهم الاعتقالي. وعليه؛ لم يتوانَ الأسرى أو يتأخروا في إطلاق معادلة إعادة التوازن المطلوبة في ظروفهم الخاصة، معادلة: الجوع والحرية، التي لا تفصل بين التوق لكسر أسوار السجن والانطلاق نحو حريتهم وشعبهم بالمعنى السياسي التحرري، وبين النضال الدائم من أجل تحسين شروط «حياتهم» اليومية التي تبدأ من الحق في الملبس والمأكل ووقف التعذيب الجسدي والمادي والعزل الجماعي والفردي والزيارة ومشاهدة التلفزيون، ولا تنتهي عند الحق في التعلّم واقتناء الكتب؛ تلك هي المعادلة التي تجعل الحقوق الأساسية للإنسان الفلسطيني في الأسر الصهيوني؛ لا تتحصّل إلا من بوابة حلّ الهيئات التنظيميّة وعدم الخروج للعدد والفورة والمواجهة الفردية والجماعية، وليس انتهاءً بمعركة الأمعاء الخاوية... وكل ما تُقدّم عليه الحركة الوطنيّة الأسيرة من خطوات وإجراءات؛ فمعادلة أو قرار الجوع/الإضراب عن الطعام هنا، ليس قتلًا للنفس، إنّما تعبيرٌ مُتقدّمٌ عن الإرادة الحرّة والمتماسكة في مواجهة بُنيّة المؤسّسة الأمنيّة الصهيونيّة التي صُمّمت من أجل إعادة إنتاج وعي الأسير ومحاولة تطويعه وصهره داخل السجن/المعتقل؛ لإخراجه إلى المجتمع، إمّا بحالةِ حيادٍ عن العمل النضالي والوطني أو كعَالةٍ وعبءٍ عليه.

قد يعتقد العدوُّ بأنّ سلاسل القيد وصداها، ستبقى مُقفلةً على أيدي ومسامع أبطالها من أسيرات وأسرى شعبنا. لكن هذا العدوُّ يعرفُ أكثرَ من غيره أنّ سلاسل القيد وصداه تصنع ثورة الحرية المستمرّة التي ستفك أسرها وتسجن قيدها، وستنتصر حتمًا على جلادها، وستعلن يومًا حريتها بمفهومها ومعناها الإنساني الحقيقي؛ فمعادلة: الجوع والحرية التي يخوضها الأسرى كل مرة؛ خير شاهد ودليل ومحفز ومحرض دائم على ثورة الحرية الشاملة ■

كل الحقيقة للجماهير

في هذا العدد

الافتتاحية: الأسرى الفلسطينيون ومعادلة الجوع والحرية.....3

«الغلاف» الذكرى 21 لاستشهاد أبو علي مصطفى

أبو علي حسن: فكرة لم تزل تزهر ثورة..... 6

عليان عليان: راهنية مواقف أبو علي مصطفى.....8

فيصل دراج: سلاما أبو علي.....10

شؤون فلسطينية..

وسام رفيدي: مطار رامون فلسطينيا..... 12

رانيا زكريا لصوي: وجع مؤجل.....13

حمدان الضميري: لماذا تدويل قضية الأسرى وكيف؟ 14

طلال عوكل: «في الهدف» هل تتعظ قيادات الشعب الفلسطيني؟ 15

وليد عبد الرحيم: في سبيل استراتيجية فلسطينية (2).....16

شؤون عربية..

حوار مع غسان سرحان: وسام الفقعاوي.....18

كاظم الموسوي: الأزمة السياسية في العراق.....24

حسن شاهين: العرب في عالم ما بعد الغرب.....26

لبيب قمحاوي: سقوط الدولة العربية 27

درة قمبو: السودان- أزمة هدم عميق في ساس الديمقراطية 28

عابد الزريعي: تونس بين الأزمة السياسية ومخاطر التدخل الأمريكي.....30

عبد النور الهنداوي: حرية للعرب.....32

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد مصطفى جابر

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري

يسمح بالنقل وإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف

غزة- بجوار مستشفى الشفاء- نهاية شارع الثورة

الهاتف

082836472

البريد الإلكتروني

info@hadfnews.ps

تصدر عن دائرة الإعلام المركزي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

AL-HADAF
الهدف
سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

الغلافين الأول والثاني:
جيفارا عبد القادر
الغلاف الثالث:
نضال أبو مايلة

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة نظر الهدف بالضرورة

الهدف - فلسطين العدد 41(1515) أيلول / سبتمبر 2022

كلـــــمة

يصادف إصدار هذا العدد من مجلة (الهدف) الذكرى 21 لاستشهاد الرفيق القائد المؤسس أبو علي مصطفى الأمين العام السابق للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذي استهدفته طائرة أباتشي صهيونية في مكتبه في مدينة البيرة بصاروخين، يوم 27 آب/أغسطس 2001.

بعد حوالي 40 يومًا سيرد رفاق أبو علي على الجريمة مستهدفين رأسًا كبيرةً في مؤسسة الاحتلال وأحد رموز الحركة الصهيونية الجنرال الإرهابي ومجرم الحرب رحبعام زئيفي.

يُكرّس غلاف هذا العدد لتحية القائد الشهيد، إضافة لمقالات حول منهجه ومناقبه وسيرته البطولية العطرة، إضافة إلى مفكرة الغلاف الرابع.

الغلاف الثاني، بالتزامن مع انتفاض الحركة الأسيرة، تحية للأسرى والأسيرات الأبطال؛ عبر الأسير البطل خليل عواودة في صموده الأسطوري؛ مضربًا عن الطعام، رافضًا التنازل ومساومة العدو... إنهم الأسرى الذين يستحقون منها أن نكون بمستوى تضحياتهم في معركة الجوع والحرية.

الغلاف الثالث مُكرّس لذكرى ملحمة تل الزعتر؛ مخيم البطولة والفجيعة في ذكرى المجزرة.. تحية لشهداء تل الزعتر وعهدًا على التمسك بالقسم الذي أطلقوه هم أنفسهم: القتال حتى الموت ورفض الاستسلام.

في هذا العدد مقالات متنوعة في الشؤون الفلسطينية والعربية والدولية وشؤون العهدو، إضافة إلى ملف ثقافي غني، وقد شارك في إنجازه كالعادة كُتّاب فلسطينيون من الوطن والمنفى، وكُتّاب عرب من جميع أقاليم الوطن العربي ■

شؤون العدو..

نواف الزرو: هجوم صهيوني على الرواية الفلسطينية.....33
محمد أبو شريفة: شرح التضليل الإسرائيلي.....34
أكرم عطا الله: فوضى إسرائيلية لاتنتهي دلالاتها.....36
خاص الهدف: فلسطين الاشتباك.....37
محمد صوان: مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة العنصرية.....38

شؤون دولية..

طنوس شلهوب: روسيا أي تحديات؟.....40
رضي الموسوي: أي يسار تتجه إليه أمريكا اللاتينية.....42
علي بو طوالة: من أجل رؤية موضوعية للتحولات الاستراتيجية.... 44
إسحق ابو الوليد: هل ما زالت أمريكا اللاتينية الحديقة الخلفية؟.....47

الهدف الثقافي..

الافتتاحية: غالي شكري: التراث والثورة..... 49
عبد الرحمن بسيسو: عن رواية «موال شمس»..... 50
ثناء أحمد: العالم الرقمي يستبيح كل شيء.....53
عبد الرزاق دحنون: في الحيلة لدفع الأحزان.....54
حنان بدران: حشرة التفكير المعتمة.....56
وسام الفقعاوي: حول «اختلاق إسرائيل القديمة».....57
رامي مراد: عن كتاب :سحب الجحيم».....58
غازي الصوراني: حديث عن الثقافة والمعرفة.....62

أبو علي مصطفى:
فكرةٌ لم تزلْ تزهرُ ثورة

أبو علي حسن. عضو اللجنة المركزيّة للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين/ سوريا

لم يكنْ ممكنًا أن تمرَّ الذكرى الحادية والعشرين على استشهاد القائد الرمز أبو علي مصطفى دون أن نقفَ مجدّدًا أمامَ مسيرة هذا الثوريّ العصاميّ، الذي ترك لشعبه ورفاقه تجربةً ثوريّة فيها الإقدامُ والشجاعة والإيثار، وإرثًا وطنيًّا وسياسيًّا وإنسانيًّا يستحقّ من رفاقه أن يدوّنوه وينشروه أمامَ الأجيال التي لم تزل تتمسّك بالمقاومة وفكر الثورة؛ فاستحقاق الذكرى تقتضي من رفاقه الوقوف والتعمّقَ في معنى رحلة الرجل الثوريّ في تشعباتها وزواياها لاكتشاف الجوهريّ فيها، فما زال الكثير من المجهول في مسيرته، ومنه ما بقي في صدور رفاقه الشهداء. وإذا كان هذا الثوريُّ لم تسعفه الظروف أن يسجّل مذكراته حيث داهمه الاغتيال، فإنّ فكرة الرجل الثوريّ تضاهي آلافا من الصفحات من السيرة الذاتيّة والشخصيّة. هي فكرة الثوريّ الذي لا يساوم.

ومن نافل القول قولُنا: «الثوريّون لا يموتون» فالمعنى أنّ أجسادهم تستبدل بأفكارهم الحيّة مع الأجيال المتعاقبة، وتنوب الفكرة عن الحضور الحيّ، حيث يحيا هؤلاء الثوريون حضورًا وفاعلية، بل أكثر حضورًا ربّما من حضورهم وهم أحياء... وهكذا هم أحياءٌ بين شعوبهم، وبين رفاقهم وجدالاتهم وندواتهم في كلّ مناسبة وحدثٍ وطنيّ. بيدَ أنّ الثوريّين ليسوا متجانسين في مآثرهم وعطائهم وأشكال نضالهم، لكنّهم جميعًا يحملون الفكرة الثوريّة، فكرة المقاومة، فكرة تغيير الواقع، فمنهم من جسّد الفكرة بالرواية (عائد إلى عكا، أم سعد) وجسّد الفكرة بعبارة خالدة... «لماذا لم تطرقوا الخزّان؟» في إشارة إلى المقاومة، كما غسان كنفاني، ومنهم من انغرس قلبًا وروحًا في مسار الثورات كما أرنستو جيفارا، فلم يكن ممكنًا أن يسدل الستار على مسيرة جيفارا بمجرد استشهاده على أيدي أعدائه في بوليفيا، حيث لم تزل روحه تطوف وتنتقل من جيل إلى جيل، وأفكاره تغزو ثورات العصر وانتفاضاته... ولو كان أعداؤه يدركون ما يمكن أن يتركه جيفارا بعد استشهاده من أثر ثوريٍّ بين أجيال الثورات لما أقدمَ أعداءُ الحريّة على اغتياله، لكن أعداء الحرية، وجلاوزة القتل والظلم دائمًا هم من قصيري النظر.

وأبو علي مصطفى القائد الرمز في مسيرته واستشهاده لم يكن إلا صنو هؤلاء الثوريين الذين لا يموتون، حيث شكّل في مسيرته الثوريّة الطويلة المبكّرة؛ السياسيّة والتنظيميّة والكفاحيّة صورة ذلك الثوري الذي لا يموت، وها هو خالدٌ في ذاكرة رفاقه وشعبه، وتطوف فكرته، وأحلامه، ومواقفه بين أجيال الثورة والانتفاضات والهبّات الشعبيّة.

وإذا كان قرارُ العدوّ الصهيونيّ على اغتياله يعدُّ شهادةً على خطورة هذا الثوريّ وأفكاره ومواقفه، فالحقيقةُ أن ثوريّته لم تتجسّد في استشهاده وهمجيّة اغتياله وجبن العدوّ من حضوره، إنّما ثوريّته قد تجسّدت في تاريخ كفاحه على مدار نصف قرن، فانتماءُ الرجل على حركة القوميين العرب وهو لا يتعدّى عمره خمسة عشرَ عامًا لهو دليلٌ على الوعي الوطني المبكّر إلى كيانه وفكره وتبلوّر شخصيّته الوطنيّة.

لقد عاش الرجلُ آلام النكبة، شاهدها، وسمع بها وهو في العاشرة من عمره، شاهد بأمّ عينه آلافًا من مخيّمات اللاجئين في جنين، وسمع وهو في بلدته عرابة حكايا النكبة، ومآثر الثوّار، وتجربة الثائر الشيخ عز الدين القسام في جبال يعبد، كانت الأحداثُ في طفولته تداهمه بمرارتها فاستلهم وعيه الوطنيّ من حكايا الوطن المغتصب، وحكايا الآباء والعجائز عن المقاومة الفلسطينيّة، وفي الوقت ذاته الخيانات العربيّة. بيدَ أنّ معنى الوطن

الغلاف: ذكرى استشهاد أبو علي مصطفى

قد تجسّد لديه مرّةً أخرى حين أدرك أنّ محاولات النظام الأردنيّ منعه من التزامه القوميّ والوطنيّ، ثمّ اعتقاله عام 1956، وهو لم يتجاوز التاسعة عشر من عمره... ثمّ الحكم عليه بالسجن خمس سنوات قضاها في سجن الجفر الصحراوي بتُهمه الانتماء إلى حركة القوميين العرب...! وهنا كبر الوطن في وعيه وسيطر على أفعاله.

لم تفت الخمس سنوات من الاعتقال في عضده أو عزيمته أو حماسه في مواجهة خط تغيير الواقع... إنّما ازدادت قناعته فكرًا وممارسةً في مواصلة الكفاح والعمل على تفجيرِ العنف الثوري، فاختار أن يكون أوّل من يتلقّى دورةً عسكريّةً في مركز أنشاص بالقاهرة عام 1965، أي أنّه آمن بالعنف المسلّح قبل عام 1967، وقبل ظاهرة المقاومة العلنيّة بعد هزيمة حزيران... ما يدلّ على أنّ انتماءه وثوريته للثورة لم يكن بتأثير وحضور الظاهرة العلنية للثورة الفلسطينية، إنّما هو كان من مؤسسيها وروادها المبشرين بها تنظيمًا وعنفًا ثوريًّا.

وتأتي هزيمة حزيران، وانطلاق العمل المسلّح لتبدأ مرحلةٌ جديدةٌ في حياة هذا الثوريّ، ويبدأ في تأسيس الخلايا الثورية للمقاومة في الضفة الغربية، ويكون على رأسها إلى أن تمّ مطاردته، فغادر إلى أغوار الأردن وتسلّم مسؤوليّة قوّات الجبهة الشعبيّة في الأردن حتّى مغادرته عام 1971 إلى لبنان.

إنّ تتابع الأحداث في الأردن بدءًا من أحداث ظاهرة طاهر الدبلان في عمان 1968، ومرورًا بأحداث 1969، حتى بدء أحداث أيلول الأسود التي استهدفت إخراج الفصائل الفلسطينيّة من عمّان، لم تترك للرجل أيّ مساحةٍ من استراحة المحارب، إلى أن بدأت معارك عجلون وجرش، التي بمحصلتها أخرجت المقاومة نهائيًّا من الأردن، حيث طورد الرجل من قبل قوّات النظام حتى استطاع الخروج سالمًا بطرق التفافيّة إلى سوريا فلبنان... وانطوت مرحلةٌ ميدانيّةٌ في حياة الرجل كان فيها فاعلًا وقائدًا ومطلوبًا.. ليبدأ مرحلةً جديدةً في لبنان نائبًا للأمين العام للجبهة الشعبيّة؛ ليقودَ هو والحكيم جورج حبش مركب الجبهة الشعبيّة مع رفاقهم المؤسّسين والمناضلين.

تلك المرحلةُ التي بلورت شخصيّة الرجل من محترفٍ ميدانيٍّ إلى محترفٍ ثوريٍّ سياسيّ، فالبيئةُ السياسيّةُ والإعلاميّةُ والثقافيّةُ في بيروت لا تترك مجالًا لإنصاف القادة وإنصاف المثقفين، فأخذ الرجل يطوّر من قدراته الثقافيّة والسياسيّة، وتعمّق في قراءة النظريات الثوريّة، وتعمّقت مداركه ومعارفه السياسيّة والثوريّة والاقتصاديّة. وأيقن أن لا حركة ثوريّة دون نظريّةٍ ثوريّة، وتجاوز النزعة الثوريّة العفويّة إلى التنظيم الثوريّ وسلاحه «النظريّة الثورة والفكر الثوري»... وهنا اعتلى الرجل بكفاءة مع جورج حبش سدّة القيادة في الجبهة الشعبيّة برفقة العديد من قيادات الجبهة التاريخيّين.. وحاز على محبّة واحترام كوادر الجبهة وقواعدها الحزبيّة والعسكريّة. وتعزّزت مكانته يومًا بعد يوم داخل الجبهة ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة... الخ، إلى أن أصبحَ قياديًّا بالمنظمة مهابًا وشجاعًا لا يخشى لومة لائم في الإفصاح عن مواقفه ومواقف حزبه السياسيّة والتنظيميّة حيث تصدّى بروحٍ ثوريّةٍ وغيرةٍ وطنيّةٍ لكل النهج المساوم والتّفريطيّ داخل المنظمة، وخاض سجالات لا تنتهي مع أصحاب النهج المساوم في محاولةٍ لوقف الانهيار السياسي الذي بدأ مبكرًا مع ما سمي بالنقاط العشرة، والموقف من جنيف عقب حرب أكتوبر 1973، وقرار 242 و338.

لقد صنعت منه التجربةُ الشخصيّة، وانتماؤه الطبقي، وحياته الريفيّة ومعاصرته لنتائج وفظائع النكبة الفلسطينية، ومطاردة الأجهزة الأمنية لأحلامه وحريته وسنوات السجن وهو في ريعان شبابه، صنعت منه شخصيّةً سياسيّةً متمرّدةً لا تقبل الضيم، ولا تقبل بغير الانتصار.. وآمن أن هذا الانتصار لا يكون إلا بالثبات على المبادئ والإمساك بالمواقف الجذريّة الأصيلة، هذا المشهد البانورامي أسهم في تكوينه السياسي والفكري الحاسم تجاهَ أن استمرار الثورة طريق التعبير. كان مزيجًا في تكوينه الثقافي والسياسي من القوميّة العمليّة والماركسيّة الثوريّة والثقافة العربيّة... لا عصبيّة في انتمائه سوى موقفه السياسي الذي يشهره في وجه كلّ مساوم أو مفرّط أو خائن.

كان وَحدويًّا، يميل إلى وحدة الصفوف، يرفض الوحدة الشكليّة، يبحث عن أساس سياسيٍّ ثوريٍّ لوحدة الصفوف ووحدة الهدف والتحرير الكامل، على قاعدة الخطّ السياسيّ السليم الذي لا يلغي البندقيّة ولا يحرف المسار الوطنيّ وهو الضمانةُ الاستراتيجيّةُ للانتصار... وعلى هذا الإيمان خاض تجاربَ عديدةً لوحدة الساحة الفلسطينيّة، كان آخرها محاولاته الدؤوبة في إنجاز وحدة اليسار أو القوى الديمقراطيّة عبر وضعه المسوَّدَةَ السياسيّة والتنظيميّة لتشكيل تجمع ديمقراطيٍّ وطنيٍّ قبل استشهاده بأسابيع.

كان يؤمنُ إيمانًا عميقًا أن سيرورة بقاء وكفاحية الجبهة الشعبيّة مرهونة بخطّها السياسي السليم الذي لا يفرط بأيّ مفردة من مفردات الحق الفلسطيني، وكان هذا دأبه في حواراته الداخليّة الحزبيّة مع أعضاء حزبه، وفي حواراته الخارجيّة... وكان شديدَ الحساسيّة من التدخّلات العربيّة أو الدوليّة في شؤون الجبهة الشعبيّة أو الثورة الفلسطينيّة، ولا يرضى أن يسيء إليه أو لجبهته أيًّا كان؛ عربيًّا أو أجنبيًّا... وفي حادثةٍ تشي عن صراحة الرجل.

وإذا كان هذا الجانب الوطنيّ والقوميّ والثوريّ في تكوين شخصيّة هذا الرجل العصامي، فإنّ جانبًا آخرَ من شخصيّته لم يلمسها إلا المقربون منه، الذين عاشروه في القواعد والجلسات الثقافيّة أو السياسيّة أو الاجتماعيّة، وهذا الجانب هو تلك الوداعة التي يتّسم بها في علاقاته الاجتماعيّة والنضاليّة حيث يكتنز قدرًا كبيرًا من الهدوء وسعة الصدر، وطيبة القلب، ومشاركة الرفاق في أفراحهم وأتراحهم، وقلّة يعرفون أنّ له صوتًا جميلًا إذا ما غنى أو أنشد أغاني الثورة وأهازيجها.

أما الجانب الثالث في شخصيّة الرجل تلك النزاهة السياسيّة والفكريّة والاجتماعيّة التي يتمتّع بها؛ آمن بموقف سياسيّ منذ التحاقه بثورته دون أنْ يمارسَ أي شكلٍ من أشكال المناورة أو البروباغندا السياسيّة، وآمن إيمانًا مطلقًا بهُويّته القوميّة العربيّة دون أن يلغي ماركسيّته الثوريّة المتحرّرة من قيود الحتميات التاريخيّة، إنما المتجذّرة بالفعل الثوري، وكذلك الحال فقد اتّصف الرجل بالنزاهة الاجتماعيّة، والماليّة إلى حدّ قبوله أن يكون فقيرًا فقيرًا، وإلى حدّ أنّه حارب كلّ ما هو معتدٍ على أموال الثورة أو الحزب، هكذا كان هذا الرجل في حياته وكفاحه، ثوريًّا من طراز الثوريين الذين لا يموتون■

راهنيّةُ مواقفِ القائدِ الرمزِ «أبو علي مصطفى»
في إطارِ الجبهةِ الشعبيّةِ وحركةِ التحرّرِ الوطنيّ الفلسطينيّة

عليان عليان. باحثٌ وكاتبٌ سياسيّ/ الأردن

في الذكرى الحادية والعشرين لارتقاء الأمين العام للجبهة الشعبيّة «أبو علي مصطفى» شهيدًا بصواريخ العدوّ الصهيونيّ، نرفعُ بكلّ ثقة الصوتَ عاليًا، بأنّك كنت وستظل في ذاكرة شعبك ورفاقك، وفي ذاكرة الأمّة وأحرار العالم، قائدًا وطنيًّا لا تطاول، عرفت كيف تجسّر المسافة بالنضال ما بين الوطنيّ والقوميّ، وكيف تجسّد وتوظّف انتماءك الفكريّ وَفقًا للخصوصيّة الوطنيّة، على قاعدة الربط بين الخاص الوطنيّ والعام القوميّ والأمميّ بعد أن جمعت كلّ صفات القائد في شخصك وفي ممارستك اليوميّة، فكنت في أوّل الصفوف للتضحية والإقدام طيلة مسيرتك الكفاحيّة، وفي نكران الذات، وكنت تعرف أنّك ستدفعُ ثمنَ مقولتك «عدنا لنقاوم ولم نأت لنساوم»، إلا أنّك أصررت على هذه المقولة في الممارسة، منذ عودتك حتى لحظةِ استشهادك، بعد أن أدّيتَ دورًا مركزيًّا في قيادة انتفاضة الأقصى عام 2000م.

وعندما نستحضرُ مواقفك في مختلف محطّات الثورة، لا نملك سوى أن نؤكّد على راهنيتها لسبب رئيسي: هو التزامك الاستراتيجيّ في إطار الجبهة الشعبيّة، بنهج تحرير كامل التراب الوطني الفلسطينيّ، وتنفيذ حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين، التي أدّيت دورًا أساسيًّا في تأسيسها، إلى جانب الرفيق الحكيم الدكتور جورج حبش.

أبو علي مصطفى والحقائق الثلاث:

عشيّةَ توقيع اتّفاقيّات أوسلو، قال أبو علي مصطفى في خطاب له في مخيّم اليرموك في ذكرى النكبّة ما يلي: منذ (45) عامًا كانت هناك حقائق ثلاث تتكرّس دومًا في مسار العمل الوطنيّ الفلسطينيّ، سواءً في تاريخ الثورة الفلسطينيّة المعاصرة أو ما قبله. هذه الحقائق الثلاث شدّد عليها في مرحلة أوسلو وما بعدها حتى لحظةِ استشهاده وهي:

أوّلًا: أنّه لا يمكن أن يكون تعايش مع العدوّ الصهيوني، ومشروعه الإمبرياليّ في أرض فلسطين، مهما كانت الصعوبات والظروف، التي ما تزال تحول دون التخلّص من هذا الكيان ومشروعه.

ثانيًا: إنّ التواصل الاستعماريّ منذ ما قبل 1948، وحتّى اليوم، ملخّص في دور زعيمة الإمبرياليّة العالميّة، هذا التواصل مع المشروع الصهيوني، على ترابط جدليٍّ لا فصل بينهما، ومن يريد أنْ يكون مناهضًا للمشروع الصهيونيّ، لا يستطيعُ إلا أن يكون مناهضًا للمشروع الإمبرياليّ، ومن يريد أن يكون عدوًّا للإمبرياليّة ومشاريعها في المنطقة عليه أن يكون صادقًا مع نفسه في عدائه للمشروع الصهيونيّ.

ثالثًا: إنّ الترابط بين الوطنيّ والقوميّ، وبين الخاصّ والعامّ ترابط مصيري، فالخطرُ الذي يهدّد شعب فلسطين، هو خطرٌ يهدّدُ مستقبلَ الأمّة العربيّة، حاضرها ومستقبلها وجغرافيتها وثروتها، وكل ما يعنيها على صعيد التقدّم والحضارة، فلا فكاك بين الترابط بين الوطنيّ والقوميّ في معركة المصير.

هذه الحقائقُ الثلاثُ تظلُّ راهنة، ولا يمكن دحضها من قبل فريق أوسلو، فالقيادةُ المتنفذة في المنظمة وأدواتها، سعت إلى دحض الحقيقة الأولى وإضعافها عبر إشاعة الوعي الزائف بثقافة السلام، حيث جاءت وقائع الحياة العنيدة وقانون المقاومة، لتكشفَ بؤس الرهان على خيار التسوية الأوسلوي ، الذي مكّن العدوّ من التمدّد في الضفة بما يزيد عن 400 مستوطنة وبؤرة استيطانيّة، ومن قطع شوطٍ طويلٍ في تهويد القدس على الصعيدينِ الديمغرافي والاستيطاني، وإقامة دولة للمستوطنين يفوق عدد المقيمينَ فيها 850 ألف مستوطن، نصفهم في الضفّة والنصف الآخر في القدس.

أمّا الحقيقةُ الثانيةُ حول العلاقة العضويّة بين الإمبرياليّة والصهيونيّة فهما حقيقتان موضوعيّتان تؤكّدهما حقائق الواقع المعاش وحقائق الماضي، عندما شكلت الإمبريالية البريطانيّة حاضنةً لإقامة الكيان الصهيوني، لتليها الولايات المتحدة في احتضانها المشروعَ الصهيونيّ، اعتبارًا من مؤتمر بلتيمور الصهيوني عام 1942، الذي نقلت فيه العصابات الصهيونية تحالفها الرئيسي من الإمبريالية البريطانية إلى الإمبريالية الأمريكية.

أمّا الحقيقةُ الثالثةُ المناهضةُ للطرح الإقليمي للقيادة المتنفذة ولليمين الفلسطيني، فتؤكّدها حقيقة قضيّة فلسطين بأنّها قضيّةٌ عربيّة، وأنّ الشعب الفلسطيني جزءٌ لا يتجزّأ من الأمّة العربيّة، وأنّ المشروع الصهيوني لا يستهدف فلسطين فحسب، بل الوطن العربي بأكمله، وهذا ما أكدته بوضوح وثائق مؤتمر «كامبل بانرمان» عام 1907 بين مجموع الدول الاستعمارية.

وأبو علي مصطفى بتأكيده المبّكر على هذه الحقائق، عرّى مبكرًا طروحات فريق أوسلو الذي راهن على الإدارات الأمريكيّة، على النحو الذي راهن فيه السادات على أمريكا عندما وضع كلّ أوراقه في السلسة الأمريكيّة، فكانت النتيجة «كامب ديفيد» التي أدخلت مصر في دائرة التبعيّة للولايات المتّحدة،

الغلاف: ذكرى استشهاد أبو علي مصطفى

وأخرجت مصر من دائرة الصراع مع العدوّ الصهيونيّ، في حين كانت نتيجة رهان فريق أوسلو، أنّه وضع قضيّة فلسطين على مذبح التصفية، ومهّد الطريق أمام العديد من الدويلات العربيّة، للدخول في دائرة التطبيع والتتبيع للعدوّ الصهيوني، مبرّرة تطبيعها وتذيلها للعدوّ الصهيوني بمقولة «لسنا ملكيين أكثر من الملك ولسنا بكاثوليك أكثر من البابا».

أبو علي والتناقض الرئيسي وأشكال النضال:

لقد أكّد أبو علي في لقاءاته وطروحاته كافة على رفضه الحاسم والجازم لاتفاقيّات أوسلو وما تركته من آثار سلبيّة وخطيرة على القضيّة وعلى الوحدة الوطنيّة الفلسطينيّة، كما أكد على التناقض الرئيسي مع العدوّ الصهيوني، مشيرًا إلى أنّ طبيعة هذا التناقض حقيقة موضوعيّة لم تخترعها الجبهة الشعبيّة أو تعيد اكتشافها؛ لأنّ التناقض قائمٌ من طبيعة العدوّ نفسه، من ترسانته الحربيّة الهائلة التي يعززها باستمرار، ومن أطماعه في المنطقة التي لا يحاول إخفاءها، وأنّ هذا التناقض لا ينتهي إلا بتحرير فلسطين وإنهاء وجود الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين.

ورغم أنّ القائد أبو علي مصطفى كان من أبرز مفجّري الكفاح المسلّح بعد عام 1967 والمسؤول العسكري الأوّل للجبهة بعد انطلاقتها، وسهر على إقامة الخلايا الفدائيّة في الضفّة والقطاع والمناطق المحتلّة عام 1948، بعد نكسة حزيران 1967، وقام بقيادة عدد من العمليّات التي قام بها فدائيو الجبهة في أرض الوطن، إلا أنّه لم يتجاهل بقيّة أشكال النضال؛ مشيرًا إلى أنّ أشكال النضال متعدّدةٌ سواءً بشكلها السياسيّ أو الجماهيري؛ لأنّ أصل المعركة سياسيٌّ، والعنف أساسًا ترجمةٌ سياسيّة، وأنّ شكل النضال الجماهيريّ ينطوي على الجانب الثقافي والأيديولوجي والاقتصادي؛ ومؤكدًا على أن صراعنا مع العدو مفتوحٌ على كل أشكال النضال، ولا بدّ من إدامة حالة الاشتباك التاريخي مع العدوّ وتحدّي المعوّقات التي خلقتها أوسلو في طريق الثورة، وبكل الوسائل بالرصاص والحجر والمولوتوف كون صراعنا مع العدو تاريخيًا ودائمًا.

أبو علي رجل الوحدة الوطنيّة واليسار الفلسطينيّ:

من يقرأ بإمعان تجربة أبو علي مصطفى من خلال طروحاته في مؤتمرات الجبهة، ومن خلال عضويته الدائمة في المجلسين الوطنيّ والمركزيّ الفلسطيني، وعضويته في اللجنة التنفيذية في الفترة ما بين 1987 وحتى 1991م، يصل إلى حقيقة أنه كان من أبرز المتمسكين والداعين للوحدة الوطنية الفلسطينية على قاعدة الالتزام بالثوابت الوطنية، ولم يهادن عندما كان يشعر بميل انحرافي، من قبل طرف فلسطينيٍّ عن الثوابت الوطنيّة، وكان يدير معاركه السياسيّة بشرف واقتدار، في إطار التزامه بقانون الوحدة وآليات إدارة الاختلاف، وكان يرفض باستمرار اللجوء للعنف في حسم الخلافات بين الفصائل على امتداد مسيرته النضالية.

وحسب العديد من المحللين والمراقبين والرفاق الذين عايشوا تجربة أبو علي مصطفى على مدى أكثر من ثلاثة عقود، فإنّ أبو علي مزج بين البساطة وبين الصلابة المبدئيّة في الموقف، وعدم المهادنة في القضايا الاستراتيجيّة، وبين المرونة في النهج والتكتيك الذي لا يتناقض مع الاستراتيجيّة، ناهيك عن قدرته الهائلة في استيعاب الظروف المستجدة والتكيّف حيالها عبرَ صياغته في إطار الجبهة للبرامج السياسيّة اللازمة بشأنها.

يضافُ إلى ذلك ورغم تجربة الانشقاق المريرة، إلا أنّه وباعتراف الجميع كان من أبرز مؤسّسي اليسار الفلسطيني، وفي الذاكرة دوره في إقامة القيادة المشتركة بين الجبهتين الشعبيّة والديمقراطيّة بعد الحرب التي شنّها العدوُّ الصهيونيُّ على لبنان عامَ 1982، ودوره في إقامة التحالف الديمقراطيّ بين كلّ من الجبهة الشعبيّة والديمقراطيّة وجبهة التحرير الفلسطينيّة والحزب الشيوعي بعد أحداث طرابلس 1983 وذهاب عرفات إلى نظام كامب ديفيد في مصر وتوقيعه مع الرئيس مبارك إعلانًا «بنبذ الإرهاب».

كما يسجّلُ له دوره المركزيّ إلى جانب الحكيم «الدكتور جورج حبش» في التصدّي للانحراف السياسيّ بعد الدورة 17 للمجلس الوطنيّ الفلسطينيّ عام 1984، وما نجم عنها من خلال تشكيل جبهة الإنقاذ الفلسطينيّ، التي ضمّت كلًا من الجبهة الشعبيّة والجبهة الشعبيّة (القيادة العامة) وجبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير الفلسطينيّة (طلعت يعقوب) والصاعقة وفتح الانتفاضة، وكذلك دوره في تشكيل تحالف الفصائل العشرة بعد توقيع اتفاقيات أوسلو 1993 الخ.

أبو علي منحازٌ للطبقة العاملة وربط بين التحرّر الوطنيّ والاجتماعيّ:

أبو علي كان منحازًا للطبقة العاملة، ليس لأنّ الجبهة فصيل طليعيٌّ من الطبقة العاملة وَفق نظامها الداخلي وحسب، بل لأنّه جاء من صفوفها، حيث قرأ بإمعان النظريّةَ الماركسيّةَ اللينينيّة، وعمل على تطبيقها وتعريبها، وفق خصوصيّة حركة التحرّر الوطنيّ الفلسطينيّة والعربيّة، ومن هنا كنّا نلحظ خصوصيّة طرحه للقضايا الوطنيّة والقوميّة والاجتماعيّة بأسلوب مبسّط، بعيدًا عن الفذلكات النظريّة والمساجلات الشكليّة، التي تنطوي على مظهريّة ومراهقة سياسيّة؛ ما أكسبه احترام الرفاق في مختلف الحركات التقدميّة في الوطن العربيّ ودول العالم الثالث.

كما ربط أبو علي في طروحاته السياسيّة والفكريّة بين التحرّر الوطنيّ والاجتماعي، إدراكا منه أن التحرّر الاجتماعيّ لا بدَّ أن يتحقّق في إطار صيرورة الثورة، وأن تحققه يشكّل شرطا من شروط الانتصار على العدوّ، وفي إطار التحرّر الاجتماعيّ ركّز أبو علي على قضيّة الحريّات وعلى حريّة المرأة في نيل حقوقها كاملة، ومن ضمنها حقّها في النضال وتبوّأ مكانتها الطبيعيّة في القيادة، إذا ما توفّرت لديها المؤهّلات والكفاءة المطلوبة، ومن هنا كان للمرأة دورٌ رياديٌّ كفاحيٌّ، سواءً في العمل النضاليّ أو النقابيّ في صفوف الجبهة الشعبيّة، أو في إطار منظّمة التحرير الفلسطينيّة.

بقي أن نشير في إطار الحديث عن راهنية مواقف أبو علي مصطفى، أنّه كان مثالا يحتذى به في الانضباط الحزبي في مواقعه التنظيميّة والعسكريّة كافة، ملتزمًا أيّما التزام بمبدأي المركزيّة الديمقراطيّة والقيادة الجماعيّة، منذ أن كان مسؤولا عسكريًا للجبهة قبل عام 1972، ومنذ توليه موقع نائب الأمين العام للجبهة في المؤتمر الوطنيّ الثالث للجبهة الشعبيّة عام 1972، وصولا لانتخابه أمينًا عامًا للجبهة في مؤتمرها الوطنيَّ السادس عام 2000.

خلاصة: في ضوء ما تقدّم، فإنّ تراث أبو علي مصطفى النضاليّ والنظريّ والسياسيّ ما يزال راهنًا في قراءته لطبيعة الصراع ولأطراف معسكر العدوّ، ولشرط البعد القومي في معركة التحرير والعودة، ولشرط الوحدة الوطنيّة في إطار الالتزام بالثوابت الوطنيّة الاستراتيجيّة، وفي التأكيد على إدامة الصّراع مع العدوّ بمختلف الأشكال والأساليب وفي مقدّمتها الكفاح المسلّح ■

سلاماً «أبو علي»
الفلسطيني النجيب الذي لم يخدعه الدليك*

د. فيصل دراج. مفكر وناقد فلسطيني/ الأردن

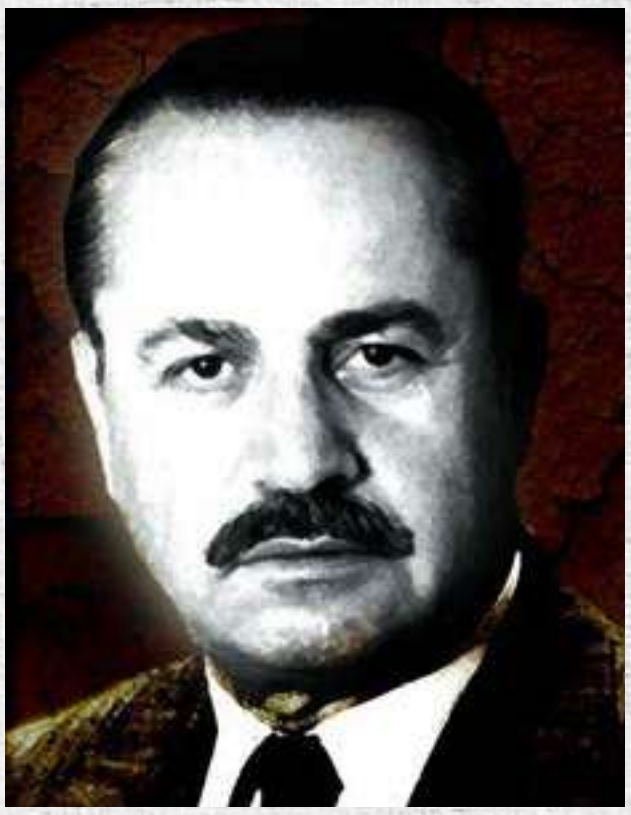

ذلك الإنسان الكريم، والفلسطيني النموذجي انتهى كما أراد، ولم يصل إلى ما أراد أن يصل إليه، إلا لأنه كان إنسانًا حقيقيًا، قبل أن يكون فلسطينيًا يحفظ، عن ظهر قلب، مفردات الشرف والكرم والعدالة، ويحول المفردات كلها إلى مقاومة وطنية، تبدأ بفلسطين، وتنتهي إلى أحلام أخرى، وهو في كل هذا مطمئن إلى خياره، وراض بإختياره، ينتمي إلى التاريخ الكفاحي الفلسطيني، وينتمي أكثر إلى وجوهه الأكثر إشراقا، التي احتضنت عز الدين القسام وغسان كنفاني وأبو جهاد وفتحي الشقاقي وآخرين سبقوه، وآخرين يتابعون الطريق.

في حياة «أبو علي» مصطفى كل ما يعبر عن إنسان - مشروع، ويعبر أكثر عن مقاتل نموذجي؛ يؤسس المشروع، ويكون في طليعته حتى النهاية فهو الإنسان - المشروع، الذي بدأ حياته مناضلًا، وحمل مشروعه، وهو ينتقل من مكان آخر؛ متمسكًا بما اعتقد به، ومطوراً ما يقاتل من أجله وهو الإنسان الذي أدرك مبكرًا، أن العمل الوطني الفلسطيني يكون جماعيًا، أو لا يكون، ويكون جماعيًا ومنظمًا وواعيًا، أو لا يكون، وهو ما حمله على الانضمام إلى حركة القوميين العرب، وجاء به لاحقًا إلى قيادة الجبهة الشعبية.

لم يكن في الراحل «أبو علي» إلا تلك الروح المتقدة، التي حملها هدف كبير وحملت هدفًا كبيرًا، واعتنقت الهدف وأصبحت منه، وأصبح منها، إلى أن حققت نصرًا أو جزءًا من النصر، بل إن «أبو علي» لم يكن باحثًا عن النصر فقط، بقدر ما كان أستاذًا نجيبًا؛ مأخوذًا بالعدل والعدالة، ومؤمنًا بأن الإنسان السوي يقاتل بشكل سوي، كي يبرهن عن إنسانيته العميقة وحقه الإنساني في وجود كريم، ودورة الإيمان الذي لا ينطفئ حمله من فلسطين إلى الأردن، فلبنان فسوريا، إلى أن عاد حيث بدأ، وقد غير الكفاح الفلسطيني العظيم شكل البداية والنهاية معًا.

«أبو علي» مصطفى درس نموذجي عن الإنسان الصادق الذي تصوغه الإرادة؛ اتكأ على إرادته، وهو يتعلم أبجدية السياسة، واتركن إلى الإرادة وهو ينتقل من سؤال ثقافي إلى آخر، واعتمد الإرادة وهو يترجم مبادئ السياسة والثقافة إلى فعل جماعي تحرري، والشيء الوحيد الذي لم يتعلمه «أبو علي» مصطفى هو حب الوطن، لأنه ولد وطنيًا ونما فلسطينيًا وترعرع وطنيًا فلسطينيًا، إلى أن أصبح قدره هو قدر فلسطين، وغدت الأقدار الفلسطينية، وفيها الحزن والفرح والانتصار والانكسار، مرآة لما شاءه صبيًا وشابًا وكهلًا، إلى أن دثره تراب فلسطين شهيدًا.

«أبو علي» مصطفى، هو المقاتل النموذجي الذي جاء من الشعب البسيط، ورجع إلى ما جاء منه؛ مبرهنًا أن الإنسان لا يتعرف بالبيئة الاجتماعية، ولا باللقب الكبير ولا بالمناصب، عالية كانت أو خفيضة، إنما يتعرف، أولاً وأخيراً، بتلك النار المقدسة التي تلازمه، والتي تدعى بـ:إرادة التمرد، وهذه الإرادة، التي ما خبَت في «أبو علي» يومًا، هي التي جعلته شابًا في التفكير والمحاكمة، وجعلت روحه شابة متوثبة، رغم صقيع المنفى والحصار المتجدد، ولهذا كان قائدًا يحترمه الجميع ويحترم الجميع؛ يعطي جوابًا هادئًا في الأزمة المضطربة، ويقدم أحكامًا صائبة حين تميد الأرض بالفلسطيني، وحين يعتدل زمنه أيضًا.

كان قائدًا لم يفرضه أحد، ولم يفرض على أحد أن يعينه قائدًا، وما يدفع الآخرين إلى التعامل معه كقائد جدير بالاحترام. وإذا كان الزمن، فلسطينيًا كان أم عربيًا، قد أنتج بشرًا يرون القيادة في الطقوس والمرافقين والنبرة المتعجرفة والتعالي وتكاثر الألقاب الفارغة، فقد أراد «أبو علي» أن يكون ذلك المختلف، أي ذاك الذي يعيد إلى الكلمات معناها ودلالاتها؛ إذ القيادة سلوك وقدرة وشجاعة وبساطة،

الغلاف: ذكرى استشهاد أبو علي مصطفى

أراد «أبو علي» أن يكون ذلك المعلم النجيب الذي يبقى تلميذًا، وذلك القائد الذي يظل جنديًا، وذلك التلميذ الأبدي البهي، الذي يستطيع أن يكون أستاذًا وقائدًا أو معلمًا، دون أن ينغلق، ودون أن يعتقد أن القيادة تطرد الحياة خارجًا.

سأل مرة أحد المثقفين: هل هناك من فرق حقيقي بين البطولة والشجاعة كما تقول؟ كان السؤال واضحًا والإجابة قائمة فيه، كأن القائد الشهيد كان يقول: يمضي الإنسان في دربه مؤمنًا دون أن يطرح أسئلة كثيرة تمس ذاته والصفة التي تحتاجها واللقب الجدير بها، لأن الوطن هو الموقع الوحيد الجدير بكل الأسئلة. وهذه الإيمانية العالية كانت تأخذ بيده وهو يقرأ مجلة الهدف ويكتب فيها، وحين يحاور من يكتب ومن يقرأ أيضًا، وحين يجيب على أسئلة كثيرة لناس بسطاء، ويعطي إجابات بسيطة لا تنقصها الحكمة أبدًا، إنه القائد الذي لا يبدو في مظهره الخارجي قائدًا، هكذا كان يقول البعض، وهذا ما أراده أبو علي تمامًا. مع ذلك، فإن هذا القائد الذي لا يبدو قائدًا كان قائدًا للجميع، لا لشيء إلا لأنه قائد مختلف، يفعل ما يقول به، ويقول ما سوف يفعله لاحقًا، ويقول ما يفهمه الناس، ويفعل ما يراه صوابًا، كان غوركي يقول عن تروتسكي: «كان معنا ولم يكن منا». وسواء كان قَوْل الأديب الروسي، الذي ينتمي إلى زمن مضى؛ صحيحًا أو شحيح الصحة، فإنه لا ينطبق على «أبو علي» مصطفى، لأن «أبو علي» كان نقيض ذلك تمامًا: كان «أبو علي» مع الناس ومنهم، ومع المناضلين ومنهم، ومع المثقفين ومنهم، وكان له صوته النبيل المتميز والمختلف، الذي يكون مع الناس ويقودهم، ومع المناضلين ويعلّمهم، ومع المثقفين ويحاورهم.

ذلك الصامت المهذب البشوش؛ القليل الابتسام؛ الهادئ في المنطق، والمتأنّي في النبرة، والواثق مما يقول؛ كان مرجعًا لكل من ارتبكت أموره، أو ارتبكت عليه الأمور: «إذا في إمكانية للقاء «أبو علي» حتى نرى إلى أين وصلت الأمور»؛ كانت تلك الجملة شائعة أو شبه شائعة، بين المثقفين، في دمشق، الذين يتابعون الشأن الوطني الفلسطيني، وكان القائد، الذي لا يبدو قائدًا؛ ينصت بانتباه، ويستمع ويطرح بعض الأسئلة، قبل أن يعطي إجابات توافق شخصيته، أي إجابات مصاغة بلغة واضحة وبسيطة وشفافة تحمل معرفة دقيقة وصحيحة، وموقفًا واضحًا لا لبس فيه.

كان «أبو علي» مصطفى مع الناس ومنهم، الإنسان الذي صقلته التجربة، والفلسطيني الذي أعاد خلق ذاته من جديد، والمناضل الذي جعل من النضال نهجًا في الحياة. لم يكن النضال عند هذا الفلسطيني العظيم وظيفة ولا مرتبة ولا لقبًا ولا مراسيمًا وطقوسًا، بل كان، أولًا وأخيرًا؛ نهجًا في الحياة، ينعكس في السلوك والممارسة والكلام واللباس، وفي ذلك الحزن العميق الذي ينبثق من العينين تارة، وينسحب من جديد. ولعل نهج النضال هو ما جعل هذا البسيط اللامع يقرأ أو يتعلم ويحاور المعرفة والكتب؛ كان يقرأ ويعيد القراءة، كي يتعرف على الأرض التي يمشي عليها، وكي يميز العدو من الصديق، والوهم من الحقيقة والحلم من الإمكانية، والقول من الفعل، والظاهر من الجوهر. وكان يحاور ما تعلم، لأنه كان يتجدد، ويستأنف التجدد في تجربته الكفاحية؛ تلك المفتوحة على ماضٍ واسع، وحاضر بالغ التعقيد، ومستقبلٍ يساوي الكفاح الذي بذل من أجله.

الإنسان هو ما فعلت به حياته، وما فعل بحياته، أيضًا. وما فعلته الحياة بـ«أبو علي» كثير، وقليل المسرّة، ومرهق ومتعب وكثير الأشواك، منذ أن احتل الصهاينة فلسطين؛ فُرض عليه المنفى؛ دورة شاقة من الكفاح والحصار والمقاومة. وما فعله «أبو علي» بحياته كان عظيمًا منذ أن حَمَل صغيرًا أحلامًا كبيرة، وظل محتفظًا بالأحلام الكبيرة حتى غادر الشباب، وغادر الكهولة، وغادر المنفى، وعاد إلى فلسطين.

«بعد عشر سنوات لن يسمع أحد بهذه المخلوقات البائسة»، هذا ما قاله موسى شاريت في عام 1948، و«أبو علي» مع غيره، كان يرد على هذا التنبؤ البائس، لأن اللاجئ الفلسطيني، الذي شاءه الاحتلال الصهيوني أبديًا؛ ما لبث أن انكسر وتشظى وانهدم وانحطم؛ حين عاد «أبو علي» إلى أرضه، عاد واستشهد، واستشهد لأنه عاد، أو عاد ليستشهد.. تستوي كل الكلمات، وتتساوى، لأن هذا الفلسطيني المبدع لم يَكن مأخوذًا بمفردات الربح والخسارة، ولا حتى بمفردات الهزيمة والانتصار، بل بتلك الإيمانية التي تقاتل من أجل ما ترى فيه حقًا وحقيقة وغاية وهدفًا وصوابًا.

كل إنسان يساوي ما أنجز في حياته، والإنجاز الفلسطيني الأكبر، و«أبو علي» صورة له، والنجاح الفلسطيني الأعظم، وفتحي الشقاقي مرآة له، هو تلك الدورة الهائلة التي حققها الفلسطيني المغبون؛ المتآمر عليه والمحاصر بلغات وأسلحة كثيرة، والمطارد في المكان والزمان، واللا مرغوب به في أقاليم كثيرة.. تلك الدورة التي تجعل اللاجئ قائدًا نموذجًا، والمطارد محاربًا ممتازًا أو اللامرغوب به يُعلّم الذي لا يرغبون به؛ دروسًا في الكرامة واحترام الذات والوطنية؛ بعيدًا عن نفوس خائرة وخائفة وذليلة ومهزومة قبل هزيمتها..

«أبو علي» مصطفى هو الفلسطيني الذي عبر الصحراء، ولم يخدعه الخزّان، ودليل الطريق الكاذب، و«أبو علي» مصطفى هو الفلسطيني الذي يرى الفلسطينيون كرامتهم فيه، وهو الدليل الصادق الذي يبرهن أن الفلسطينيين شعب عصي على الإبادة والتركيع، ولذلك يظل الراحل مُعلّمًا في حياته، ومُعلّمًا بعد رحيله؛ كان مُعلّمًا وهو يُجسّد جمالية التمرد وجمال الغضب الوطني، وظل مُعلّمًا حين برهن أن القائد الفلسطيني وهو في مكان صغير محاصر؛ يقلق الآلة العسكرية الإسرائيلية ويؤرق «الجنرالات الكبار»، ويبرهن أنه أقوى من كل الجنرالات الكبار» الذين يملكون أسلحة أمريكية هائلة.

ذهب «أبو علي» مصطفى إلى حيث شاء وارتضى، حيث الروح تحاور أرواحًا أخرى، روح غسان وأم سعد وروح أبو جهاد، وأطياف دير ياسين وظلال مخيم تل الزعتر، وأشباح صبرا وشاتيلا، وأصداء الطنطورة وكفر قاسم.. رحل «أبو علي» إلى حيث يشاء، ولم يرحل أبدًا؛ فذلك الأستاذ النجيب والتلميذ الأبدي الأكثر نجابة، ترك من يتابع طريقه، ومن يتذكّر قوله، ومن يعرف أن «أبو علي» هو مرآة الروح الفلسطينية التي لا تنكسر.

* **نشر في مجلة الهدف، العدد 4/1323 فلسطين، تشرين الأول 2001، ص 81-82.**

مطار رامون فلسطينيًا:
مواقفُ وتصريحاتٌ أقربُ للضجيج

وسام رفيدي. أكاديميٌ وباحثٌ في علمِ الاجتماعِ السياسيّ/ فلسطين

اتّسمت ردودُ فعل سلطة أوسلو حتّى اللحظة على قضيّة استخدام مطار رامون بمظهرين بارزين: الأوّل بؤس التصريحات، التي جسّدها وزير النقل والمواصلات في تصريحات لم تستدع إلا السخريّة التي وسمت الردود الشعبيّة العفويّة والناضجة في آن: الأوّل اعتبار تشغيل مطار رامون انتهاك للسيادة الفلسطينيّة. نعم هو قال ذلك: السيادة الفلسطينيّة. والثاني أنّ السلطة ستتخذ إجراءات عقابيّة ضدّ مَن يستخدمُ المطار من الفلسطينيين، علمًا أنّ مكاتب السياحة والسفر بدأت ترتيباتها لنقل المسافرين دون أن تتحرّك السلطة ضدّهم. أمّا الثالثُ فهو ردُّ الوزير على المعايرة الشعبيّة لاستخدام مطار اللدّ لسفر رجالات السلطة ومحاسيبها وكبار التجار، رده باعتبار مطار اللد مطارًا فلسطينيًّا من حقنا استخدامه. من حيث الجوهر لا جديد: فإن تتصدّى لتبرير ما لا يمكن تبريره فأمامك طريقان لا ثالث لهما؛ إما الهروب للامام والدفاع عن موقف من الصعب الدفاعُ عنه، أو سلوك طريق التصريحات التي لا تستجلب إلا السخرية والتنكّيت، هذا حال كل تبريرات السلطة إجمالا لمواقفها.

أمّا المظهرُ الثاني فهو ما يمكنُ وصفُهُ بصمت المستوى السياسي في السلطة عن التصريحات، ووضع وزير النقل والمواصلات في واجهة الحدث ليتلقى السخرية والتنكيت على تصريحاته، هذا الصمت قد يؤشر، حسبما أشار هاني المصري في مقالته في جريدة القدس اليوم (8/22) إلى صفقة غير معلنة بين السلطة والصهاينة على تشغيل مطار رامون، الأمر الذي تؤكده الصحافة الصهيونية التي اعتادت فضح ما تخفيه سلطة أوسلو؛ ربما تتضمن الصفقة بعض مداخيل التشغيل ولو على سبيل الرشوة، فمن يبتز العمال بدفع 2500 شاقل ثمن إصدار تصريح عمل عبر التنسيق المدني والأمني لن يتورع عن قبول فتات مقابل غض النظر مع إبداء بعض الاحتجاج الخجول والتبريرات المفضوحة والمضحكة.

أما تسجيل موقف (وطني) ضد كل مَنْ ينوي السفر عبر رامون من قبل القوى الوطنية فهو غير مفهوم نهائياً ولا يمكن اعتباره إلا ترديد لموقف السلطة وتسجيل موقف لا أكثر ولا أقل؛ فهذه القوى أولا لا تنبس ببنت شفة حول سفر رجالات السلطة ومحاسيبهم وأزلامهم وكبار الرأسماليين عبر مطار اللد، وبعض رموز القوى من هذه الفئة أصلاً، فبماذا يختلف وضع مطار اللد عن مطار رامون؟ كلاهما أرض فلسطينية تحت السيادة الصهيونية، كما أن تلكم السيادة تطال المسافرين سواء عبر رامون أو اللد أو معبر الكرامة، فهل السفر عبر اللد أو معبر الكرامة وبموافقة صهيونية وتحت رقابتها وسيادتها يتفق وسيادة السلطة المزعومة فيما السفر عبر رامون ينقض السيادة؟

من الجلي أن تشغيل المطار جاء لإنقاذ العدو من أزمته، وبالتالي استخدامه سيكون مساهمة، لفك جزءاً من تلك الأزمة، ولكن تشغيله أيضاً سيمس بالعلاقات التاريخية على المستوى الشعبي بين الشعبين الفلسطيني والأردني، وهذا الأهم؛ علماً أن العلاقات العائلية والتجارية بين ضفتي النهر متشابكة لدرجة يصعب تصور انفكاكها.

من المفهوم أن يتخذ الأردن موقفاً ضد تشغيل مطار رامون؛ فالسلطات الأردنية تجني الملايين سنوياً من سفر ما يُقدر بمليوني فلسطيني عبر مطار الملكة علياء، كما للمتنفذين في سلطة أوسلو (جماعة الجمعة المشمشية) أن يغضبوا أيضاً؛ إذ سيحرمون من ضريبة الخروج، وهي أغرب ضريبة يمكن لدولة أن تفرضها على مواطنيها، وهذا ما يحمل على الظن، الظن فحسب، بأن تشغيل رامون قد يكون بموافقة فلسطينية مع (تعويض ما) عن خسارة ضريبة الخروج. إذا كان صحيحاً أن بعض الظن إثم؛ فالصحيح أيضاً أن من بعضه الآخر حسن الفطن. وعليه؛ إذا كان من المتفهم عدم الاستجابة لمخطط الاحتلال بتحويل وجهة السفر باتجاه رامون كمطلب صهيوني، فمن المطلوب وبشكل ملح أيضاً دعوة السلطات الأردنية، بوضوح ودون لبس، لتحسين ظروف السفر والمعاملة على الجهة الأردنية وهي ظروف ومعاملة حازت على الكثير الكثير من الاستهجان والتذمر الشعبي في الآونة الأخيرة، كما ويجب دعوة السلطات الأردنية بوضوح إلى إلغاء القوائم السوداء التي تمنع آلاف المواطنين الفلسطينيين من السفر عبر الأردن حتى لو مروراً تجاه مطار الملكة علياء. ويبقى المطلب الذي يجب رفعه في وجه سلطة أوسلو بوقف الضريبة النهبية المسماة ضريبة المغادرة؛ تلك خطوات ينبغي اتخاذها دونما إبطاء وهي خطوات تخدم العلاقة بين الشعبين بدل الضجيج الفارغ من قبل سلطة أوسلو حول السيادة في ظل استعمار يفرض سيادته بكل عنجهية وصفاقة، لن ينهيها التصريحات بقدر ما تستوجب نضال طويل وجذري.

بقي القول: أن تصريحات مسؤولي سلطة أوسلو وضجيجها، وحتى بيان القوى الوطنية، لن يجد في أوساط الشعب أي تفهم على الإطلاق؛ فهؤلاء آخر مَن يتحدث عن السيادة■

وجــعٌ مؤجّــل

رانيا زكريا لصوي. كاتبةٌ فلسطينيّة/ الأردن

عامٌ باردٌ من الغياب، باردٌ من كلّ شيء إلى الغياب، وجع الفقد، انتظار اللقاء... هذا العدوُّ الذي لا يتواني عن قهرنا؛ إيلامنا؛ يعرف كيف يُسكن الوجع في أضلعنا، لكنّه لا يعرف أنه ما يَسكنُ الأضلع يكبرُ معها وينمو، ليولدَ زهرة المقاومة من جديد...

هذا العدوُّ الذي يستهدفُ نساءنا وأطفالنا؛ يعرفُ حقّ المعرفة كيف تصلب الروح، وعلى أيّ جلجلة يُحملنا الوجع، في شوارع فلسطين، وعلى ترابها يترك دماءنا تسيل، تعانق الأرض، لكنّه لا يعرف أنّ هذه الأرض ستنبت مقاومة...

هذا العدوُّ الذي يمتهنُ جرح النفس؛ يُخبّئ جثامين شهدائنا؛ يخاف موتهم كما يخافُ صحوهم؛ يحتجزُ جثامين الشهداء؛ يظنُّ أنَّ في الثلاجات بردًا يأكلُ الجسد؛ يُغيّر ملامحه ربّما، لكنّه لا يعرف أنّه باحتجاز جثامين الشهداء يوقدُ نارًا بداخلنا تتفجّرُ مقاومة...

دمعةٌ وأمل:

يا لهذا الشوق؛ غابت مي عفانة عن منزلها أربعة عشر شهرا، تركت طفلتها سلاف بعمر الخمس سنوات، كبرت اليوم، وهي في السادسة من عمرها؛ كبرت وما زالت صغيرة، اشتاقت، انتظرت واشتاقت وانتظرت فعادت الدكتورة مي عفانة بجسدها البارد من كل شيء إلا الحنين بعد أكثر من عام على احتجاز الاحتلال جثمانها؛ عادت لتراها ابنتها ليس كما تُحب! ولكن تراها.

زغردي يا صغيرتي فمثلنا من لا يقوى على آلامه إلا بالزغاريد، قد تجدينها صعبه اليوم، ولكنها غدا ستكون أمرا واقعا وسلاحا فاعل في وجه عدونا..

يا صغيرتي نضالك مختلف، ووجعك مختلف، في عالمنا العربي نتحدث عن حقوق المرأة، حمايتها؛ استبدال ضعفها قوة.. أما أنت يا صغيرتي فأبسط حقوقك بالحياةَ مهددة، ربما تكونين مشروع شهيده قادمة، أم شهيد، زوجة شهيد...

لا تبكي بُنيتي، استصرخي كل ذلك الألم؛ الشوق؛ الحُرقة، واستحيلهم الى أمل، هكذا فقط نعيش..

حملة فلسطينية شعبية لاستعادة جثامين الشهداء

منذ احتلال فلسطين والكيان الصهيوني ينتهج سياسة حجز جثامين الشهداء الفلسطيني بما يسمى مقابر الأرقام، وهو ما يطلق على مدافن بسيطة؛ مثبت على كل قبر فيها رقم وليس اسماً لشهيد، لكل رقم ملف خاص عن صاحب الجثمان يحتفظ به الكيان الاسرائيلي لدى ما يعرف بالجهات الأمنية.

أنشأ الكيان الصهيوني ما يسمى «بنك الجلد الإسرائيلي» عام 1985، في هذا البنك يتم احتجاز جثامين الشهداء وتستخدم جلودهم وأعضائهم في علاج القاتل وجنوده، خاصة الحروق.

وفي عام 2019 أقرّ الكيان الصهيوني عبر (المحكمة العليا الإسرائيلية) قانون احتجاز جثامين الشهداء، لاستخدامها في المفاوضات مع المقاومة حال وجود عمليات تبادل أسرى.

وفي مطالبة شعبية فلسطينية تم إطلاق حملة شعبية للمطالبة بجثامين الشهداء المحتجزة لدى الكيان الصهيوني، والتي تنقسم إلى 253 جثمانا في مقابر الأرقام، و105 جثامين في الثلاجات منذ عام 2015؛ ثلاثة منها تعود إلى إناث، و9 تعود الى أطفال، وثمانية أسرى أمضوا مددا مختلفة في سجون الاحتلال.

ترفض (إسرائيل) الإفصاح عن أماكن حجز الشهداء، وتصمت السلطة الفلسطينية والعالم أجمع عن محاسبة هذا الكيان السرطاني، ويبقى الوجع المؤجل أكبر من أن يحتمله اهالي الشهداء، وأصعب من أن تستوعبه ساعات الزمن.

سنوات طويلة من الانتظار، كل ما يفعله المنتظر تخيل كيف سيكون من عاد مستشهدا.. وتقول العديد من الصور والقصص أن بعض ما أُعيد من جثامين ظهر عليه التشريح والتخييط وهو ما يؤكد سرقة أعضاء الشهداء بما يخدم العدو.

حين ينطق الوجع

نكتب كي لا ننسى، فلنا تاريخنا المحكي، ولهم ما يدونون.. نحن شعبٌ نفخر بأوجاعنا أسرد لكم شيء من كل، حين نشترك بالألم...

أم بلال: والله فرحت لفرحتك يا أم مي

أم مي: والله فرحتي ناقصة حبيبتي أم بلال، وما بتكمل إلا بدفن بلال وكل اللي ظلوا وراها في الثلاجات..

مراقب: ودع جثمان مي وهو يغادر الثلاجة إلى حضن الأرض 102 جثمان لشهداء تنتظرهن أمهاتهن؛ ينتظرن لحظة الفرح لوجع مؤجل

يكتب المناضل محمد عليان والد الشهيد بهاء عليان على صفحته

أم شهيد محتجز منذ خمس سنوات: أبو البهاء احكيلي كيف استلمت ابنك، أمانة الله تقولي كيف كان وجهه؟

هي لا تدري قسوة هذا السؤال، لكنها تريد مني بعض الاطمئنان،

زي القمر والله زي القمر ما شاء الله على وجهه وريحتو بتجنن زي المسك الله وكيلك؛ اطمني ...

ويكمل أبو البهاء: أقول ذلك كي أرفع لديها منسوب الاطمئنان والأمل بأن تلقاها ذات يوم بنفس الجمال.. كي أبدد ما لديها من مخاوف تأتيها كوابيس في الليل وعز النهار، ولا أقول لها الحقيقة بأن الثلاجة تفعل فعلها الشنيع في الوجه والصدر والجسم. وأتساءل هل تصدقني أم تراها تكشف كذبي من ارتجاف صوتي ورعشة يدي وآثار غصة لعينة علقت في حلقي على حين غرة؟!

نسرد قصصنا؛ فيكبر الوجع فينا؛ يتعمق؛ يتفجر، وتبقى قضيتنا حاضرة إما نحن أو نحن، وفلسطين لا تقبل إلا فينا نحن، هذه ليست حقيقة فقط، هذه تعويذة ثبات ونصر، نحيا بها لتكن فلسطين حرة..

إن كان لنا من أوجاعنا ما نعيشه، وما هو مؤجل... فإن تحريرنا قادم■

لماذا تدويلُ قضيّةِ الأسرى؟ وكيف؟

حمدان الضميري. كاتبٌ وناشطٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ بلجيكا

منذُ بداية الاحتلال لأراضي الضفّة والقطاع، حاول كيانُ الاحتلال بشتى الوسائل أن تبقى قضيّة الأسرى شأنًا خاصًّا بيده، يستخدمه أحدَ أهمّ أدوات الضغط على أبناء الشعب الفلسطيني، يمارسه كيفما شاء وحيثما أراد، حتّى أنّه أعاد استخدامَ قانون الاعتقال الإداري العائد لزمن الانتداب البريطاني إلى الحياة، مستخدمًا إيّاه بأبشع الصور؛ قانونٌ من أكثر قوانين الاعتقال تعسّفًا في العالم، حيث تختفي حقوق المعتقل بشكل كامل خاصّة القانونيّة والإنسانيّة، ناهيك عن أنّ هذا القانون المخالف للميثاق العالميّ لحقوق الإنسان، وكذلك لاتفاقيّة جنيف الرابعة، تعمل سلطة الاحتلال على تطبيقه تعسّفيًّا؛ كي يطال أيّ فلسطينيٍّ أو فلسطينيّة مدّةً قد تصل ستة أشهر قابلة للتجديد، وهذا ما يحصل غالبًا حتّى أن بعضهم أمضوا سنوات من الاعتقال الإداريّ، دون توجيه تهم محدّدة ضدّهم، بحجة أن ملفاتهم أمنيّة، ومن ثمّ سرّيّة، ومن صلاحيّات المؤسّسات الأمنيّة لكيان الاحتلال.

تدويلُ قضيّة الأسرى يعني إخراجها من دائرة المواجهة بين المحتلّ وضحاياه من أبناء الشعب الفلسطينيّ، وطرحها أمامَ الرأي العام العالمي وأمامَ المؤسّسات الدوليّة وأمام مؤسّسات التضامن مع الشعب الفلسطيني، وأخيرًا أمام وسائل الإعلام التقليديّة ووسائل التواصل الاجتماعيّ، التي نعرف أهميّة الدور الذي تؤدّيه للتأثير على صناعة الرأي العام الفاعل والمؤثر.

نستطيعُ القول: إنّ هذا التدويل يمرُّ عبرَ مستويات متعدّدة، وهنا أهمها ليتسنى لنا جميعًا تسليط الضوء عليها، لتكون بمتناول اليد ونحن ندافع عن قضيّة الأسرى ومعاركهم العادلة:

المستوى الأوّل: هو التوجّه والتفاعل مع المنظّمات الدوليّة، مثل: مجلس حقوق الإنسان بجنيف ومنظّمة الجنايات الدوليّة والبرلمان الأوروبيّ ومنظّمة الصليب الأحمر الدولي، وكذلك منظّمات دوليّة تضمّ في عضويّتها مؤسّسات مجتمع مدنيّ من دول مختلفة، مثل: الفدراليّة الدوليّة للحقوق الإنسانيّة أو المنظّمة الدوليّة للحقوقيّين الديمقراطيّين وغيرها من المنظّمات، وهنا لا بدَّ من التذكير أنّ دخول دولة فلسطين عضوًا في محكمة الجنايات الدوليّة في لاهاي يعطينا ورقةً مهمّةً علينا الاستفادةُ منها، وعرضِ ملف الأسرى أمامها والضغط برسائلَ متعدّدة على هذه المحكمة، لتبدأ بفتح ملفّ الأسرى والتحقيق بالخروقات الإسرائيليّة كافةً تجاهَ فئةٍ مهمّةٍ من أبناء شعبنا الفلسطينيّ، من وسائل الضغط على هذه المؤسّسة الدولية الاستمرار بمطالبتها بفتح التحقيق وحتّى التظاهر، خاصّةً بمناسبة يوم الأسير وبأعداد مهمّة من الفلسطينيين وأصدقائهم في الساحة الأوروبيّة، وهذا بمتناول اليد إن وضع نشطاء الجاليات الفلسطينيّة في أوروبا هذا الهدف على جدول اهتماماتهم.

المستوى الثاني: التوجّه للمؤسّسات المنتخبة، مثل: البرلمانات الوطنيّة أو برلمانات الأقاليم في الدول الفدراليّة أو المجالس البلديّة المنتخبة ولا ننسى البرلمان الأوروبي الذي يضم أعضاء تمّ انتخابهم في من مواطنين في 27 دولة أوروبيّة، في هذه المنتديات لفلسطين الكثير من الداعمين ومن الأصدقاء، اقترح التواصل معهم ليطرحوا على هذه المؤسسات الديموقراطية والمنتخبة تبنّي قرارات تدين سياسة سلطة الاحتلال مع الأسرى الفلسطينيين ودعم مطالبهم المشروعة والعمل على اعتبار تطبيق قانون الاعتقال الإداري مخالفًا لميثاق الأمم المتّحدة للحقوق الإنسانيّة، وإلزام سلطة الاحتلال التوقّف بتطبيقه على أبناء الشعب الفلسطينيّ في المناطق المحتلّة. كذلك بإمكان التواصل مع منظّمات صديقة ومطالبتها من أعضاء برلماناتٍ بتقديمِ مقترحات في برلماناتهم والتصويت عليها لإدانة إسرائيل على ممارساتها المخالفة لقواعد القانون الدوليّ، وخاصّةً مخالفة اتفاقيّة جنيف الرابعة، التي تحدّد قواعد التعامل مع سكان المناطق المحتلّة.

المستوى الثالث: التفاعل مع مكوّنات المجتمع المدني، وبشكل خاصٍّ مئات الجمعيّات المناصرة لحقوق شعبنا في مختلف الدول الأوروبيّة، ولحسن حظّنا أنّنا نملك حركة تضامن أوروبيّة واسعة الانتشار ومتنوعة في أدائها وأثبتتَ فاعليتها، خاصّةً في مجال المقاطعة BDS.

المستوى الرابع: الاستمرار بنقل رسالة الأسرى للخارج، معاركهم وإضراباتهم عن الطعام المطلبيّة ومطالبهم المشروعة لتحسين ظروف اعتقالهم، وكذلك التفاعل مع ما يجري داخل

المعتقلات، عبر تنظيم المظاهرات والوقفات التضامنيّة، وتنظيمِ مؤتمرات متخصّصة وورشات حول عناوين محدّدة لتتاح للناشطين والمنتخبين التعرّف بشكلٍ أعمق على أوضاع آلاف المعتقلينَ الفلسطينيّين داخل سجون الاحتلال، خاصّةً معاناة المرضى والأطفال وكبار السن. علينا تحديد فئات محدّدة من المعتقلين وتنظيم حملات عالميّة للدفاع عنهم وفضح ممارسَات الاحتلال بحقهم، هذا العمل الهادفُ لتوصيل الأخبار والمعلومات متعلّقٌ بقضايا محدّدة، له أهميّة بالغة؛ لأنّه يتيح للمؤسّسات وللنشطاء التعرّف على حقيقة استراتيجيّة سلطة الاحتلال تجاهَ الأسرى. فكلٌّ واحدٍ منا بإمكانه أن يتحوّل لصحفيٍّ ومراسلٍ وناقل للأخبار ليقوم بدوره بإيصال هكذا معلومات للفضاء الذي يتحرك وينشط فيه.

إنّ التفاعل مع هذه المستويات يتطلّب أوّلًا وجود استراتيجيّة فلسطينيّة وطنيّة فيها تكاملٌ بين الرسميّ والشعبيّ، كذلك يتطلّب انخراطًا واسعًا لنشطاء فلسطينيّين داخلَ مؤسّسات المجتمع المدني المتضامنة معنا لنقل رسالة الأسرى داخلها، وهذا يخدمُ هدف التكامل بين مؤسّسات فلسطينيّة فاعلة هنا في أوروبا مع مؤسّسات أوروبيّةٍ معروفةٍ بتضامنها مع حقوق الشعب الفلسطيني، في حين أنّ حالة الانقسام التي تعرفها الساحة الفلسطينيّة، التي وللأسف تم إحضارها هنا في الساحة الأوروبيّة، وفقدان رؤية وطنية جامعة عند أصحاب القرار، يعيق حسب رأيي ولادة هكذا استراتيجية والخاسر الأول، هي قضيتنا الوطنية، وكذلك قضية الأسرى ومن خلفهم عائلاتهم وأبناؤهم، وهذا ما يجب أن يضاعف من الجهد والعمل لتجاوز هذا الواقع المؤلم. فتدويل قضيّة الأسرى مسار فيه تنوع في الأدوات وتكامل بين اللاعبين، من مؤسّسات مجتمعيّة ونشطاء ومؤسسات دوليّة وأخرى رسميّة كالسفارات، وعلى الجميع أن يقوموا بأدوارهم لنصل لكسب معركة الأسرى وعدم ترك الآلاف من المعتقلين من أبناء شعبنا فريسةً سهلةً لمحتلٍ لا يعرف القيم ولا المواثيق ويضرب بعرض الحائط كل قواعد القانون الدولي والقانون الدوليّ الإنسانيّ ■

هل تتعظُ قياداتُ الشعبِ الفلسطينيّ؟

طلال عوكل

كاتب ومحلل سياسي/ فلسطين

بعدَ أشهر عديدة على قرار إسرائيل، باعتبار ستِّ منظّمات عملٍ أهليٍّ أذرعًا للإرهاب، وتمارس نشاطات داعمةً للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين؛ أغارتْ قوّاتها يوم السابع عشر من هذا الشهر على مقرّات المنظّمات الست، مضافًا إليها لجان العمل الصحي، وصادرت محتوياتها، وقامت بإغلاقها.

المنظّماتُ السبع، هي منظّماتٌ أهليّةٌ خدميّةٌ تعمل في حقل الزراعة والمرأة والطفل وحقوق الإنسان والصحّة والعمل البحثي، ولم تنجح إسرائيل رغم محاولاتها الحثيثة، لتوفير دلائل على اتّهاماتها لها، حيث كانت إسرائيل قد حاولت تسويق رواية مزيّفة، تحاولُ أن تربط بين المنظّمات المعنيّة، والجبهة الشعبيّة، لكن تلك المحاولات باءت بالفشل، سواءً من قبل المنظّمات الدوليّة أو حتّى من قبل دول داعمة لإسرائيل. وخلال الفترة الأخيرة، شنّت إسرائيل هجومًا واسعًا على حركة الجهاد الإسلامي، وقامت باعتقال العشرات من المحسوبين عليها، واقتحام جنين أكثر من مرة، إلى أن اعتقلت الشيخ بسام السعدي، ثم شنّت عدوانها على غزة.

خلال الفترة السابقة، أعلنت إسرائيل أنّها تلاحق كوادر وقيادات الجبهة الشعبيّة والنشطاء منها والمنظّمات التي تتهمها بموالاتها الجبهة، وها هي تواصلُ إسرائيل وتحامل الاستفراد بفصائل المقاومة كلٌّ على حدة، لتفتيت وحدة المقاومة، وتحجيم قدراتها، وهي قد استهدفت ذلك علنًا خلال عدوانها الأخير على غزة، وتتباهى بأنها نجحت في تحييد حركة حماس حين استفردت بالجهاد. حين تستهدف إسرائيل منظمات حقوقيّة وخدميّة وبحثيّة، وتشنُّ حملة شعواء على الرئيس محمود عباس؛ لأنّه تحدث عن المجازر الإسرائيليّة بحقّ الشعب الفلسطيني، خلال زيارته لألمانيا، فإنّ ذلك، يعني بوضوح، أنّه لا سبيل لمواجهة المخططات الإسرائيليّة التوسعيّة والعنصريّة إلا بتوحيد الصفوف، وإطلاق طاقة المقاومة بكلّ أشكالها، وحين تفعل إسرائيل ذلك، تكون قد أكّدت بالملموس، للمراهنين على التسوية، بأنّها إنّما تقوم بتجفيف كلّ الحقوق السياسيّة والمدنيّة للشعب الفلسطينيّ: فهل تتعظ قياداته؟

في الهدف

في سبيلِ استراتيجيّةٍ فلسطينيّة (2)

نقاطُ البداية

وليد عبد الرحيم. كاتبٌ ومخرجٌ فلسطينيٌّ/ سورية

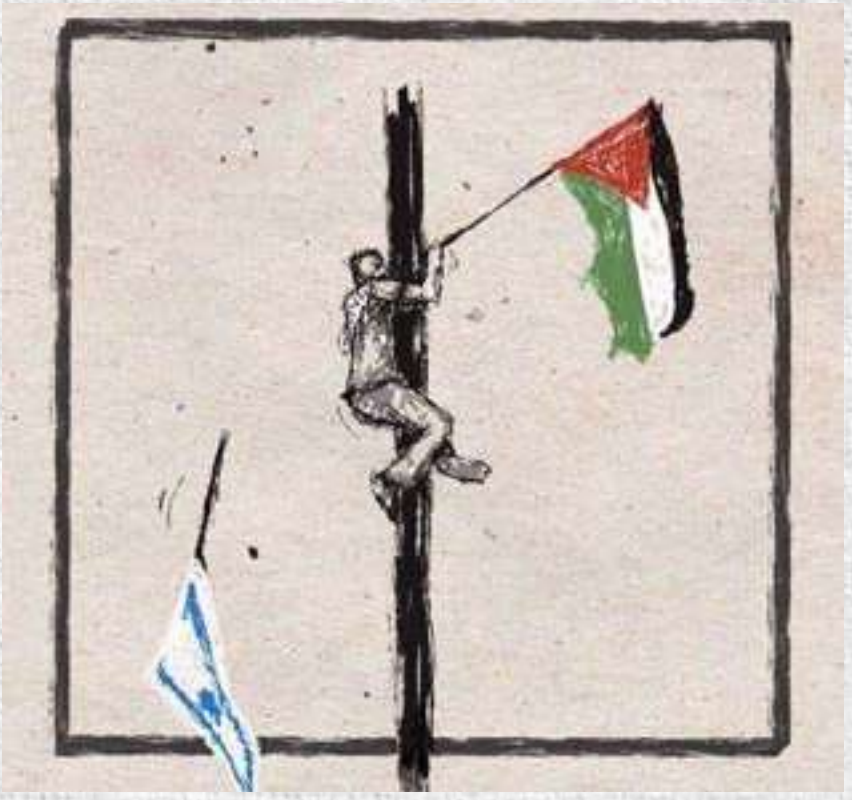

أوّلُ ما يُوجِبُ بخصوص بحثنا في إمكانيّة فَهم الحال القائمة؛ هو إعادةُ تقييم المفاهيم الاعتياديّة الأوليّة الخاصة بالقضيّة الفلسطينيّة وصياغتها، وهو ما يفتح أبوابَ أسئلةٍ تبدو صعبة من حيث صياغتها، لكنّها واضحةٌ تمامًا إنْ نحن نظرنا بهدوءٍ وعدم تحيّزٍ في عناوين وتفاصيل ووقائع التاريخ والتجربة، كما أنه يجب الانتباه إلى نقطة مهمّة جدًا، وهي أنّ القضيّة الفلسطينيّة وعلى الرغم من مدلولاتها الإنسانيّة والأمميّة والأخلاقيّة إلا أنها لا تشبه أيّة قضيّةٍ سياسيّةٍ أخرى، ومن ثمّ فمن الطبيعي ألا تتلاقى مع أية منظومةٍ فكريّةٍ أو دينيّةٍ أو سياسيّةٍ إلا في هوامشها، لا في كلّيتها أو جَوهريّتها.

إنّ أخطرَ ما في قراءة القضيّة الفلسطينيّة ليس تَحديد أحداثها ومفاعيل موازين القوى أو التحالفات، بل يكمُن ذلك بدايةً في ماهيّة القضية ذاتها- أصولها لا يومياتها، وهنا يمكن القول بأن الهزيمة بحدّ ذاتها لم تأتِ قادمةً من الفراغ، بل وجدت مكمنها الأساسي في عمق التكوينة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات المنطقة، وبناءً على هذا بدأ التخلُّص من العثماني في حقيقته سَيْراً نحو استبدال احتلالٍ ذي مقولة دينية باحتلالٍ استعماريٍ رأسمالي عنوان وجوده بريطاني وفرنسي، وجوهره عالمي وإمبريالي...

صحيح أن الفلسطينيين والعرب طرحوا ما يكفي حول فلسطين، لكن التقييم كان ينطلق من مربع واحد منفصلاً عن المربعات الأخرى، فهذا يراها قومياً وذاك إسلامياً وآخر تاريخياً وذاك إيديولوجياً.. بمعنى لم يكن هناك بحث جدّي وشجاع في ماهية أصل ومعنى القضية وبالتالي مستقبل فلسطين، هذا المستقبل الذي لا يمكن رؤيته بمعزل عن التاريخ والواقع طبعاً، لكن الأهم، وهو ما يتناساه الفلسطينيون، اليوم المتمثل بالانطلاق من نقطة إعادة تعريف فلسطين ذاتها.

أسئلةٌ كثيرة تَحُومُ حول الخوض في التعريف، سؤال العروبة، سؤال الإسلام، المسيحية، سؤال التاريخ، الثقافة، الحضارة الأصل، الموضع الإنساني، الواقع الجغرافي والاقتصادي والسياحي والروحاني وهكذا.

إن فهم فلسطين لا يمكن تحقيقه من خلال اجتزاء المعنى ذاته، كأن نقول بأن فلسطين أرض عربية أو إسلامية أو مسيحية أو ملتقى للجميع أو منفصلة عما حولها، وضَعْ ما شئت هنا من تحديدات وأُسس...، كما أن إدراك وفهم حقيقة هذا البلد الصغير الأرض كبير المعنى لا يمكن إلا من خلال كل ذلك في آن معاً، وهو ما يتطلبه الخوض في نقطة البدء التاريخي ذاتها مروراً بما جرى خلال آلاف السنين، وصدى ومحوريّة ذلك عالمياً.

هذا لا يُشير لفكرة التدويل، فهي أصلاً فكرة استعماريَة غربية ومعادية للواقع قبل التاريخ، والهدف منها كان وما زال تحقيق الهيمنة الصهيونية، عبر طرق التفافية سيّما فيما يخص الأماكن المقدسة للديانتين المسيحية والإسلامية.

يمكن ملاحظة أن فلسطين بحدّ ذاتها وقبل أن تكون مُعرَّفةً بوصفها بلداً مَوئلاً ثقافياً ودينياً، نستَبْين بأن حضورها الطاغي على مسرح التاريخ كان مُنطلقاً من سياقها التاريخي، وليس من الصبغة الدينية أو السياحية وحدهما، كما ليست الثروة من يصنع أهميتها، ولا الاقتصاد سواءً نما أم خبا، ولا جمال الطبيعة، فهي بالضبط تُمثّل نقطة التلاقي بين الثقافات والحضارات، وهي النقطة التي كانت عبر التاريخ ذات خصوصية إنسانية اجتماعية قبل عناوينها السياسية أو الدينية، فكانت بذلك موطناً للإنسانية كلها، وكمثل تقريبي فإن شواهد تعدد أوابد وأبنية كل كنائس العالم في عاصمتها لا يعني مَسيحيّتَها، وفي الوقت عينه تبرز خطورة أسلمة القضية، أو البحث

في وجود اليهود أو عدمه، أو الارتكاز إلى الخرافات والأساطير التلمودية والتوراتية وكتب الشعوذة...

أولُ خطأ ارتكبه الفلسطينيون والعرب هو اعتبار قضية فلسطين قضية سياسية، ثم وبفعل فاعل صارت قضية إسلامية، واليوم تحاول القوى المهيمنة الداعمة للكيان فرض فكرة تحول القضية إلى اقتصادية ومعيشية يومية!

ما يجبُ إدراكُه هو أن القضية الفلسطينية قضيةٌ أخلاقية إنسانية وقانونية وثقافية أولاً، قبل أن تكون سياسية تُمثِّل نزاعاً بين طرفين.

من نقطة الإدراك هذه يمكن توسيع حدقة الرؤيا مجدداً، أي إعادة فهم معنى وفحوى فلسطين، هنا يمكن إدراك السؤال الخطير: لماذا تم استهداف هذا البلد الصغير؟

حينها فقط سيكون هناك فهم جديد لما جرى، وإدراك عميق لما يجري، مما يُنتج بالتالي تخطيطاً لما هو قادم، فإذا كانت الرموز الوطنية والمفكرون والمثقفون والأحزاب والفصائل والمنظمة كلها تعترف بالخطيئة- خطيئة الرؤية فما هو المانع من الاعتراف بالفشل، الذي سيفضي إلى استقراء الحال القائمة، وإن أول ما يُستوجَب استقراؤه وحسمه هو إعادة تعريف فلسطين، وهو ما سيُفضي إلى تحديد الهوية المتماسكة فعلياً وتلقائياً على أرض الواقع.

ينبغي القول بشجاعة أن التركيبة الثورية للقوى الفلسطينية المناضلة قد انهارت أمام تقدم التاريخ على مفرداتها وأدواتها، وكذا الأمر بالنسبة للنضال السياسي الذي تحاول قيادة المنظمة سدّ ثغرته باعتراف هيئة هنا ومنظمة هناك- لا يعني ذلك عدم أهمية ذلك بقدر عدم كفايته- والفصائل تقدم الشهيد تلو الآخر ويعاني المناضلون من الأسر والتنكيل والملاحقات، كل ذلك سيبقى بلا ثمرات حتى ندرك أن تحقيق انتصار حقيقي ما، لا يمكن مروره إلا من بوابة واحدة، وهذه البوابة هي خلق استراتيجية حضارية شاملة تُلَمُّ وتناقش قضايانا بمعزل عن لغة الخطاب التي أودت بنا إلى دَرْك مستنقع السطحية والتّكلس؛ ذلك يتطلب خطوات عملية:

أولاً: تأسيس هيئة أو مجلس نخبة فكرية ثقافية واقتصادية وسياسية وعسكرية، يُعنى بتقييم الواقع وفهم المجتمعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، وتحليل الواقع القائم ودَفْع القادم، مما يشترط الكفّ عن تكرار الشعارات ومنجزاتنا الفصائلية.

ثانياً: الاستقلالية في النظرة والجهد بمعزل عن أية أيديولوجيا أو أية تحالفات إقليمية سواء علمانية أو دينية أو حتى قومية، وهذا لا يطال مفردات ومرتكزات الاستقراء والتحليل.

ثالثاً: فتح حوار واسع شامل بين مكونات المجتمع الفلسطيني، ودراسة وإدراك الواقع المكاني المختلف للتجمعات، سواء لاعتبارات التوجه أو الجغرافيا، فلا يمكننا مثلا تطبيق رغبة أو خطة ما على مختلف مناطق فلسطين أو تجمعات الشتات، فإن ما يبدو ممكناً في غزة مثلاً يبدو مستحيلاً في المناطق المحتلة عام النكبة والعكس صحيح.

إنَّ سؤال التعريف يبقى هو الأهم والأخطر: «ما هي فلسطين، شعبها وأوضاعه ومستقبله...»؟ إن أجبنا بأنها دولة إسلامية فقد حققنا رغبة الصهيونية وجهدها الحثيث لفصل الكل عن الكل وتعميم الصراع على أنه ديني؛ وإن افترضنا دُوليتها تميَّعَ التاريخُ والمستقبل وهيمنت أصابع البنوك والسياسات اليهودية العالمية، وهكذا...

فالانطلاق نحو الفهم الكلي لهذا الوطن يكمن في عمق كل عناصر تَكوُّنه في آن معا، وإن تخصيص جزء لا يقل خطورة عن ابتلاع الكل، ولهذا برزت مقولات مشبوهة في السنوات الأخيرة مثل «في القدس وفلسطين! المواطن الغزي، المواطن الضفاوي» ومثل ذلك العشرات، في حين لم ينتبه العديدون إلى خطورة ذلك، الذي سوف يُفضي إلى تقسيم البلاد، وبالتالي تمكين النازي الصهيوني سياسياً، عبرَ نشر الإبراهيمية دينياً والانفصالية جغرافياً واجتماعياً، وهو على ما يبدو لن يفلح في مسعاه.

نقطة البدء هنا تكمن في الوصف لا في «لم الشمل»، فهذا الشمل مشتت فقط سياسياً عند بعض القوى والفصائل وصار من الواضح أنه لم ولن يطال المجتمع؛ فحتى أبسط الأفراد من عامة الشعب يبدو مستعداً للتضحية بأقصى ما يملك وهو في يافا أو القدس أو جنين والخليل أو الشتات عندما يتعرض العدو لغزة أو القدس أو جنين، والعكس صحيح أيضاً.

إن الانطلاق من إعادة إطلاق التجربة الثورية - ثورة لا مجرد مقاومة- هو الأساس للتقدم مرة أخرى، كما كان الميثاق والمجلس الوطني والمنظمة نقطة انطلاق تاريخية لإحياء الهوية التي كادت وقتها تندثر وتتلاشى، واليوم هذه الهوية مُهددَة عبر تمييع مفرداتها، اللافت هو أن الشعب وحده يكرسها اليوم بالدم، أما المفكرون والمثقفون والساسة فهم غالباً يقفون خارج هذا الجهد، والسبب في ذلك مرة أخرى هو التكلّس وعدم خلق استراتيجية حضارية شاملة لفلسطين وشعبها، وقد حاول ذلك غسان كنفاني وجورج حبش قبل أكثر من نصف قرن، لكن قعقعة السلاح طغت على الاستمرار في ذلك الجهد.

في محصلة ما يمكن قوله هو أن أيّ نصر لن يتحقق أبداً ما لم نخلق هذه الاستراتيجية، والتي تبدأ بسؤال المصير الذي يجب مناقشته بموضوعية، هل ستكون فلسطين هي الضفة وغزة؟ هل سنكتفي بحدود القدس الشرقية؟ هل نكون تحت مظلة الهوية «الإسرائيلية»؟ هل نلغي حق العودة؟ وكيف ستكون أشكال المقاومة...؟

لو سألت أي مواطن فلسطيني لأجاب بـ لن تكون فلسطين، ولا يجب أن تكون إلا موحدة واحدة تحت سلطة دولة فلسطينية، وهذا تحققه القوة وحدها، كما أن هذا لا يُجرّم المرحلية المستندة إلى نظرة كلية كَجزء من استراتيجية، لا المرحلية المنتظرة التي تتوقف عند حدود ألف وباء، من هنا فإن كل خطاب سطحي، بل وحتى كل نضال غير مدروس هو تكريس لكيان النازية الصهيونية على أرضنا؛ فالغباء والانتهازية وانعدام الكفاءة والمسؤولية هو أول سَنَدٍ للعدو.

عندما دخل الإسلام فلسطينَ بقيادة عمر بن الخطاب، فإن أول ما فعلوه هو تعريفها مع فهم خصوصيتها وفحواها التاريخي الاستثنائي، حتى أن شكل السلطة الدينية -السياسية فيها كان مختلفاً عن كل بقاع الأرض، لهذا استمرت قوية وحضارية لقرون، كانت عبرها كياناً محورياً مهماً في حضرة أوسع الأرضين وأقوى الامبراطوريات... إذاً؛ فالنخبة مطالبة بإعادة صياغة الاستراتيجية الشاملة التي لن يكون هناك فلسطين مستقبلاً بدونها، هكذا تُفضي لنا بتعاليمها كلُّ تجارب التاريخ ■

غسّان سرحان

نائب رئيس الجمعيّة البحرينيّة لمقاومة التطبيع السابق «للهدف»

لابد من العودة لبديهيات الصراع، وأن الصراع صراع وجود

أجرى المقابلة د. وسام الفقعاوي

مقاومة التطبيع هي جزء من مشروع المقاومة الشاملة للأمة العربية

حوار:

غسان جاسم سرحان، بحريني الجنسية من مواليد عام 1988، حاصل على رخصة هندسة طيران صيانة هايكل ومحركات من المنظمة الأوربية لسلامة الطيران EASA 147، وحاصل على دبلوم هندسة ميكاترونيك وبكالوريوس قانون، ويدرس حاليًا ماجستير في القانون التجاري.
عضو المكتب السياسي لجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) قبل حلها بقرار من السلطات الأمنية البحرينية، وعضو اللجنة المركزية لاتحاد الشباب العربي 2008- 2010، وشغل منصب رئيس جمعية الشباب الديمقراطي البحريني 2011-2013، وكذلك نائب رئيس جمعية الشباب الديمقراطي البحريني 2008-2010، ونائب رئيس الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني 2016-2018، وعضو المؤتمر القومي العربي).

*** تعد البحرين من أكثر الدول الخليجية التي يوجد بها مؤسسات ولجان تنشط في مواجهة التطبيع مع الكيان الصهيوني، كيف لك أن تضعنا في أنشطة الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع وآليات عملها على مستوى البحرين والتفاعل الشعبي معها؟**

** الحقيقة أن الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع هي واحدة من مؤسسات المجتمع المدني البحرينية التي تأسست في بداية الألفية الثانية، من خلال مجموعة من المناضلين العرب البحرينيين من انتماءات مختلفة يؤمنون بالقضية المركزية للأمة العربية، وذلك بهدف تغطية الفراغ الذي خلقه

تخلي الحكومات العربية عن واجب الدفاع عن القضية المركزية للأمة، وبالأخص فيما يتعلق بموضوع المقاطعة العربية لدولة الكيان الصهيوني وهي واحد من مرتكزات جامعة الدول العربية في فترة نشأتها الأولى، وقد ساهم المخزون الثقافي المقاوم للاحتلال والمتبني لقضايا الأمة العربية والذي ترسخ على امتداد عقود من الزمن لتفاعل واسع في صفوف الشعب البحريني مع الجمعية وأهدافها وفعالياتها.

ونشاط الجمعية لم يكن في يوم من الأيام نشاطاً موسمياً أو ناتج من ردات فعل، بل على امتداد أكثر من عقدين من الزمن. منذ لحظة تأسيسها سعت الجمعية للقيام بالعديد من الفعاليات والأنشطة والندوات والمؤتمرات من بينها أكبر مؤتمر لمقاومة التطبيع والذي أقيم في البحرين في بداية الألفين، وكان الهدف الرئيسي وما زال هو توعية الأجيال الناشئة بالقضية المركزية للأمة العربية وبحقيقة خطر العدو الصهيوني على الأمة بأسرها، وليس فقط فيما يتعلق باحتلال وقضم الأراضي الفلسطينية، بل بتعرية حقيقته القائمة على القتل والنهب والدمار.

وفي الفترة الماضية تحول نشاط الجمعية بالإضافة لما تقدم ليضيف محاولة لإيصال وجهة النظر الشعبية الرافضة للتعامل مع الكيان الغاصب والخطوات التطبيعية الواسعة التي اتخذتها الحكومة البحرينية، مخالفة فيها الإجماع الشعبي سواءً للبحرينيين أو للأمة العربية التي ينتمي لها شعبنا، فأقيمت الفعاليات والندوات والاعتصامات في سبيل توصيل وجهة النظر مع استمرار الدور التوعوي في سبيل تحصين الجبهة الداخلية البحرينية، من خطر الاختراق الصهيوني من جهة، بالإضافة لمحاولة حشد أكبر قوى مجتمعية حول القضية الفلسطينية وتأطيرها من جهة أخرى.

ونجحت الجمعية في المساهمة في تأسيس المبادرة الوطنية لمناهضة التطبيع والتي تضم طيفاً واسعاً من قوى ومؤسسات المجتمع المدني البحرينية، والحقيقة أن ما سهل مهمة التأسيس هو الإيمان الراسخ من كافة قوى ومؤسسات المجتمع المدني البحرينية وكذلك الشعب البحريني بالقضية الفلسطينية بما سهل مهمة التأسيس والاتفاق، حيث أنه بالرغم من كل المنغصات التي تمر على عالمنا العربي من صعود للهويات الفرعية على حساب الهوية القومية الجامعة وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية واهتراء الموقف الرسمي العربي تجاه القضية الفلسطينية، إلا أن القضية الفلسطينية ومقاومتها الباسلة تظل قضية جامعة بالنسبة للشعب البحريني وقواه الحية.

وبالرغم من القدرات المتواضعة للجمعية، إلا أنها اضطلعت بمهمة أخرى تنازلت عنها الحكومة البحرينية بإغلاق مكتب مقاطعة البضائع الصهيونية، مما ساهم في تسرب العديد من العلامات التجارية والمؤسسات والاستثمارات التي تحقق أرباحاً مباشرة أو غير مباشرة للكيان أو لمستوطنيه، وهو ما سعت معه الجمعية على امتداد سنوات عملها لتبيان أهمية المقاطعة ونشر ثقافتها ليس فقط في وسط المستهلكين من أبناء شعبنا البحريني، بل حتى في صفوف التجار لدفعهم لتوفير بديل عالي الجودة للبضائع التي تساهم في إثراء الكيان الغاصب ودعمه.

وصولاً إلى لحظة إعلان اتفاق التطبيع البغيض ودخول بعض الاستثمارات والبضائع الصهيونية بشكل مباشر للأراضي البحرينية، وهو ما تقوم معه الجمعية بدور رقابي لرصد منتجات دولة الكيان ومستوطنيه واستثماراتهم، وفي حالة رصد أي منتج يتم مخاطبة الجهة التي تقوم بعرضه لإزالته على فرض حسن النية كخطوة أولية سابقة لإعلان أي موقف من صاحب المحل، والحقيقة أن الكثير من الحالات امتثلت مباشرة للتنويه وإزالة تلك البضائع.

*** تساوقت عدد من الدول الخليجية علنًا مع التطبيع من خلال الاتفاقات الإبراهيمية، وأخرى تقيم علاقات سرية مع العدو الصهيوني ومرشحة لإشهارها في أي وقت، كيف تنظرون لأسباب ودواعي هذا الاندلاق نحو التطبيع مع العدو وتداعياته على دول الخليج ذاتها؟**

** من الناحية المبدئية أرى أن التحليل الذي سارت عليه الأنظمة الرسمية العربية هو طريق الهزيمة من الداخل الذي

اتخذوه، فمنذ أن رفع أنور السادات شعار 99% من أوراق اللعبة بيد الولايات المتحدة الأمريكية وقد ارتهن من آمن بذلك الأمر للأمريكان. والأنظمة العربية وبعض المعارضات كذلك قد تبنوا هذه النظرية في تحليل المواقف السياسية بسقف سياسي يحمه الإيمان بوحدانية القطب، وهو ما سار بهم للاقتناع باتخاذ مواقع معارضة للإرادة الشعبية الداخلية ومنها التطبيع مع الكيان الصهيوني كأحد أكبر وأكثر التطبيقات لهذه النظرية وضوحا، فبالرغم من المعارضة الشعبية سارت وهرولت الأنظمة باتجاه التطبيع مع الكيان الغاصب، وكذلك وصلت حد المشاركة في أحلاف أخرى بقيادة أمريكية وسيلة لإيصال رسالة للأمريكان بأننا مستعدون لفتح أراضينا لاستقبال أي قوى تريدون تواجدها، ذلك لإيصال رسالة للأمريكان بأن مصالحكم مرتبطة دائماً وأبداً مع وجودنا كأنظمة حكم، غير أن الحقيقة هي أن شعبنا هو الوحيد القادر على حماية أي نظام سياسي يكون انعكاس له، وأن هذه الخطوات جعلت وتجعل الأنظمة العربية في مواجهة مضمرة أحياناً ومشهرة أحياناً أخرى مع شعبها.

بالإضافة لأن قرار التطبيع قرار يجعل من الاصطدام أو فلنقل يدق إسفيناً بين الشعب والأنظمة الحاكمة، فإن هذا التطبيع والذي أعتقد بأنه ليس تطبيعاً في حدوده الدنيا، بل جاوز لذلك ليصل للتحالف والتعاضد مع الكيان الغاصب في مواجهة العدو الوهمي الذي خلقته الفزاعة الأمريكية وأتباعها في المنطقة، الأمر الذي يجعل من دول الخليج ساحة للاصطدام بين المشاريع المتناحرة في المنطقة العربية، بين المشروع الذي يؤمن بوحدانية القطب وبين مشروع آخر يؤمن بتعدد الأقطاب من جهة، ولكنه في الوقت ذاته يسطح ميزان القوى، باعتبار ميزان القوى العسكرين هو الحاكم دون الأخذ بإجمالي القوى القومية للأمة العربية المتحركة، من الاقتصاد والاجتماع وغير ذلك من الأمور، بما يؤدي لميلان الكثير من القوى المعارضة للمشروع الأمريكي للمشروع الآخر، كل ذلك في ظل ضعف مشروع موجود وإن كان مظهراً ثانوياً وهو المشروع العربي القائم على الديمقراطية الحقيقية والتقدم والإيمان بأن هذه الأمة من المحيط للخليج تمتلك في داخلها عوامل النهضة.

*** قياسًا على دور ونشاط الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع، هل تنشط مجموعات أخرى علنية في الدول المطبعة الخليجية وغيرها تحمل لواء مقاومة التطبيع ومخاطره؟ وإن وجد فهل هناك جهود موحدة على هذا الصعيد؟ وإن لم يوجد فكيف يمكن أن يتم ذلك؟**

** الحقيقة أن مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام في الخليج شبه معدومة لأسباب عدة منها سياسية ومنها طبيعة الاقتصاد الريعي، ولكن ذلك لم يمنع من تشكل العديد من المجموعات، بالأخص فيما يتعلق بالشأن القومي، سواء بما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية بشكل عام أو بالقضايا العربية الأخرى، غير أن إشهار اتفاقات التطبيع ولن أقول عقدها، لأنها متواجدة منذ عقود من الزمن وجل ما غيرته اتفاقات التطبيع هو رفعها للعلن بدلاً من بقائها في الظلال، الأمر الذي بدوره ساهم في تأسيس وإشهار العديد من المجموعات في الخليج مثل: إماراتيون ضد التطبيع، وعمانيون ضد التطبيع، وشباب قطر ضد التطبيع، وكويتيون ضد التطبيع، وسعوديون ضد التطبيع، بالإضافة للعديد من الجمعيات الرافضة للتطبيع في البحرين ذات التوجهات السياسية والفكرية المختلفة من بينها الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع.

وعلى امتداد الشهور الماضية عمل العديد من الشباب على ربط الساحات في محاولة لتوحيد الفعل، فتأسست مجموعة خليجيون ضد التطبيع، وحركة المقاطعة في الخليج، والتي برأيي أضافت للعمل المشترك الكثير، ولكنها ما زالت في طور نشأتها الأولى وبحاجة لوقت من الزمن لتترسخ أكثر وتحقق نتائج على الأرض، وبالتأكيد بحاجة لتأسيس أكبر على المستوى العربي وليس علي المستوي الخليجي فحسب،

لعوامل وأمور عدة لسنا في وارد الخوض فيها، ولكن أهمها أن الهجمة على الأمة العربية هي هجمة على المستوى القومي والرد عليها يجب أن يكون على المستوى القومي، وكما أن الشعب العربي في فلسطين ومقاومته الباسلة هي رأس حربة الأمة العربية في مواجهة الثكنة العسكرية الدائمة لقوى الاحتلال العالمية، فإن الساحة الخليجية اليوم هي رأس حربة الأمة العربية في مقاومة التطبيع، بل التحالف مع الكيان الغاصب، وبالتأكيد كما أنه من غير العادل أن نحمل الساحة الفلسطينية والسورية واللبنانية مسؤلية الدفاع عن أمة بأسرها، فمن غير العادل ايضاً أن تعزل الساحة الخليجية في ظل ظروفها الداخلية والقبضة الأمنية التي يحكم بها شعبنا العربي في هذه المنطة ويحمل مسؤولية منع اختراق وعي الأمة بشكل كامل، لذلك فإني أرى وجوب الرد على المستوى القومي بشكله العام.

*** لم يقف التطبيع عند حدود الاتفاقات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها مع العدو الصهيوني، بل كانت الأنظمة الرسمية العربية بحاجة دائما «لجيوش» من المثقفين والكتّاب والإعلاميين الذين يعملون على شرعنة هذه الاتفاقات وغسل وجوه أنظمتها، فكيف يمكن أن تغدو عملية مواجهة التطبيع وأهدافه شاملة ويومية وليست مجزأة وموسمية؟**

** الحقيقة أن هذه المسألة التي أعلنت عنها الجمعية البحرينية منذ اللحظة الأولى لإعلان التوقيع على اتفاقات التطبيع وما سبقها من أحداث تسير في ذلك الاتجاه، ونعيدها في كل لحظة، إن مسألة مقاومة التطبيع هي جزء من مشروع المقاومة الشاملة للأمة العربية، وفكرة المقاومة في حد ذاتها لا تعني بالضرورة فعاليات أو مواقف في لحظات ما، بل تعني مهام ومسؤليات من المهم الاضلاع بها ومراجعتها والعمل على تحقيقها بشكل علمي، فمنذ لحظة إعلان اتفاق التطبيع وقد قرأت الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع قرائتها للواقع، بأن التطبيع ليس وليد إرادة داخلية، بل هو وليد مشاريع إقليمية. بمعنى أن الموقف الرسمي للأنظمة المطبعة هو متغير تابع وليس متغير مؤثر والنتيجة أننا على إيمان بأن إمكانية تغيير الموقف الرسمي في هذه اللحظة هي إمكانية تاريخية وليست إمكانية واقعية، بيد أن الامكانية الواقعية تكمن في مسألتين الأولى: أن المهمة اليوم هي مهمة حماية الجبهة الشعبية من خطر الاختراق الصهيوني والتعامل مع التطبيع كوجهة نظر، أما المسألة الأخرى فهي: مسألة رفع الموقف الشعبي ليصبح في عدسة السياسة الدولية الوحدة الأصغر للقياس، بمعنى اجبار القوى الحامية للتطبيع ومشروعه، لقراءة نجاح الاتفاقات في إطار قياس الموقف الشعبي العربي في الخليج أو في أي من الدول العربية المطبعة، بغض النظر عن الموقف الرسمي لأنظمة الأقطار العربية التي سارت في هذا الطريق.

أما مسألة المثقفين، فالحقيقة أن الكثير من المثقفين إما يدعون بأن الثقافة لا علاقة لها بالسياسة وهذا الأمر غير المتصور، فلا يمكن أن يكون المثقف منفصلاً عن مشاكل مجتمعه، والنوع الآخر الذي اتسم بالخيانة بشكل واضح فأفضل من وصفه هو تشي غيفارا عندما قال «لا شيء أسوأ من خيانة القلم، فالرصاص الغادر قد يقتل أفراداً، بينما القلم الخائن قد يقتل أمماً»، لذلك فإن مواجهة فهم ما لأي مسألة بحاجة لفهم مضاد، وهنا يكمن دور قوى مقاومة التطبيع على المستوى العربية بحماية الجبهة الشعبية العربية من الاختراق وبإعادة صياغة فهم مسألة الصراع العربي الصهيوني التي تشوهت على امتداد عقود من الاتفاقات والمبادارات الاستسلامية التي ساهمت إن لم تكن هي نفسها من عبثت بالوعي الشعبي العربي.

*** كمتابع ومهتم وناشط وقارئ للمسار الطويل للاتفاقات العربية – الصهيونية، هل يمكن أن نكتفي بوصف ما جرى ويجري اليوم بأنه تطبيع للعلاقات؟ أم أن المسألة لها توصيفات وأبعاد أخرى؟**

** الإجابة على هذا السؤال ليس لها بعد واحد ففيها تشابك للعديد من الملفات، بعضها نحن من نحمل مسؤليته وبعضها الآخر تتحمله القوى الاستعمارية، فنحن كقوى عربية نتحمل مسؤولية افتقادنا للمفكر الاستراتيجي والتعامل بردات فعل. فمسألة التطبيع أو بالأدق توقيع اتفاقات التطبيع العلنية، والتي هي في حقيقتها تحالفات مع الكيان الغاصب وليس فقط تطبيع رسمي، كما حدث في مصر والأردن، فهي في حقيقتها تغير نوعي ناتج عن تراكمات بدأت يوم قبلنا كلمة (دولة إسرائيل)، بدلاً عن الكيان الغاصب، والتي بدورها قادت لمصطلح (جيش الدفاع الإسرائيلي)، بدلاً من جيش العدوان الصهيوني، والتي قادت بدورها لمسألة ظهور قادة وسياسين صهاينة على قنوات عربية، دخلوا من خلالها لكل بيت عربي بحجة أننا أصحاب حجة قوية قادرين على الدفاع عن أنفسنا أمام أفكار الصهيونية.

المسألة ان المفكر الاستراتيجي للكيان الغاصب والذي ما زال مستمراً بالعمل اليوم باستفزاز العرب بتغريدات على تويتر أو فيس بوك أو غيرها من وسائل التواصل، سواء من المتحدث الرسمي باسم جيش الاحتلال أفخاي ادرعي أو غيره من العاملين الصهاينة في الفضاء التقني، هؤلاء في الحقيقة لا يهمهم الموقف الذي يبديه العربي، بل ما يهمهم أكثر هي مسألة التفاعل مع حسابات صهيونية، لذلك فإن المفكر الاستراتيجي للكيان الغاصب والتطبيع سار بخطى ثابته على امتداد سنين، لا من أجل تحقيق التطبيع، بل من أجل كسر الحاجز النفسي للشعب العربي من التعامل مع الكيان، فبدأ ذلك بعقود لتغيير مسميات، وإن كان ينظر لها البعض في لحظتها كمجرد تسمية، إلا أن الأيام أثبتت أنها تراكمات كمية أدت للتغيرات النوعية التي يحصد الكيان الصهيوني ثمارها اليوم بالتطبيع الرسمي.

المسألة الأخرى هي النزعات لبعض التنظيمات العربية والتي زحفت نحو الخيانة، فأهم مسألة في قضية التطبيع يجب الحفاظ عليها وحمايتها بالأخص في هذا التوقيت هو الحاجز النفسي للفرد العربي سواء المسيس أو العادي الرافض للتعامل مع الكيان الغاصب وكل ما يمت له بصلة والبناء عليه، وواحد من المسائل المؤسفة بأن السلطة الفلسطينية ارتكبت موبقات في محاولة لكسر هذا الحاجز النفسي، فهي السلطة التي دعت وساهمت وأصدرت وما زالت تصدر مواقف تبرر التطبيع أو في أقل تقدير تنزع عن هذا الفعل صفة الخيانة. فأكبر جسم يروج لزيارة الأراضي المحتلة عن طريق معابر يسيطر عليها الكيان الغاصب تحت عنوان زيارة السجين ليس مثل زيارة السجان هي السفارة الفلسطينية التي نظمت وشجعت زيارات لفنانين ومثقفين، ورأيي بأن خطيئة هؤلاء

الفنانين والمثقفين أكبر من الفرد العادي، لإدراكهم لطبيعة الصراع وخباياه، ونتيجة ذلك مخالفة الإجماع الشعبي بعدم التعامل مع سلطات الكيان الغاصب، وساهمت تلك الزيارات بكسر الحاجز النفسي بين العرب والكيان أو على الأقل محاولة كسر هذا الحاجز.

الفكرة الأساس أن مسألة التطبيع أولاً في مسارها تبين عن حاجة للقوى العربية الحية للتفكير بالأهداف المرحلية، ليس فقط فيما يمكن تحقيقه من عدمه، بل بعلاقتها بالهدف الاستراتيجي وهو بكل وضوح تحرير كامل التراب العربي من دنس الصهاينة وتحرير القرار العربي بشكل كامل من التبعية والارتهان، وترسيخ أن ما بيننا وبين الكيان هو صراع وجودي ولا شيء بيننا كعرب وبين الصهاينة سوى الحرب والدم على طريق تحقيق الحرية والاستقلال والوحدة.

أما المسألة الأخرى، فتكمن في الأنظمة التي كما أسلفنا والتي تحلل السياسات وفق سقف القطب الواحد وفي محاولات إرضائه، تنساق وراء تسليم القرار الكامل في سبيل إيصال رسالة: أن مصالح القطب الواحد مرتبطة بشكل مباشر مع استمرار الأنظمة في الحكم، بدلاً من الرهان على الشعب، وحيث أن الفترة الماضية أوضحت بأن الإدارة الأمريكية تتجه لتخفيف التواجد العسكري المباشر وإنهائه وأنها لن تترك فراغا في منطقة الشرق الأوسط كما أعلن عنه، والواضح أن ملء الفراغ الذي قد يخلف إذا ما كان هناك نية لتخفيف التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، يراد له أن يتم من خلال الكيان الصهيوني الغاصب، وجاء طرح فكرة الناتو الشرق أوسطي بقيادة الكيان بهذا الهدف من جهة، ومن الجهة الأخرى بهدف خلف مؤسسة تعطي الشرعية المؤسساتية لأي فعل عدواني من الأفعال التي دأبت أمريكا والكيان الغاصب على القيام بها، كما استخدمت سلفاً حلف شمال الأطلسي كغطاء مؤسساتي للقيام بأفعالها الإجرامية، عندما لم تنجح باستخلاص قرار مؤسسي من المؤسسات الأممية القائمة. وأوضح بايدن ذلك الأمر بقوله قبل زيارته الأخيرة: أن أحد أهداف الزيارة أنه عندما طلب قرار بإدانة إيران على خلفية اتخاذ الأخيرة قراراً بتسريع تخضيب اليورانيوم بعد انسحاب ترامب من الاتفاق النووي، غير أنه كما عبر وجد نفسه وحيداً، وبدون هذه الشرعية المؤسساتية لن يستطيع الإقدام على أي مغامرة من المغامرات التي طالما دأبت عليها أمريكا بكل الحجج والتي في حقيقتها لمن يراقب الولايات المتحدة الأمريكية لا تتخذ إلا في زمن الركود الاقتصادي، إذ أن التسليح واقتصاد الحرب هو الاقتصاد الذي طالما انتشل أمريكا من أزماتها الداخلية ووفر الوظائف وانتشل اقتصادها من حواف الانهيار والكساد الدائم.

خلاصة القول: إن مسألة التطبيع ليست فقط متعلقة بمسألة الموقف من فلسطين أو بتعبير أدق من مسألة الحق والعدالة، بمقدار ما هي مسألة سياسية متشعبة أساسها الخيانة واستخدام السياسة ببراغماتية تبرر الوسائل مهما كانت منحطة بالغايات، ولكن الحقيقة أن الغايات النبيلة تتبنى وسائل من جنسها ولن يكون التطبيع مع دولة الكيان الغاصب سبيل لتحقيق غاية نبيلة، فضلاً عن أن قراءة سريعة للموقف، فإن الغايات المنشودة من التطبيع هي غايات دنيئة من جنس الوسيلة المتبعة.

*** في ضوء المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق القوى والأحزاب والمؤتمرات القومية العربية في سياق مواجهة المشروع الصهيوني وأهدافه التصفوية، كيف تقيم أداءها ودورها سواء على الصعيد القطري أو القومي الأشمل؟**

** الحقيقة أن المشكلة الرئيسية في أداء التنظيمات القومية هي مسألة التركيز على البديهيات التي وإن كانت مهمة إلا أنها تشكلت في وجدان الشعب العربي غير أنه لم يبنَ عليها، فمسألة الأخوة العربية والمصلحة المشتركة من الوحدة، هي مسألة شبه محسومة في الوجدان العربي وترسخت على امتداد عقود، إن كانت الهجمة الأخيرة تسعى لهز الثقة فيها، إلا أنها مسألة محسومة، غير أن استمرار الجهات القومية على التشديد على المفاهيم الكبرى دون أخذ خطوة عملية واحدة، باعث على اليأس. فشعار الوحدة العربية والنضال من أجل تحرير الأمة العربية والقرار العربي لا يمكن أن يتم من خلال مؤتمر لمدة يومين، وأن تحميل مؤتمر مسؤولية تحرير الأمة العربية بشكل كامل وإيجاد حل للمشاكل التي تمر بها لا يعدو كونه من قبيل الإبداع اللفظي.

وبالبد الأخرى، فإن مسألة الإغراق في القطري الخاص على حساب القومي العام هي السمة الأشمل التي اتسمت بها حقبة كاملة من حق النضال العربي، بمعنى تواجد قناعة ربما لدى اغلب القيادات في الأحزاب العربية أنه من الممكن إنجاز مشروع تحرر كامل لقطر عربي، دون النظر للأمة العربية والمشاريع التي تتصارع في وسطها، وقد جاء الربيع العربي ليؤكد زيف وخطأ هذا الاعتقاد، فانطلاق الربيع العربي بالطريقة التي حصلت أكد وحدة المصير العربي، بينما الانقلاب على نتائجه سواء بعسكرة الحراك في بعض دوله وإدخالها في أتون حروب داخلية، تقود نحو دمار الوطن وليس سقوط النظام أو عن طريق الثورات المضادة والدولة العميقة التي دفعت بأطراف خارجية فقط، خوفاً من مقولة أن «النجاح يغري»، فقد وصلت الرسالة واضحة أن انطلاق حراك في تونس ونجاحه فجر الحركات في العالم العربي، وكذلك تدمير دولة بسبب الحراك قد يخيف دولة أخرى. والخلاصة: أن القراءة القطرية والإغراق فيها فشل في تحقيق نتيجة، إذ أن القناعة الراسخة لدي بأنه لا يمكن أن يتحقق إنجاز شامل لأي قطر عربي بمعزل عن الأمة العربية بشكل كامل، لذلك فإن المسألة الأساسية هنا أنه يجب على جميع القوى الحية في هذه الأمة أن تعيد برمجة وهيكلة سياساتها القطرية بما يتفق مع العام القومي، والانتقال من إطار الفكر إلى إطار الفعل.. ولا يوجد عصا سحرية تحقق هذا الانتقال الذي هو بحاجة لجهد جهيد وعمل دؤوب.

*** في مقابلة مع برنامج «بودكاست ديوان»، قلت بأنكم تواجهون التطبيع ليس كونه يلحق الضرر بالقضية الفلسطينية فحسب، بل يطال ويستهدف حتى الدول المطبعة ذاتها، بمعنى هو دفاع عن الذات، وأن نضال الشعب الفلسطيني يمثل رأس حربة عن الأمة كلها في مواجهة المشروع الصهيوني، كيف يمكن أن يصبح هذا الموقف الصحيح هو الموقف الشامل والمتبنى من القواعد والمؤسسات الشعبية العربية؟**

** جزء كبير من هذا السؤال تتواجد إجابته فيما سبق من إجابات، ولكيلا أكرر نفسي كثيراً، المسألة الأساس أن التطبيع بصيغته الحالية يروج بحجتين إحداهما مواجهة الفزاعة

الإيرانية كوسيلة لتبرير التحالف مع الكيان الغاصب من قبل الأنظمة العربية لدى شعبها العربي، غير أن حقيقة هذا الطرح يدفع بالأنظمة العربية، لفتح ساحات جديدة لانتقال الصراع بين المشاريع الإقليمية في وسطها. فعلى سبيل المثال التواجد للعناصر العسكرية للكيان الصهيوني في دول على الحدود الإيرانية بطبيعته يعني تهديداً للأمن القومي للدولة الإيرانية، ولا يتوقع أن تهين أمة ما وأن تقف هذه الأمة متفرجة دون رد. وتواجد هذه العناصر في أراض عربية جديدة يجعل الدول العربية في حد ذاتها عرضة للصدامات وتصفية الحسابات.

أما المسألة الأخرى والأكثر أهمية، تكمن في طبيعة الصراع في حد ذاته، فمسألة الاحتلال الصهيوني وتواجد الكيان لا تقف عند حدود اغتصاب أراضي فلسطين، بل تفوق ذلك لتصل لمسألة السيطرة على مقدرات الأمة بأسرها، فمسألة النفط والغاز العربي والمياه العذبة، واليوم مسألة الأمن العسكري مع بعض دول المنطقة، يظهر بشكل أكثر من كاف أن الهدف من الأحلاف المشبوهة هي تمويل الفكر الأمريكي الممثل في الكيان الصهيوني وتحقيق إرادته باستخدام عناصر القوة القومية للأمة العربية من نفط ومال، لشراء سلاح من الأمريكان ليستخدم بإرادة وإدارة الأمريكان لتحقيق مصلحة الأمريكان، مع دفع الثمن الباهظ من دماء شعبنا العربي ودمار وغيرها من الأمور التي نعرفها جيداً. وبالتالي، فإن إفشال المشروع الصهيوني في أساسه على أرض فلسطين، ليس أمراً يستفيد منه الفلسطيني بالمعنى القطري، بمقدار أن تحقيق هذا النصر، يحمي كل عربي من الماء للماء، من نجاح مشروع يراد منه استمرار التبعية والإبقاء على الاستقلالات الشكلية التي حازتها الدول العربية مطلع الخمسينيات والستينيات والسبعينيات والتي فرطت فيها الأنظمة العربية، ليصل بها الحال، لأردى حالة سياسية نراها اليوم.

إذاً المسألة تتعلق بهدف آني يتعلق بحماية الساحات العربية من أن تكون ساحة لتصفية حسابات إقليمية، وهدف استراتيجي يتعلق بحماية وتحرير عناصر القوة القومية للأمة العربية من التبعية والارتهان، لذلك فإن مسألة الدفاع أو الوقوف مع شعبنا الفلسطيني ليست مسألة دعم، بل هي شراكة في النضال لأنني أدافع عن نفسي، وهو الأمر الذي برأيي يجب على القوى العربية الحية ترسيخه في المجتمع العربي إلى جانب المبادئ القومية العظمى، فالإبقاء على خطاب عاطفي وكأنه كافياً لاستنهاض سريع للأمة لن يكون قادراً على مواصلة النضال في وجه هجمة مفكر استراتيجي، ومن عناصر استدامة الصراع هي قيادة الصراع بمنطلق العقل والمصالح والأهداف الاستراتيجية، لا بمنطلق العاطفة فحسب.

*** عمل العدو الصهيوني وأدواته طوال الوقت على فك عرى العلاقة بين القضية الفلسطينية وعمقها القومي، في الوقت ذاته حرصت الأنظمة الرسمية العربية على ربط القضية الفلسطينية بمساراتها السياسية، كقومي عربي مرتبط بالقضية الفلسطينية كيف تقرأ مسؤولية القيادة الرسمية الفلسطينية عن ما وصلنا له اليوم؟**

** أجبت في أكثر من مكان على جزء من هذا السؤال، ولكن المسألة التي من الممكن التعرض لها هنا هو انعكاس الانقسام الفلسطيني - الفلسطيني على الأمة العربية بشكل عام، وإن كان من المهم الإشارة إلى أن الانقسام لا يتحمل كامل المسؤولية، فهو أحد العناصر وليس كلها بالتأكيد، إلا أن المراقب يستطيع بكل بساطة تبيّن أن الانقسام تراجع بالقضية الفلسطينية في سلم الأولويات العربية من جهة، والإعلامية -غير البريئة بالتأكيد- من جهة أخرى، ليصعد في مواجهتها القضايا المرتبطة بشكل مباشر بالهويات الفرعية في مقابل الهوية القومية الجامعة.

إن أحد أهم أسباب صعود الهويات الفرعية هو انهيار الهوية القومية الجامعة وأحد أسباب هذا الانهيار هو الانقسام الذي أضعف القضية الفلسطينية. أما المسألة الأخرى، فاتخاذ القيادات الفلسطينية برامج مرحلية لم تراع الهدف الاستراتيجي، إذ أن المفاوضات العبيثة وتقديم التنازلات المجانية، والأفعال التي يصل بعضها حد الخيانة، كاعتقال وتسليم المقاومين للاحتلال الغاصب وغيرها من الأفعال في إطار التنسيق الأمني، ناهيكم عن ترويج التطبيع وبث روح الهزيمة، في حقيقته كان عاملاً في ترويج كذبة أن الفلسطينيين هم من يريدون هذا الأمر على النحو الذي يساق في الدول والساحات العربية للفرد العربي العادي، كله تحت عنوان (أهل مكة أدرى بشعابها) و (لا تكونوا ملكيين أكثر من الملك)، أي بمعنى أنه إذا ما كانت القيادة الفلسطينية هي من تقوم بهذه الأفعال، فكيف لكم أنتم أن ترفضوها؟ بالتأكيد إن الجواب الأول أن القضية الفلسطينية ليست قضية الفلسطينيين فحسب، بل هي قضية كل العرب لما ذكر أعلاه، غير أن الأمر الذي يحتاج لمعالجة بشكل سريع هي مسألة عودة القوى العربية والفلسطينية بشكل خاص لبديهيات الصراع، وأن الصراع صراع وجود، صراع بين وجودين لا بين حدودين، وأن هذه الأرض لا تتسع لهويتين وأن المقاومة بكل أشكالها هي السبيل الوحيد لتحقيق النصر، فمقاومة الاحتلال بأي شكل من الأشكال هي الأداة الاستراتيجية، أما المفاوضات وغيرها ما هي إلا أدوات مرحلية، والحقيقة أن أكثر من 30 عاماً من المفاوضات لم تأتِ إلا بنتائج عكسية.

*** من خلال اطّلاعكم واضطلاعكم بدور مشهود على صعيد القضية الفلسطينية وارتباطكم المصيري بها، هل لك أن تطلعنا عن العلاقة التي تجمعكم بالقوى الفلسطينية الرافضة لنهج التسوية والاستسلام ومستوى التنسيق معها؟ وهل تتطلعون لدور مستقبلي أفضل منها؟**

** الحقيقة أن العلاقة مع القوى الرافضة لنهج التسوية هي علاقة انسجام وتكامل ونتطلع لأن يكون لها دور رئيسي في هزيمة الفكر الذي قاد إلى الهزيمة، بأن تخلق مشروعاً بديلاً بعيداً عن المشاريع الإقليمية، يقوم على أساس المصلحة العربية، تجتمع عليه أكبر قوى عربية لها تمثيل شعبي في سبيل تحقيق الكتلة التاريخية القادرة على التغيير.

*** هل من كلمة توجهها للشعب الفلسطيني؟**

الكلمة الأخيرة التي يمكن أن أوجهها لشعب الشهداء ثقوا تماماً أن شعبكم العربي هو حارس كل الأشياء الجميلة، وأنه لا يمكن أن يخون، ولا تسمحوا لعناوين الخيانة أن تبث روح الفرقة وتقنعكم بأن شعبكم العربي تخلى عنكم.. المجد كل المجد لكم■

المشهدُ السياسيُّ في العراق
من أزمةٍ إلى أزمات

د. كاظم الموسوي. باحثٌ وكاتبٌ عراقيٌّ/ بريطانيا

نجحت إدارات الغزو والاحتلال للعراق في تنفيذ مشروعها في تفتيت الشعب العراقي وأقلمه الوطن، بالعمل على تقسيم المقسّم وتجزيء المجزّأ، في ظروف مركّبة وحالات معقدة، اختلطت فيها الأوراق وتباينت فيها المواقف وغابت الرؤى السليمة وآفاق العمل الوطني لبناء دولة قانون، وإصلاح ما حل بالوطن والشعب من نكبات لا توصف طيلة العقود الأخيرة من القرن الماضي، وامتدادًا لما مرَّ به من بعده. واستمرّت هذه الأحوال، بل وتدهورت نحو الأسوأ، مما كانت عليه تحت شعارات وبرامج لا تخدم المصالح الوطنية ولا تعد بأفضل مما كان، وأدّت تلك الإدارات وأجهزتها والمتخادمون معها، في الداخل ومن الخارج، أدوارًا خطيرة فيها، سرًّا وعلنًا.

مقارنة التحولات والتطورات منذ الغزو والاحتلال عام 2003 وحتى اليوم، تقدم نتائج سلبية، ومخيبة لآمال الشعب وانتظاره الطويل، بل تكاد انتهت إلى منزلق خطير، قد يصل إلى ما لا يحمد عقباه وتضيع دماء الشهداء والوعود المعسولة بالتغيير وصولا إلى مجهول. لا آفاق مثمرة فيه ولا مصالح حقيقية ترتجى منه، وكل ما يمكن الإشارة إليه في ما يقارب العقدين من الزمن لا يعطي ما يؤمل أو يرتجى، فالواقع يسير من سلب إلى آخر: لا خدمات أساسية ولا قانونا يحترم ولا إعادة بناء بمنجزات تسجل، بل تكرست آفات جديدة، تلخصت بالمحاصصة الدينية والطائفية والعرقية، وشيوع الفساد والمحسوبية والزبائنية، والتهديد بعواقب ما يجري اليوم في المشهد السياسي. وإذا كانت مخططات المشروع الصهيو أمريكي/ غربي، قد تمكنت من تكريس تقسيم الشعب العراقي إلى مكونات «شيعة وسنة وأكراد»، وإلغاء أو تهميش هويته القومية والدينية، ووضعها ضمن أهدافها الأولى، مرحليا، وزرعها في الواقع السياسي، قانونا وعرفا، وتوثيق إدارته على أساسها، انتقلت إلى أهداف أخرى تتوازى مع ما سبق، كمرحلة ثانية، ولكن بشكل يزيد من المحنة ويعمق من الفتنة، حيث فعلت ما يؤمن لأهدافها وقائع أخرى، فتم تجزيء المكونات وتقسيمها إلى أطراف متصارعة، متنافسة، وصولا إلى متحاربة بينيا، داخليا، ومن ثم التوجه خارجيا، حسب المخططات، مع المكونات الأخرى، على امتداد مساحة الوطن وصناعة امكانات انطلاق شرارات منها خارج الحدود، إلى المنطقة لتأمين الأهداف الفعلية المرسومة منها والمتغافل عنها مصلحيا وذاتيا وغياب وعي حقيقي، كمرحلة ثالثة. ولعل تجميد اندلاعها بالسرعة الموجهة إليها يكشف عن وجود ضغوط تشترك في تخوفها من تداعياتها عليها وتأثيراتها على ما هو أبعد منها، إقليميا ودوليا، وعلى صعد مختلفة (مصادر الطاقة أبرزها) تعيش حاليا أوضاعا مؤثرة، فأصبح داخل كل مكون نزاع بين طرفين أو أكثر من طرف، يزعم تمثيل المكون، ويدفع إلى تأطير نفسه مقابل «ضده»، شريكه أو شقيقه، الداخلي متنافسا بقوة معه دون حسابات واقعية أو مصالح وطنية عامة، وحتى مصالح المكون نفسه.

هذه المقدمات تنعكس بدرجات متعددة على المشهد السياسي الحالي، حيث انطلقت احتجاجات شعبية واسعة في المحافظات، لا سيما في الجنوب والوسط من العراق، رافعة شعارات مطلبية - اقتصادية أولا وخدمية ثانيا خلال الأعوام الأخيرة، تصاعدت في تشرين الأول/ أكتوبر 201، تكللت بعد تضحيات كبيرة، «بإسقاط» حكومة

مركزية والإتيان ببديلة لها، رسمت مهمتها في الإعداد لانتخابات مبكرة تمهد لإجراء تغييرات سياسية، تؤمن تحولات أوسع تلبي الشعارات التي رفعتها الجماهير الشعبية في حراكها الوطني، تعتمد الإصلاح والتغيير منهجا بديلا عن النظام القائم والمسبب الرئيسي للحراك الشعبي الوطني أساسا، وتوقف أو تمنع الاختراقات الأجنبية ومخططاتها العدوانية.

تمت الانتخابات «المبكرة» في العاشر من تشرين أول/ اكتوبر عام 2021 بنتائج مختلف عليها ومؤشرات تشي بتدخلات مرسومة فيها، مع الإعلان عن مرورها بسلمية وقبول مبطن بغضب. فازت فيها كتل سياسية مشاركة في العملية السياسية بأعداد مميزة، كالتيار الصدري وكتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني وكتلة تقدم وحليفها وبمجموعة جديدة حملت عنوان المستقلين والتشرينيين، بينما خسرت كتل كانت تحظى بأعداد أكبر، مما حصلت عليه ككتلتي فتح ودولة القانون وحلفائهما، مما صنع أزمة سياسية واضحة في المشهد السياسي، وفرت بيئة لولادة أزمات منها، تزيد في تعقيد المشهد السياسي وصراعاته، التي اندلعت منذ إعلان نتائج الانتخابات النهائية في الثلاثين من تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الماضي، أي بعد خمسين يوما من إجرائها، وهي حالة متكررة بعد كل عملية انتخابات في العراق منذ عام 2003، تتضمن فترة انسداد سياسي، كما تسمى في التحليل السياسي العراقي، وقبول تجاوز القواعد والمدد والسياقات المتفق عليها.

لم تتوقف هذه الصراعات عند الانتخابات ونتائجها، وإنما تداخلت بسببها وبتداعياتها داخل وجوه المشهد السياسي، برسم الكتل والأحزاب المشاركة في العملية السياسية منذ بدئها بعد احتلال البلاد، وتزايدت حدة التوترات بين كل الأطراف بأشكال متعددة، من إصرار على برامجها وما خطط لها، إلى المناكفات في البيانات والتغريدات في وسائل التواصل الاجتماعي، مباشرة أو ضمنا أو مداورة، معبرة عن توجهات لإدامة الأزمات ومحاولات لصناعة ما يحصل الآن من انتهاكات للدستور والقانون والادعاء بالإصلاح والتغيير، من كل أطراف المكونات التي تقاسمت كما تقول كعكعة السلطات والثروات والمشهد السياسي في العراق، ومن خلالها تبرز الانقسامات التي خطط لها والمشاركات التي تمدها عمليا، حتى ولو ادعي خلافها.

تكشف وقائع ما يحصل اليوم في العراق انشغال القوى المؤثرة فيه بما يبعدها من التدخل المباشر وترك أطرافه السياسية في نزاعات متعددة الأشكال، تصل إلى حدود ما يطلق عليه بكسر العظم، دون آفاق تخدم الشعب والوطن، وتوكيل من يؤدي لها ما كانت تحسب له أو تخشى من تداعياته المباشرة، حيث أن صناعة الأزمات مهما سميت أو غلفت، دون أفعال تحقق المصالح الوطنية تظل في هوامش ما خطط للعراق ويراد له مستقبلا، لا سيما من قوى الغزو والاحتلال، وأجهزتها المنفذة والموجهة وسفاراتها المراقبة بقلق، كما تصرح. وسيمر عام تقريبا على الانتخابات التي ادعي بأنها مبكرة!! ولم تحترم قواعد العملية السياسية والسياقات الدستورية والإجراءات المطلوبة منها، في «إقرار» الرئاسات وتشكيل حكومة وطنية مركزية وتفعيل دور التشريع والقضاء وتنفيذ المهام المناطة بها على مختلف الصعد والمستويات.

لقد ظلت كل المكونات وأطرافها المنقسمة فيها تتحرك في دوائرها ومساحاتها الخاصة بها، مبتعدة عن واجبها الوطني الاتحادي ومتفرجة على ما يجري أمامها من صراعات، وكأنها خارج حدودها ولا تتأثر بها أو تشملها. فالمكون الكردي لما يزل منقسما على اختيار رئيس للجمهورية، كاستحقاق له كما تعارف عليه في خطة المندوب الأمريكي المحتل بول بريمر، وهذا الوضع عرقل التوقيتات الدستورية وخالف قانونها والتزاماته. والمكون السني كسب «انتخاب» رئيس مجلس النواب بطريقة تركت بصمتها على ما تلاها من خطوات، دون أن تتحرك في مجال احترام الدستور ونظام البرلمان ومؤسسة التشريع وحتى مبناه وادارته، وأصبح المكون الشيعي منشطرا بين عنوانين، التيار الصدري والإطار التنسيقي، والذي وصل الصراع بينهما إلى النزول إلى الشارع باحتجاجات اخترقت القوانين والأعراف واتخذت قرارات بالتغريدات والبيانات الإعلامية، دون برامج عملية لوضع الشعارات المرفوعة على سكة التطبيق الواقعي واحترام كل الأطراف لقواعدها، وخدمة المواطن والوطن. فلقد أشار تقرير لصحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية (3/ /2022) إلى «أنه بعد شهور من المباحثات لحل الأزمة لم تفض إلى تشكيل حكومة جديدة، أقدم الصدَر على سحب نواب البرلمان التابعين لتياره من المباحثات، (في حزيران/ يونيو الماضي)، ورأى في الانسحاب إدانة للنظام السياسي في البلد. واحتفظ الصدر بأتباعه الموجودين في مناصب بمؤسسات السلطة في العراق، فدفع ذلك المحللين إلى التكهن بأنه يسعى من خلال هذه الخطوة للحصول على تأييد قاعدة شعبية ما فتئت تنظر بسلبية إلى المشاركة في السياسات الانتخابية المتصدعة في البلاد. كما يرى المحللون أن الزعيم الصدر يحاول تهميش منافسيه الشيعة، مما يتيح له الظهور بصفته قوة بارزة تترأس تشكيل الحكومة.

وقالت «واشنطن بوست» إن مخاطر مساعي الصدر تلك تكشّفت عندما ظهرت تسجيلات صوتية مسرّبة، يصف فيها نوري المالكي مقتدى الصدر بأنه «غادر وفاسد»، ويستعد لمعركة لا يمكن أن يخرج منها سوى منتصر واحد»(!).

بالتأكيد تلعب وسائل الإعلام وأجهزة قوى الاحتلال الأخرى دورا في شحن الأجواء والمناخات السياسية سلبيا وعلى الأرض أيضا وتشويه الصور الواقعية بكي منظم للوعي الذي تعمل عليه وتمارسه فعليا، بمحاولات زرع المصطلحات والمفاهيم التي تسعى إلى تكريسها وغسيل الأدمغة فيها.

ما حصل في العراق ويحصل من أزمات متتالية، يفضح ما رسم له وخطط منذ غزوه واحتلاله، عام 2003، فلا العملية السياسية الجارية فيه بنت دولة مؤسسات ديمقراطية ولا احترمت قواعد التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية واستثمرت ثروات البلاد في خدمة المصالح الشعبية الوطنية، ومستقبل البلاد والعباد، وبقيت الخشية بعد كل ذلك قائمة من تعدد سيناريوات النهايات، وأشدها احتدام الصراعات البينية وهدر الدم العراقي، الهدف الآخر لما خطط لهذا الشعب وهذا الوطن■

العربُ في عالم «ما بعد الغرب»

حسن شاهين. باحثٌ وكاتبٌ فلسطينيّ/ مصر

منذُ سنوات يجري الحديثُ في الأوساط السياسيّة والأكاديميّة الغربيّة عن تحوّل راديكاليّ يشهدُهُ النظامُ السياسيُّ الدوليّ، لا لتجاوز ما عُرف بنظامِ القطب الواحد الذي ساد لعقود ثلاثة ماضية تقريبًا فحسب، بل المركزيّة الغربيّةُ للنظام الدولي التي هيمنت على العالم لقرون، منذ العصر الحديث المبكر في القرن الخامس عشر.

لسنوات تردّد حديثٌ عن تآكل الهيمنة الأميركيّة - الغربيّة، تزامنًا مع الصعود السريع، اقتصاديًّا وتكنولوجيًّا وعسكريًّا، لدول الاقتصاديات الناشئة وفي مقدّمتها الصين، وقدّمت شركة «برايز ووتر هاوس كوبر»، اختصار «E7» دلالة على الاقتصادات الناشئة السبعة الأكبر التي تنبّأت بأنّها ستتجاوز الاقتصادات المتطوّرة السبعة الكبرى «G7» بحلول عام 2050.

الولاياتُ المتّحدةُ بدأت برسم سياسات يمكن وصفها بالراديكاليّة لمواجهةً التغيّر الحاصل في موازين القوى الدوليّة منذ عهد للرئيس باراك أوباما، حين أطلقت استراتيجيّة «التحوّل نحو آسيا»، وأخذت تقلّص نفقات انتشارها في الخارج لتركّز على النطاق الآسيوي المحيط بالصين. هذه الأخيرة لم تقف ساكنة، وبدأت تستعدّ لحرب تجارية طويلة الأمد مع أميركا والغرب، فأطلقت مشروعها الطموح «الحزام-الطريق» لتعزيز التعاون مع العالم خاصة غير الغربي، واتخذ الحزب الشيوعي الصيني في مؤتمره الثامن عشر عام 2017 قراراً بالتركيز على رفع الكفاءة والجودة حتى لو على حساب النمو الاقتصادي، وربط ذلك برفع مستوى معيشة المواطن الصيني ما يعزز قدرته الاستهلاكية ويقلل الاعتماد على التدفقات المالية الخارجية المتأتية من التصدير.

في مرحلة لاحقة انتقلت الولايات المتحدة إلى خطواتٍ أكثر عدائية في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، حيث فرضت عقوبات تجارية على الصين شملت عشرات الشركات الصينية، وعلمت على بناء تحالف يطوّق الصين سمي «الرباعي» (**The Quad**) يضم كل من أميركا واليابان والهند وأستراليا، ومارست ضغوطات على عدد من دول العالم لوقف التعاون مع الشركات الصينية في تقديم خدمات الجيل الخامس للإنترنت.

في خضم التوتر المتصاعد بين أميركا والصين، كان لافتاً أن الحرب الروسية على أوكرانيا اندلعت بعد أسبوع واحد من لقاء الرئيس الروسي بوتين بالصيني شي واتفاقهما على استراتيجية تعاون طويلة الأمد بين البلدين، وربما لم تكن روسيا لتقدم على هذه الخطوة لو لم تتلق ضوءاً أخضر من بكين.

هل تحاول الولايات المتحدة المحافظة على «نظام القطب الواحد»؟

من السلوك والسياسات التي اتبعتها منذ نهاية العقد الماضي يمكن استشفاف أن أميركا تدرك أنه ليس بإمكانها إيقاف أفول المركزية الغربية - فمن يريد الحفاظ على القطبية لا يقلص قواته في الخارج ويحد من تدخلاته الإقليمية - لكن يمكنها العمل على تشكيل مرحلة ما بعد الغرب بما يضمن عدم بروز مركزية شرقية بديلة.

لذلك ركزت جهودها على بناء تحالفات مع دول وقوى وازنة في أقاليم العالم المختلفة لتنظم خروجها المباشر من تلك الأقاليم، مع الحفاظ على مصالحها فيها إلى أقصى درجة ممكنة، وانتقلت في علاقتها بدول العالم الثالث الخاضعة لهيمنتها من التبعية إلى ما يشبه التحالف، وفق صيغة أقرب إلى بناء تفاهم منها إلى الإملاء.

النظام العربي بعد ارتخاء القبضة الأميركية

يبدو أن عالم متعدد الأقطاب يستهوي الأنظمة العربية بعد أن خذلها القطب الواحد (أميركا) في مواجهة انتفاضات الشعوب العربية، حينها رفعت الولايات المتحدة يدها عن الأنظمة المترنحة تحت ضغط الجماهير في الشارع، بل وأبدت استعداداً للتعاطي مع البديل الإسلامي. إن هذا الدرس المُر جعل عدداً من الدول العربية التي كانت تقليدياً تحت المظلة الأميركية، تبحث عن مظلة قوى أخرى في العالم.

وبالتأكيد ما كان ذلك ليحصل لولا تراجع فاعلية أدوات الهيمنة الأميركية المباشرة، فوجدت الأنظمة العربية نفسها قادرة لأول مرة على بناء علاقات، لا بل تحالفات خارج المجال الغربي، دون أن يصل ذلك إلى مستوى التناقض مع الولايات المتحدة؛ فأخذت تنفتح على الصين وروسيا تجارياً وعسكرياً، خاصة وأنها تتفق مع هاتين الدولتين على مبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي، فلا اشتراطات لدى الصين ولا روسيا حول شكل نظام الحكم، والحريات العامة، وحقوق الإنسان.

والملفت هنا أن المعسكرين المنقسمين في المنطقة، «الممانعة» و«الاعتدال»، أبديا حماسة لنشوء عالم متعدد الأقطاب ولصعود روسيا والصين أمام الغرب، الأول بشكل علني والثاني بشكل مبطن؛ رغم الاختلاف الظاهر بينهما خاصة فيما يخص العلاقة مع إسرائيل. بالتأكيد لكل طرف أسبابه في ذلك،

لكن هذا ما كان ليحدث لو أن طبيعة الصراع بينهما تناحرية. على كل قد نشهد تغيرات في المستقبل بعد إنجاز الاتفاق النووي الإيراني الجديد.

هل نظام متعدد الأقطاب في مصلحة الدول العربية؟

هناك مقولة تتردد بالأوساط السياسية الرسمية والحزبية والمستقلة العربية وكأنها بديهة، وهي أن نظام دولي متعدد الأقطاب أفضل بالضرورة من نظام القطب الواحد؛ ارتباطاً بالإرث السيء للهيمنة الغربية في نظر معظم القوى العربية غير الرسمية، أما بالنسبة للنظام الرسمي، فإن تعدد الأقطاب يتيح مجالاً أكبر للمناورة.

أعتقد أن هذه المقولة بحاجة لمناقشة ولا يجب التعاطي معها كمسلمة؛ فالسنوات الأخيرة شهدت تصدعاً لمنظومة الأمم المتحدة والقانون الدولي، ورأينا كيف أطاح ترامب بجملة من الاتفاقات الدولية وقواعد القانون الدولي في خطة إدارته التي سميت صفقة القرن دون أن يحرك أحد ساكناً، لا بل بمباركة بعض النظام الرسمي العربي، واليوم نشهد كيف يُقابل عدوان روسيا العسكري على بلد ذات سيادة (بغض النظر عن الموقف من نظامها) من معظم دول العالم غير الغربي بالحياد وكأنه نزاع إقليمي.

إن عالم متعدد الأقطاب قد يكون في صالح الدول القوية التي تطمح لأن تكون قطباً من أقطابه، أما الدول الضعيفة فستكون عرضة لتدخل مجموعة من الدول في شأنها الداخلي عوضاً عن دولة واحدة، ورأينا أين وصلت كل سوريا وليبيا واليمن والعراق ولبنان وفلسطين؛ نتيجة تدخل عدد من الدول متضاربة المصالح فيها.

لنتذكر أن وعد بلفور وسايكس بيكو جاءا في زمن كان فيه العالم متعدد الأقطاب. إن التحديات التي تواجه العرب اليوم ومن الواضح أنها ستستمر وقد تتفاقم في ظل نظام ما بعد الغرب لا يمكن التصدي لها إلا بنظام إقليمي عربي فاعل ومنظم، دون ذلك ستبقى الدول العربية تحوم في دوامة الفوضى وعدم الاستقرار، وساحة لصراع الأقطاب المختلفة. وقد يكون الطريق الأفضل للدول العربية إلى جانب دول أخرى متضررة من حالة الاستقطاب العالمي أن تعمل على إعادة إحياء منظمة عدم الانحياز، لبناء تكتل متعاون يسعى إلى نظام عالمي غير قطبي ■

سقوطُ الدولةِ العربيّة
بين براثن الجمود والاستبداد وأجهزة المخابرات

د. لبيب قمحاوي. مفكّرٌ وكاتبٌ سياسيٌّ/ الأردن

يمرُّ العالمُ العربيُّ الآن بمخاضات جديدة وتغييرات قَلَبت في أصولها الكثيرَ من المفاهيم السابقة المتعارفَ عليها، التي فقَدَ بعضُها معناه، وبعضها الآخر إمّا في الطريق إلى ذلك، أو أنّها اكتسبت معانيَ جديدةً قد تكون بعيدةً كل البعد عما نعرفه ونشأنا عليه. مفاهيم، مثل: الوطنيّة والحريّة والسيادة والعروبة والكرامة وغيرها كثير أصبحت بالنسبة للأجيال الجديدة مصطلحات بلا معنى أو مصطلحات تفتقر إلى أي معنى مفهوم بالنسبة لها. وفي المقابل، فإنّ الإصرار على التمسّك بالماضي من قبل البعض لا يعكس بالضرورة سلامة الرؤيا بقدر ما قد يعكس غيابها. ولكن وفي الوقت نفسه، فإنّ الدعوة إلى التغيير يجب ألا تشكّل مدخلا للتفريط أو دعوة للابتعاد عن التراث التراكمي السياسي والثقافي للشعوب. فالشعوب والأمم الحية تتفاعل مع ماضيها وحاضرها ومستقبلها وتسعى نحو الأفضل ضمن المنظومة السياسيّة والثّقافيّة والاجتماعيّة السائدة، التي تعطيها من الخصائص ما يميّزها عن الآخرين، ويؤكد خصوصيّة ما يجمعها.

الشعوبُ والأمم الميتة، والعرب منها، تتميّز بجمودها واقتدائها المستمر والمتواصل بالماضي؛ لأنَّ التواصل بينها وبين المستقبل ومتطلّبات التغيير المرافقة له تكاد تكون مقطوعة، كما أن استسلامها وخضوعها للحاكم بشكل مطلق يجعل منها تربةً خصبةً للجمودً والاستسلام لإرادة الغير، كون التغيير قد يحمل في ثناياه خطورة على نهج الجمود المرافق للاستبداد، مما يجعل من التغيير نهجًا مرفوضًا من قبل الحاكم المستبد.

الحاكم العربي قد لا يكتفي بخنوع واستسلام شعبه، كونه لا يتورّع أصلا عن تدمير مؤسسات الدولة كافة، التي يحكم من أجل تعزيز انفراده وتفرّده بالسلطة، هذا بالإضافة إلى أنّه غالبًا ما يستبيح الروابط والضوابط والممنوعات كافة من أجل تكريس قدرته على إساءة استعمال تلك السلطة المطلقة. إنّ اساءة استعمال السلطة يشكّل بحد ذاته قمة الاستهتار بالشعب ومنظومة القيَمْ التي تميزه، ما قد يدفع الأمور إلى الخروج عن قواعد المنطق ويجعل ردود الفعل لمثل تلك السياسات والتجاوزات أمرًا يصعب التنبؤ به أو قياسه وقياس نتائجه فيما لو حصل أو عندما يحصل.

القدرة على إساءة استعمال السلطة المطلقة بل والرغبة والاستعداد لفعل ذلك هو تطوّرٌ جديدٌ يعيدُ الأمور إلى ما كانت عليه في حقبة العصور الوسطى التي امتازت بالتسلط والاساءة للشعوب عمومًا، وعدم الاهتمام إلا بالحاكم ورغباته ونزواته وعدم جواز مساءلته أو الاعتراض على إرادته، باعتباره «ظل الله على الأرض». ومن هذا المنطلق، فإنّ العرب الآن يعيشون في واقعهم وعلاقتهم مع الحاكم أيام العصور الوسطى، وكأنّ الزمن قد تجمّد وتوقّف هناك.

أحاديثٌ كثيرةٌ تدور الآن بعضها بلسان غاضب والكثير منها في ضمير المستترً يهمسُ بها المواطن العربي لنفسه ليس شكًا في صحة ما يفكر به، بل خوف من تبعات ما يفكّر به على نفسه وعلى المحيطين به، وهذه الانفرادية في التفكير هي النتيجة الحتمية لنجاح الحاكم العربي في تفتيت الشعب الذي يحكم، وتمزيق مؤسساته وتحويله إلى فرق متناحرة ومجموعات صغيرة فرعيّة عرقيّة أو جهويّة أو عشائريّة أوَ دينيّةً أو مذهبيّة، تسعى إلى التنافس علىً بعض المكاسب الوظيفيّة أو الماديّة أو المنصبيّة من خلال استرضاء الحاكم وتمرير نزواته وتبريرها.

الأردن هو في الحقيقة مثالٌ على الدولة الأمنيّة العربيّة التي تُجَسد في واقعها وسلوكها الطبيعة الحقيقية لدولة تقلّصت إلى الحدّ الذي سمح لدائرة واحدة مثل دائرة المخابرات العامةً أن تُدير شؤونها. إن منطق الأمور يشير في العادة إلى أن الدولة هي من تدير المؤسسات والدوائر العاملة فيها كافة، وهذا قد يكون صحيحًا بدرجاتٍ

متفاوتة باستثناء دائرة المخابرات العامة في الحالة الأردنيّة، التي سمح لها النظام تدريجيًّا بتنفيذ سياساته الأمنيّة وسياسة الاحتواء أو الترهيب أو الترغيب أو بمراقبة تنفيذها إلى الحدّ الذي أصبحت فيه تلك الدائرة هي المرجعيّة لتشكيل الحكومات وإجراء الانتخابات وتحديد من ينجح فيها وتشكيل المجالس المختلفة ومنها الدستورية، مثل مجلس الأعيان إلى آخر ذلك من مهمّات جعلت من الدولة الأردنيّة امتدادًا لدائرة المخابرات العامة وظلًا لها. أمرٌ عجيبٌ غريبٌ لا مثيل له إلا في أكثر الدول استبدادًا وتخلفًا، لكنّه يشكّل مثالًا ومؤشّرًا، وإن بدرجات متفاوتة، على الوضع الذي تعيشه معظم الدول العربيّة.

الشعب العربيّ وهو المحبّ للألقاب والمناصب لا يقاوم ذلك المسار في العادة، بل يسعى إلى استرضاء مراكز القوة التابعة للنظام ومنها المؤسسات الأمنية التي أصبحت هي الرافعة الحقيقية والمؤثرة للوصول إلى المنصب في الدولة العربية بشكل عام، وبالتالي احتلت مكان الأحزاب السياسية أو مؤسسات المجتمع المدني كرافعة للوصول إلى هذا المنصب أو ذاك، وهذا الواقع المؤسف زاد من طغيان المؤسسة الأمنية على الحياة السياسية العامة والاقتصادية، من خلال التحكم فيمن يدير مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية.

العودة بالدولة إلى أن تكون دولة مؤسسات فاعلة يتطلب توفر الإرادة لفعل ذلك والقدرة عليه. لا أحد يريد استبدال دكتاتورية دولة المخابرات في العالم العربي بدكتاتورية أخرى. فالعودة بالدولة الى أصولها الدستورية الديموقراطية قد أصبح مطلباً شعبياً مرتبطاً بمطالب الإصلاح والتغيير الديموقراطي.

إن نهج التخويف وربط الإصلاح بخطر انهيار الدولة هي دعوة إلى الجمود وقبول الوضع القائم بمساوئه باعتباره قدَرًا لا مفرّ منه. والحديثُ هنا لا يهدف إلى النظر للواقع بسوداوية أو باستسلام، بقدر ما يهدف إلى التأكيد على أهمية فتح قنوات الإصلاح والتغيير السلمي أمام المواطنين منعًا لتفاقم الأمور وتراكم حالات الغضب والرفض وتطورها إلى أعمال عنف لا يريدها أحد، وهذا هو الردُّ على مَن يمارسون نهج التخويف، وهو نهجٌ سلبيّ ضاغط لا يؤدّي بالنتيجة إلا إلى الانفجار.

السودان...
أزمةُ هدمٍ عميقٍ في ساس الديمقراطيّة

درة قمبو. كاتبةٌ صحفيّة/ السودان

لربّما تبدو المشكلةُ الظاهرةُ للعالم الآنَ عن السودان هي الانقلابُ العسكريّ الذي نفّذه قائد الجيش ضدّ المجموعة المدنيّة التي ارتضت مشاركته في الحكم إلى حين انقضاء أجل الوثيقة الدستوريّة والانتقال للانتخابات العامّة، ثمّ خروج الجيش بشكل كامل من الحياة السياسيّة بعد اثنين وخمسين عامًا حكم فيها البلاد من جملة سنوات استقلال السودان الثمانية وستين، آخرها ثلاثون عامًا متّصلة هي مدّة حكم الرئيس المخلوع عمر البشير، المرتبط بتنظيم الحركة الإسلاميّة السودانيّة.

تلك الثلاثون عامًا بالذات تمثّل مشكلة البلاد حاليًّا، وليس الانقلاب الإسلاموي الجديد المتلفّح بمحاولات ومزاعم إنهاء هيمنة قوى حزبية على الحكم منفردة دون مشاركة رفاقها، لكنه في الحقيقة ما هو إلا امتداد لنظام البشير المخلوع، بتولي اللجنة الأمنية لسلطة دفة الحكم بتنفيذها انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي، وحتى ادعاءات انفراد قوى حزبية معينة بالقرار، تفسدها أن الانقلاب استعان بقوى أخرى، ثم عاد للاستقواء بوجوه معروفة من النظام القديم الذي خرب الحياة السياسية بقصدية تامة في العقود الثلاثة الأخيرة، ففي حكم التنظيم الإسلامي للسودان؛ انقسمت جميع القوى السياسية الرئيسية في السودان، لدرجة وصول أجنحة أكبر الأحزاب مثل الأمة القومي إلى خمس نسخ، والاتحادي الديمقراطي إلى سبعة أحزاب بنفس الاسم، والشيوعي لفصيلين جدد على الأقل والبعث لثلاث وجوه!

وليس خفياً على أي شخص يتابع الشأن السياسي في أي بلد خطورة وتأثيرات تجريف الحياة السياسية في بلد مثل السودان؛ قامت فيه الحركة الوطنية الحديثة على نسق ثورات التحرر الإفريقي وعلى وهج مشاريع الوحدة العربية، معاً باعتباره بلداً إفريقياً وعضواً بالجامعة العربية، وصمدت فيه البنية السياسية رغم الأحداث الجسام التي مرت به، منذ انقلاب الرئيس العسكري جعفر النميري وما صاحبها من تقلبات ومجازر طالت أغلب القوى السياسية في البلاد على مدى ستة عشر عاماً حكم فيها، وابتدر بها عنف الدولة الدامي على أساس الموقف الفكري والسياسي، لكن ثلاثينية حكم الإسلاميين كما يصفها السودانيون التي بدأت بمسمار في رأس الطبيب الشيوعي علي فضل في معتقلات السلطة وانتهت بخازوق في دبر المُعلم الإسلامي الشهيد أحمد الخير في ذات المعتقلات، كان بين أولها وآخرها الكثير المثير من سحق

العمل السياسي الحزبي، لدرجة أوصلت الأحزاب السياسية لحصاد الثورة منهكة خائرة القوى، لا تستطيع تدبر شؤون الدولة؛ بسبب غياب الخبرة في إدارة العمل الرسمي.

طيلة سنوات حكم الرئيس المخلوع عمر البشير، لم يدخل الخدمة المدنية مستقلون سياسياً أو حزبيون ما لم يكن لهم حظ من القربى أو صلات أخرى قوية مع أفراد التنظيم الحاكم الوحيد، أو حلفاءه المتأخرين والمضطرين للتنازل قبل التسويات معه، بسبب ضغوط مختلفة منها الشخصي أو التقديرات السياسية التي تقع في ظروف غريبة؛ الأساس فيها هي تلك الضغوط. أما على صعيد المؤسسات العسكرية كالجيش الرسمي والمدنية المعسكرة مثل الشرطة وجهاز الأمن؛ حافظت السلطة الإسلامية لأكثر من عقد ونصف على احتكارها لمنتسبي التنظيم السياسي، ثم عدلت بعد ضغوطات ذاتية، ثم داخلية وخارجية، لتوسيع دائرة الانضمام لتلك الأجهزة، لكنها غلبت فيها شرط المناطقية المتحيزة أو الثقة الشخصية؛ عبر المعارف والأقارب من الحركة الإسلامية أو الحلفاء السياسيين الجدد، وهو ما اتضح لاحقاً نجاحه في خلق خلخلة داخل النظام في سنواته الأخيرة خصوصاً، رغم أن غياب التسييس المعارض في الملتحقين الجدد كانت له ميزة تخفيف بطش وقمع النظام كما ظهر في ثورة ديسمبر عما كان عليه الوضع في هبة سبتمبر 2013 والتي سالت فيها كثير من الدماء العزيزة.

بين تلك الدماء في سبتمبر وثورة ديسمبر بعد خمس سنوات وقبلهما، تاريخ طويل من نضال القوى السياسية السودانية ومعها الشارع غير المنتمي حزبياً؛ مسيرة تراكمية بدأت من سنة الانقلاب المشئوم في يونيو 1989، بما فيه الكفاح المسلح، لكن تلك الأطراف السياسية وصلت ساعة النصر وواجهت معها ساعة الحقيقة؛ إذ بسبب تسييس الخدمة العامة والعسكرية وكل مجالات العمل العام الرسمي وتجييرها لصالح الحركة الإسلامية، خلا جراب قوى الثورة التي عارضت النظام السابق من أي خبرات مهنية على أرض الواقع السوداني تقريباً؛ فالغالبية من السياسيين الذين وصلت أحزابهم للسلطة إما كانوا مهاجرين أو يعملون في القطاع الخاص أو المنظمات الدولية أو منظمات المجتمع المدني، ووقعت البلاد في فخ كيفية إنجاز مهمة استعادة الدولة من اختطاف الحركة الإسلامية، وإعادة مؤسساتها لطبيعتها بواسطة خبراء مهنيين وملمين بالسياسة، ويعرفون طبيعة التحولات والتغيرات السياسية الاجتماعية وقريبين من الحياة العامة للسودانيين، بحكم معايشتهم للشعب عن قرب، وهنا نتج صراع «نحن الأعرف» بين قوى الثورة السياسية المشاركة في السلطة كحاضنة سياسية للحكومة الانتقالية التي انفردت باختيارها مع بعض القوى المدنية التي تتمتع تلك الأحزاب بنفوذ واسع داخلها في الأساس.

وعلى الرغم من أن كل الدلائل كانت تشير لنوايا العسكر إعادة الانقضاض على الحكم، إلا أن تلك الاشكالات البينة في إدارة الدولة وفي التعامل بين الحلفاء السياسيين المدنيين معها؛ مهد الأجواء بشكل واضح للانقلاب العسكري الحالي، ولا يمكن تفسير تلك الخلافات بأقل من المظهر المشترك لكل أداء المجموعات السياسية الثورية وهو قلة الخبرة، بل وانعدامها في أحيان كثيرة بما أعاق امكانية تجاوز عقبات كثيرة، ليس أولها الخلاف على هياكل وشخوص المشروع الأكبر للسلطة الجديدة وهو كيفية تفكيك النظام السابق عبر لجنة سياسية؛ اتفقت عليها أطراف السلطة من المدنيين العسكريين معاً، لكن تناوشتها سهام النقد أولاً من الأحزاب الرئيسية في الثورة، وأعاق العسكريون إكمال هياكلها القانونية المطلوب والممثلة في لجنة الاستئنافات وتغييب المحكمة الدستورية لإكمال درجات التقاضي عبرها.

قضية تشكيل المحكمة الدستورية كان من ضمن عوائقها هو الجدل حول تسييس القضاء طيلة سنوات حكم البشير بمثلما وقع على كل الأجهزة بما فيها العدلية، ليس تشكيكاً بالمطلق في جميع القضاة من زاوية الانتماء السياسي، بل من حقيقة أن القوانين صممت لخدمة مشروع الحركة الإسلامية في تحويل البلد لملكية خاصة، وكذلك طريقة التعيين لهم التي خضعت لذات معايير المؤسسات لعسكرية والمدنية المعسكرة، باعتبارها أجهزة مفصلية في الدولة.

الآن يعيد الانقلاب العسكري المحظي بدعم النظام السابق بشكل واضح، القوى السياسية لنفس محطة النضال من الشارع، مع قليل من الخبرة الجديدة التي اكتسبتها من فترة حكمها القصيرة الفعلية التي لم تتعدَ العام ونصف؛ منذ تسمية الحكومة الثانية والتي جاءت حزبية، بسبب قناعة الحاضنة السياسية بالحاجة لوزراء حزبيين لإنجاز مهمة تفكيك النظام البائد، لكن في انتظار سقوط الانقلاب ما زالت المخاوف من تكرار أزمة الخبرة في إدارة الدولة تلاحق المحتجين في الشارع من قواعد القوى السياسية، والثوريين غير الحزبيين، خصوصاً مع تعالي صوت الشارع ولجان المقاومة برفض تكرار ضعف الأداء في عمر الحكومة الانتقالية القصير، دون مؤشرات واضحة على حدوث ترميم لتجريف الأحزاب وإغراقها في أزمة البناء الداخلي المتزامن مع بناء الدولة ■

تونسُ بينَ الأزمةِ الداخليّةِ ومخاطرِ التدخّلِ الأمريكيّ

د. عابد الزريعي، مديرُ مركز دراسات أرض فلسطين للتنمية والانتماء/ تونس

بإعلانِ نتائج الاستفتاء على الدستور التونسيّ الجديد، وتوقيع رئيس الجمهوريّة عليه ونشره في الرّائد الرسميّ، تكون الجمهوريّة التونسيّة قد انتقلت من مرحلة تاريخيّة سابقة إلى أخرى مفتوحة على المستقبل. وإذا كانت المرحلةُ السابقةُ قد امتدّتْ على مَدى زمَنيٍّ طويل، إلا أنّهَ يمكنُ حصرُها ارتباطا بما جرى ويجري في الحاضر السياسيّ بتاريخ محدّد، يبدأ من 14 يناير عام 2011، وينتهي بيوم توقيع الدستور الجديد، وهي المرحلة التي شهدت الحراك الشعبيّ التونسيّ لإسقاطِ نظام بن علي، وما رافق ذلك من شعاراتٍ اقتصاديّةٍ وسياسيّة، وهو الحراكُ الذي دشّن مرحلة ما بات يعرف بالربيع العربي المتمثّل في موجة احتجاجات عمّت أكثرَ من بلد عربيٍّ بمستوياتٍ ونتائج مختلفة؛ بغض النظر عن التقييمات والتوصيفات التي أطلقتْ عليه.

لقد ترتّب على الحراك التونسيّ إسقاط نظام بن علي الذي غادر تونس إلى السعوديّة يوم 14 يناير 2011، وتشكيل حكومات متعاقبة بدأت بالرئيس المؤقّت فؤاد المبزع، ثمّ الرئيس المنتخب المنصف المرزوقي ومن بعده الباجي قائد السبسي، ثمّ الرئيس المؤقّت محمد بن ناصر، ومن بعده الرئيس الباجي السبسي، لتنتهي برئاسة قيس سعيد رئيسًا منتخبًا عام 2019. كما تبدّى هذا المسار عبر ثلاث محطات انتخابيّة، كانت حركةُ النهضة خلالها الحاضر الثابت والرئيسي، وإن لم ينعكس ذلك بشكل ميكانيكيٍّ يُمكنها من الإمساك بالسلطة السياسية وإدارتها دون منغّصات. كما كان الدستور الذي أقرّه مجلس النوّاب عام 2014، بمثابة العقد الاجتماعي الضابط للعلاقة بين كلّ مكوّنات المجتمع التونسي؛ على قاعدة أن النظام السياسي نظام برلماني؛ يتمتّع فيه الرئيس بصلاحيّات محدودة، وذلك خلافًا لما كان سائدًا خلال حكم الرئيسين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي. أما الفترة التي سبقته، أي منذ 2011 فقد كانت بمثابة مرحلة انتقالية انضوت من الناحية الموضوعية على ما يؤشر إلى إنتاج دستور من هذا النمط، دون أن ينفي ذلك دور التدخلات الخارجية في هذا الإعداد والتحضير، وبغض النظر عن المستوى الذي بلغته. لقد اتسمت تلك المرحلة بهامش واسع من الحريات السياسية والإعلامية؛ دون إنجازات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي؛ تضمن رسوخ النظام السياسي في الوعي العام؛ الأمر الذي تبدى في حالة عامة من العزوف عن المشاركة السياسية، وتولد عنه نوع من الحنين في أوساط اجتماعية عديدة إلى العهود السابقة، خاصة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي، مع حالة تحريض ضد حركة النهضة تحديدا، صاحبة الأكثرية في مختلف دورات البرلمان.

وقد تبدت الإشكالية خلال جلسات البرلمان المنبثق عن انتخابات 2019 الذي تحول إلى ما يشبه حلقة السيرك، وكذلك في حالة الخلاف والصراع والتعطيل الذي شهدتها عملية تشكيل الحكومة، وتعيين الوزراء، الأمر الذي رذل العمل السياسي، وأشار بأصابع الاتهام إلى وقوف أطراف خارجية خلف ذلك المشهد. وفي ظل هذه الأجواء أعلن حراك 25 يوليو عن تحركات بمناسبة عيد الجمهورية، رافقها حرق مقرات لحركة النهضة، وعلى هذه الأرضية توفر للرئيس المناخ لإعلان 25 يوليو 2021 بذريعة الخطر الذي يهدد الدولة ومستندا للفصل 80 من الدستور التونسي، وما ترتب على ذلك من إجراءات استمرت حتى صياغة الدستور الجديد والاستفتاء عليه ومن ثم نشره بشكل رسمي. وبذلك باتت القطيعة مع المرحلة السابقة أمرا ناجزا، ولم تعد هناك أية إمكانية للعودة إلى القديم، بل أن المعارضة بما فيها النهضة لم تعد تطالب بذلك، خاصة وأن الأمر تجاوز حدود الصراع بين النخب السياسية إلى حالة شعبية عامة. وفي هذا السياق تمكنت قوى المعارضة خلال المدى الزمني الطويل نسبيا، بين إعلان 25 يوليو 2021 وإجراء الاستفتاء بعد عام من امتصاص الصدمة وتوسيع صفوفها، ولم تعد مقتصرة على حركة النهضة بل باتت تضم قوى من مختلف الألوان السياسية (النهضة - جبهة الخلاص - الجبهة المدنية - مواطنون ضد الانقلاب.. الخ) إلا أنها حتى اللحظة لم تستطع أن تتجمع في إطار واحد، على الرغم من موقفها شبه الموحد والذي يتلخص في الطعن في مشروعية كل ما ترتب على مرسوم 25 يوليو 2021 وينسحب ذلك على الاستفتاء والدستور المنبثق عنه، مع إعلان التمسك بدستور 2014. وقد استفادت المعارضة في حركتها من طريقة صياغة الدستور

الجديد ونشره ثم سحبه لما شابه من أخطاء، وتفرد رئيس الجمهورية بكتاباته، والارتباكات التي رافقت عملية الاستفتاء ونسبة المشاركة قياسا للعدد الإجمالي للناخبين. كل ذلك مكن المعارضة من أوراق ضغط وقدرة على التحرك إلى حد التلويح بتشكيل حكومة إنقاذ وطني يتم انتخابها من قبل البرلمان السابق، وذلك في ظل تفاقم الوضع الاقتصادي والصعوبات الاقتصادية، ورهن عملية الخلاص الاقتصادي بالحصول على قروض من صندوق النقد الدولي، الذي يتلكأ في هذا الجانب؛ رابطا ذلك برزمة إصلاحات تقود في حال الإقدام عليها إلى تفجير الوضع الداخلي. يضاف إلى ذلك بوادر ارتباك في الأداء من قبل السلطة التنفيذية تبدت ملامحه في كثير من الملفات المطروحة، وذلك في ظل غياب أية أفق للحوار السياسي.

ويتلخص أحد أهم الإشكاليات التي تواجهها تونس في الظرف الراهن، في أن الصراع السياسي الداخلي لم يعد داخليا بالمعنى المحدد، خاصة وأن عديد الأطراف الدولية الأمريكية والأوربية تحديدا، قد دخلت على الخط منذ اللحظة الأولى، بذريعة حماية الديمقراطية الناشئة، واستمرت تلك الأطراف في الإفصاح عن مواقفها طوال العام المنصرم، من خلال البيانات والتصريحات الصحفية، والزيارات وعقد اللقاءات مع الحكومة وبعض أطراف المعارضة. وفي هذا الصدد جاء الموقف الأمريكي التالي لإجراء الاستفتاء ملفتا للنظر وداعيا للتنبه والحذر؛ فهذا الموقف كان حاضرا وظاهرا منذ تعليق عمل البرلمان في 25 يوليو 2021، وذلك عبر مواقف معلنة صادرة عن أعضاء مجلس نواب أو السفارة الأمريكية أو عبر وفود حضرت إلى تونس، وهي مواقف تقاطعت مع أطراف أوربية عديدة في انضوائها على شيء من الدعم للمعارضة. لكن الجديد في الأمر هي تلك المواقف الأمريكية الصادرة بعد إجراء الاستفتاء التي تتقاطع عند نقاط محددة لتشكل في نهاية المطاف منهجا ضابطا للحركة الأمريكية تجاه تونس، من أجل الوصول إلى غاية محددة؛ الأمر الذي يمكن تحديده في خمسة نقاط أساسية:

أولا- جهات إصدار الموقف: تمثلت المؤسسات الأمريكية المعبرة عن الموقف في مؤسستين الأولى هي وزارة الخارجية، وذلك من خلال خطاب السفير الأمريكي الجديد لدى تونس، جوي هود، أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي بتاريخ 27 يوليو 2022، وذلك بعد المصادقة على تعيين، وتصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية، نيد برايس، ثم بيان وزير الخارجية يوم 28 / 7 /2022. والثانية هي وزارة الدفاع التي صدحت بموقفها عبر لويد أوستن وزير الدفاع الأمريكي يوم 9 أغسطس 2022، وذلك خلال مراسم تغيير القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم) ومقرها ألمانيا، وهي مسؤولة عن جميع عمليات وزارة الدفاع الأمريكية في أفريقيا والمياه المحيطة بها، وكذلك التدريب والتعاون الأمني مع دول القارة. إن حصر التعبير عن الموقف في مؤسستين سياديتين، ومن خلال شخصيات وازنة، وزيري الخارجية والدفاع، يؤكد مدى الاهتمام الذي تعطيه الولايات المتحدة الأمريكية لتونس في الظرف الراهن.

ثانيا- تقييم الوضع: تتقاطع المواقف الصادرة في تقييم وتوصيف للوضع التونسي، تتلخص ملامحه في تراجع المعايير الديمقراطية، واعتبار الدستور الجديد مدخلا لمزيد من التراجع والحد من احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، هذا التقييم يسعى إلى ترسيخ فكرة الدفاع عن الديمقراطية كقيمة مجردة، وبهدف توفير المشروعية للموقف والدور في الشارع الأمريكي، ويقوم بدور المحرض لأوساط تونسية ترفع شعار الديمقراطية.

ثالثا- تعليل تدهور الوضع: نتيجة للصراع بين "داعمي الديمقراطية والحرية وسيادة القانون من ناحية، وقوى الاستبداد والفوضى والفساد من ناحية أخرى، وهو جزء من الصراع في جميع أنحاء أفريقيا، حيث يقاتل أولئك الذين يدعمون الديمقراطية والحرية وسيادة القانون قوى الاستبداد والفوضى والفساد"؛ فتراجع الديمقراطية في تونس ناتج عن تعزيز السلطة التنفيذية من قبل الرئيس قيس سعيد على حساب الديمقراطية، ويلاحظ هنا أن التعليل يقسم المجتمع إلى جبهتي صراع، ويخرج به عن الدائرة الوطنية إلى إطار أوسع يشمل القارة الأفريقية، وهي مسألة تقود إلى الاستنتاج بأن محاولة تجري لربط المعالجة الأمريكية للوضع التونسي باستراتيجيتها في أفريقيا والتي أعلنتها تحت عنوان مواجهة روسيا والصين.

رابعا- الأهداف المبتغاة: تكشف القراءة المدققة لجملة التصريحات الصادرة عن مجموعة من الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها على ضوء تقييمها وتفسيرها للوضع التونس، وتتلخص تلك الأهداف على المستوى السياسي الداخلي في تشكيل حكومة ديمقراطية تحمي حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وتعزز الازدهار، وتحترم استقلال القضاء وسيادة القانون، وتضع الضوابط الضرورية لسلامة جميع الأنظمة الديمقراطية، وعلى المستوى الاقتصادي في تخفيف معاناة التونسيين من الأزمة الاقتصادية الناتجة عن حرب بوتين المدمرة، ومن سوء الإدارة الاقتصادية، والاضطرابات السياسية.

خامسا- الآليات والتكتيكات: تتحدد الآليات المعلنة لتحقيق الأهداف المشار إليها أولا في استخدام جميع أدوات النفوذ الأمريكي والتنسيق مع الحلفاء والشركاء. وثانيا في دعم أصدقاء أمريكيا في تونس وفي أفريقيا الذين يحاولون تشكيل ديمقراطيات منفتحة وخاضعة للمساءلة. وثالثا في التعاون مع الجيش التونسي، بشأن الأولويات الأمنية للولايات المتحدة وفي مقدمتها التهديدات الإرهابية العالمية، ولكي يكون الجيش في خدمة شعبه وليس العكس. ورابعا في تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، من خلال اتفاقات «إبراهيم» التاريخية، من أجل إرساء مزيد من السلام والأمن في المنطقة، وتعميق الفرص لتوسيع النمو الاقتصادي والإنتاجية.

التدقيق في النقاط الخمسة المطروحة يؤكد إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول جاهدة أخذ تونس نحو متاهات سياسية، تتمثل في إدماجها في مشاريعها الإقليمية من ناحية، وجرها إلى مستنقع التطبيع من ناحية أخرى، وكل ذلك تحت شعار الدفاع عن الديمقراطية، بما ينطوي عليه ذلك من زيف وخداع ■

حريّةٌ للعرب

عبد النور الهنداوي. كاتبٌ وشاعر/ سورية

نحن العربُ القبيلةُ الوحيدةُ التي تحمل دمَها على ظهرها. نحن العرب، نلمّ الملحَ من العالم، ونحقنُ به عيوننا؛ كي يظلّ أنبياءُ اليهود الجدد تحت جلودنا، لاستقبال الدم الذي ينزّ من أفواههم. الآن ماذا لو أعدنا عظام الأنبياء اليهود الجدد: جون فوستر دالاس وسايروس فانس، وروبرت مكنمارا، وهنري كيسنجر، ومادلين البرايت، وتعرّفنا على منطق التوراة الجديد الذي يعيد لنا الصياغة الأيديولوجيّة لوجوهنا، وتعرفنا على الحاكم العربيّ وهو يحاول أنّ يمدّ يده ليتعرّف على الذي يخصّه وحده.

مرّةً قالت كوندا ليزا رايس: عندما كنتُ أذهبُ إلى بلاد العرب للقاءِ حاكم عربيٍّ يخصُّ الشرق الأوسط أوَ فلسطين... كنتُ أضعُ حذائي على الطاولة ليتحدثَ معه - انتهى الاقتباس -

الآن... هل حانَ الوقتُ كي نعيد تشكيل العربيّ فلسفيًّا، دون الرجوع إلى عصر الظلمات، وفرض مراقبة صارمة على وجوهنا لإشادة أمكنة لإيواء الأزمنة القاحلة؟ وهل الحكام العرب مقتنعون تمامًا أنّ إدارة شعوبهم تبدأ من مؤخّراتهم؟

لذلك تركنا دمنا اليابس يتدلّى من أصابعنا ليقرأ في جدليّة الغبار، لأنّنا نكتب وتغنّي ونمارس الجنس في الفراغ وأمام الأشياءِ التي من دون معنى.

أمام غزّة... أرغمنا على الاتّكاء على كلّ ما نملك وننفخ في كلّ شيء يذكرنا بأصابعنا الفذّة لنطيل الوقوف أمام العربيّ النائم وهو يودّع عتمته الضئيلة، ويجدّد الضوء الذي في اللانهاية لكي يكون أو في أحسن الأحوال لكي يظل!

كل ما يملكه العربي اليوم، وردة جافّة تشبه أي شيء داخل الحائط، وبعض إغفاءة قاسية، ربما يعود إلى بيته الفارغ كراقصة عارية في عربة فارغة... وعندما كان العربي أسرع من الضوء، نكّس رايته بالقرب من الخناجر الباردة، ولم يكن سواه حين اختبأ بين صلاحية الببغاء وصلاحية الضفدعة! هذا إذا أخذنا بمقولة - الحاخام الصهيوني عوفيديا يوسف - عن العرب حين وصفهم.. حيناً بالديدان الشريطية، وحيناً بأولاد الأفاعي.

وإذا كان للعربي لحظة مقدّسة، علينا أن نضع - غزّة - في علب السردين، ونوزعها كمقبلات على موائد الصراع بين العرب والعرب. أنا لا أعرف ماذا يمضغ الحكام العرب وأكثرهم كائنات ميتافيزيقية.. بل أطباق من الحصى، ومخازن للحفاة العراة، بل منصات للخطب العصماء ترفرف في أرجائها تعليقات العودة وتحطيم الصرخات المؤدية للمجهول.

أظن أن- غزّة- وأحداثها الأخيرة.. تعرف تماماً أن العربيّ لا يعرف أين يضع خطواته الضائعة، وأن لغته صارت بائدة، لأن أمريكا تنقل العرب متى تشاء من خراب إلى خراب.

الصهيونية تعتبر أنّ خلاص العرب.. هو المرور بالهيكل وكسر القمم الواضحة فيهم والتي أصبحت فقط لترميم دقات القلوب، وإننا ماضون إلى ثقافة الكهوف!

ماذا نقول - لغزّة - وهناك من يترنّح بعقاله وعباءة القصب وربطات العنق، ليحوّل أبناء عشيرته إلى كائنات بائسة لا مكان لها لا في الزمان ولا في المكان، ومع ذلك يطلق استغاثة لإنقاذ غزّة وتهدئة الجفاف الذي تعفّن بين يديه؟

يبدو الدم العربي إن كان في غزّة أو في مكان آخر صار الناطق الرسمي الوحيد باسم شعوب العرب!

يا غزة الحبيبة.. أرجو من هذا الصراخ السحيق، في هذا المكان العربي السحيق ومن أمام الطاولات السحيقة، أن يصل ذات يوم، ذات يوم سحيق إلى الآذان التي من طين لازب بل من سخام.

وما دمنا نشاهد الصراخ العربي وفي هذا العراء من أجل ناقة شمّاء تملأ الأمكنة بقهقهاتها أمام سيدها

الممتلئ بالعذاب الذي ملأنا أيضاً بالعذاب وثقافته التي تعادل صرخة الرهان!

في غزّة راح بل مات وقت العرب هباءً، وها نحن نأكل الزمن كما تأكل الحيوانات التبن.. والقبيلة العربية تلعب بعظامها لتظل محافظة على الدفء والتواصل والزهوّ والذوبان في الشاشات الواسعة؛ لأن خيال العربيّ توقف فجأة عند هزّ البطن ولا يعلم أن ثقافته السياسية التي يعيشها هي القيلولة الكبرى واستلقائه على ظهره متخماً بالجثث.

يقول عاموس عوز الروائي الصهيوني: المشكلة لدى اليهودي ليس في أزمة البقاء، بل تعدّت إلى كيفية إعطاء الدور إلى ذلك العربي الذي يحكم بمنطق الذباب وتحطيم أفواه الذين يحاولون تنظيف المرايا الوسخة من العار!

تموت غزة إذًا من أجل حماية هذه الأزمنة القاحلة وانتصاب الهيكل.. وها قد أصبح اللاوعي العربي مأوى الهواء الأصفر والعناكب الطائرة.

(العربي الحي هو نفسه العربي الميت)

هو نفسه يتعرّف على الماوراء ليتوهّج مثل وحيد القرن، لأنه ليس ضرورياً أن يكون له جذور، وقد يصير لامعاً لئلا يتوقف ولو قليلاً من أجل وثيقة مكسورة في ردهات الأمم المتحدة، أو متسوّلاً على أرصفة هذه الأمم.

أتساءل: من هو الآن الذي سيبقى على قيد الحياة؟

والصراخ يتدافع حتى قاع الزمن.. والحرائق لا تعرف هل هي أكلت آلامها؟ أم نحن الذين صارت جثثنا أسئلة؟

أصابعنا الخشبية تجرّدت من أمكنتها والتهمت كلَ ما لديها من الرهان.. والعربي هناك.

في غزة كل ليل العرب تحطّم بفعل قارعي الطبول الذين رُتّبت طبولهم أمام الملاحم.. وتحدثت عن دفئها في وضح النهار كي تضع الرغبة في مواجهة المجهول.

أسلاك شائكة على حدود العرب، وضحكات تفوق الخيال، ودماء عربية لرصد العدم، والتيّه العربي يتثاءب الآن على أرصفة العصر المهجورة؛ التيّه يذهب بنا في كل اتجاه باستثناء اتجاه واحد: المستقبل.

سأتوقف قليلاً عند كلمة دم والتي صارت مثل مرايا المجانين.. هذا الدم وقد تحوّل إلى ما يشبه سوّر المقبرة؛ فلماذا نحن هنا أو هناك؟!

العربي الحي.. هو العربي الميت ■

هجومٌ صهيونيٌّ شرسٌ على الرواية والثقافة الوطنيّة الفلسطينيّة

نواف الزرو. كاتبٌ مختصٌ في الشأنِ الإسرائيليّ/ الأردن

يقولُ العلّامة الريادي في القانون الدوليّ والمثقّف الجماهيريّ والمقرّر الأسبق للامم المتحدة في فلسطين البروفيسور ريتشارد فولك (92 عامًا)، في حوارٍ استضافته فيه "مبادرة فلسطين 100"، تحت رعاية "مركز كيمبريدج لدراسات فلسطين" - ومديره الأستاذ الدكتور مكرم خوري - مخول لندن –2022/8/19: «إنّ الانتهاكات الإسرائيليّة الصارخة للقانون الدولي – في ضوء اقتحام مؤسّسات المجتمع الأهليّ الفلسطينيّ الإسرائيلي (صباح يوم 18 آب 2022) على يدّ قوّات الاحتلال- تأتي في إطار الحرب على السرديّة الفلسطينيّة»، كما أنّ هذا الهجوم الصهيونيّ الأمريكيّ الألمانيّ على الرئيس الفلسطينيّ أبو مازن بعد إعلانه عن «50 مذبحة=50 هولوكوست»؛ اقترفت بحقّ الشعب الفلسطينيّ يأتي أيضًا في سياق الهجوم الصهيونيّ المرعب على الرواية – السرديّة الفلسطينيّة؛ فما أعلنه الرئيس هو جزءٌ من الرواية الوطنيّة الفلسطينيّة عمّا جرى ويجري في فلسطين.

يضافُ إلى ذلك؛ سلسلةٌ كبيرةٌ من الهجمات والاقتحامات الاحتلاليّة ضدّ مؤسّسات فلسطينيّة في القدس وغيرها، هدفُها "قمعُ أيّ نشاطات ثقافيّة أو اجتماعيّة فلسطينيّة؛ تأتي في سياق السرديّة والثقافة الوطنيّة الفلسطينيّة". ولذلك نعودُ مرّةً ثانيةً وثالثةً ورابعةً لنوثّقَ كي لا ننسى ما يجري هناك على امتداد فلسطين المحتلّة:

في ظلّ المشهد الفلسطينيّ الراهن، وفي ضوء الجبَهات التي يفتحها العدو الصهيونيّ على كل العناوين والملفات الفلسطينية، وبينما تتمادى قيادات الكيان ومؤسسته الأمنية والسياسية وترغد وتزبد وتعربد وتقتل وتتغطرس وتهدد وتجتاح وتغتال، وبينما تحظى بدعم وغطاء أعتى قوة دولية تقف وراءها، إلا أن تلك القيادات وتلك المؤسسة في حالة قلق دائم، بل إنها ما تزال تخشى الوجود والحضور الفلسطيني بكل عناوينه ومضامينه وتسمياته؛ فهي تخشى التكاثر العربي الفلسطيني والتواجد على امتداد مساحة فلسطين، وتخشى انتشار المدارس والجامعات الفلسطينية، والعلم والتعليم والأجيال المتعلمة والتطور التكنولوجي، وتخشى المعرفة الفلسطينية، بل وتخشى حتى الطفل الفلسطيني وهو في بطن أمه، وتخشى القائد والسياسي والعسكري والخبير والمفكر والفنان والصحفي والباحث، وربما أكثر ما تخشاه المؤسسة الصهيونية هو هذا الحضور الفلسطيني في كل مكان؛ في المنابر الأممية والدولية، وفي الفعل الشعبي، وفي حملة المقاطعة الدولية، وتخشى المسيرات والاعتصامات والمواجهات والتضحيات؛ فهي تخشى الرواية العربية الفلسطينية ونشر الحقيقة التي من شأنها تراكميا أن تسقط الرواية الصهيونية.

الكاتب الإسرائيلي المعروف بمناهضته لسياسات الاحتلال جدعون ليفي، كتب في هآرتس العبرية عن هواجس الخوف الصهيوني الكامن من النكبة والرواية الفلسطينية، فقال: «150 موقعاً تراثياً على الانترنت وأكذوبة قديمة كبيرة، هي: شعب بلا أرض أتى أرضاً بلا شعب، فبعد أكثر من 100 سنة من الصهيونية وأكثر من 70 سنة من وجود الدولة ما تزال إسرائيل تحتاج إلى الإخفاء، والتنكر، والطمس على الحقائق والتغطية عليها، من أجل تسويغ وجودها، لا يوجد برهان أكبر من ذلك على عدم ثقتها بعدالتها، ليس هذا يوم عيد للمؤمنين بما بعد الصهيونية؛ دولة طمست بخراج (الكيرن كيميت) 416 قرية ضائعة وجدت في البلاد مئات السنين، ولا تترك علامة تدل عليها ولا حتى لافتة، يجب في آخر الأمر أن تعطي لمواطنيها التاريخ كله لا فصولا مختارة فقط منه».

ويضيف: الرواية الفلسطينية، وهي لا تقل صدقاً وأصالة عن روايتنا (الرواية الصهيونية المزيفة المبنية على الأساطير والأكاذيب المخادعة)، ما تزال تعد مبنى خطراً في نظرنا... لماذا؟ إذا كان كل شيء عدلاً في العام 1948، فلماذا نخفي ونهمل ونحيط بجدار ونحذر؟ لماذا لا نرمم، في إطار خطة التراث، وأن نحكي لأبناء زخاريا الحقيقة عن الأرض التي يسكنون فوقه؟ لماذا يعد من «ما بعد الصهيونية» المعيبة أن نقول إنه كانت هناك قرية، قامت منذ أيام الرومان والبيزنطيين، وسكنها في القرن السادس عشر 259 نسمة، وسكن في العام 1948 في بيوتها الـ 181/ألف ومائة وثمانون ساكناً عربياً، ويجوز أيضاً أن نتحدث عن نهاية القرية، وأن نروي كيف أنه في آذار 1949، بعد إقامة الدولة وانقضاء الحرب، في الوقت الذي كانت فيه القرية ما تزال آهلة. كتب المسؤول عن الإقليم في وزارة الداخلية أنه يوجد «في القرية بيوت جيدة كثيرة، وسيكون من الممكن أن نُسكن فيها عدة مئات من المهاجرين الجدد»، وكيف التقى بن غوريون أثناء عطلته في طبريا، موشيه شريت وطائفة من الموظفين، وقرر طرد سكان القرية، وكيف طردوا في صيف 1950 إلى الأبد، أليس هذا لذيذاً؟ لكن يجب أن نعلم، فهذا أيضاً جزء من تاريخنا.

هكذا هي الحقيقة أيضا؛ صراع جذري شرس ما بين الرواية الصهيونية المزيفة وما بين الرواية الفلسطينية المستندة إلى معطيات وحقائق التاريخ والحضارة والوجود، فهم في الكيان يعملون منذ البدايات على «اختراع وشرعنة إسرائيل وإسكات الزمن العربي الفلسطيني؛ بكل معانيه ورموزه ومعالمه ومضامينه التاريخية والحضارية، لأنهم يدركون تماما أن المعركة ما بيننا وبينهم هي في الحاصل: «إما نكون أو لا نكون»، وهم يتصرفون على هذا الأساس، في الوقت الذي تنهار فيه اللاءات العربية – الرسمية - التي كان حملها الراحل الخالد عبد الناصر الذي أكد في أحد خطاباته: «إما أن تكون الأمة أو لا تكون في صراعها مع العدو».

وتبقى الحقيقة الكبيرة في ضوء كل ذلك: أن فلسطين ستبقى عصية على الانكسار وأن قيادات العدو ستبقى تخشى الوجود والحضور الفلسطيني، وأن الشعب العربي الفلسطيني في حالة اشتباك تاريخي ووجودي وجذري مع المشروع الصهيوني، وبالتالي تحتاج فلسطين والقدس والقضية كما يحتاج الانتصار إلى عودة العمق والموقف والدعم العربي الحقيقي ■

شرحُ التضليلِ الإسرائيليّ
والأكاذيب حولَ العدوانِ الأخير على قطاع غزّة

محمد أبو شريفة. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ سوريا

ليست الجولةُ الأولى من المعارك التي خاضتها حركةُ الجهادِ الإسلامي في مواجهة إسرائيل منفردةً ومعها قوى مقاومة، لكنّها الجولة التي حضّر لها الإسرائيليّ جيّدًا؛ مستفيدًا من الدروس والعبر وتراكم الخبرات التي استطاع من خلالها إدارة المعركة وَفْقَ متطلباته السياسيّة والأمنيّة، ولسان حاله يقول: إنّ العدوان الأخير «الفجر الزائف» هو بمثابَة ردٍّ وهجوم مضادٍّ ومعاكس على «سيف القدس» التي حصلت قبل خمسة عشر شهرًا. فمنذ عام 2005، تسيطرُ إسرائيل على ربع القطاع، خاصّة بعد نشوء حالة «إعادة انتشار» قوّات الاحتلال، ما يضعُ القطاع في دائرة الرصد السياسيّ والقانونيّ، بالإضافة إلى الاستراتيجيّة الإسرائيليّة آنذاك، التي أسهمت في تظهير السلوك الإسرائيليّ تجاه غزة ومعاناتها جرّاءَ تعمّق الأزمات الفلسطينيّة، التي نشأت على إثر الخلاف الدائر بين حركتي فتح وحماس؛ الأمرُ الذي يرسم ملامح المشهد الحالي في غزّة، الذي يدورُ حول التهدئة مقابلَ تخفيف الحصار وتحسين شروط الحياة، ولا يختلف هذا المشهد في مضمونه الاستراتيجي عن المشهد في الضفّة الغربيّة، الذي يقضي بالتنسيق والتعاون الأمنيّ مقابل البقاء.

من الطبيعي أن يتحدّث الإسرائيلي عن إنجاز يحمل بعدًا استراتيجيًّا وليس تكتيكيًّا؛ فالمعادلةُ العسكريّةُ والأمنيّةُ التي فرضها في المواجهة الأخيرة أخرج فيها مدنيّوه وعسكريّوه من دائرة الاستهداف وأبقى حدود خسائره في استهلاك مخزونه العسكري والأضرار التي خلفتها صواريخ المقاومة في المباني على غلاف غزة. وعلى الرغم من هذه الإنجازات التي تحققت في هذه المواجهة إلا أن هناك ثمة إشارات وعلامات مهمة برزت تشير إلى أن هذه الحرب كرست عنوانا ثابتا وهو إخراج القوات البرية لجيش الاحتلال من المشاركة في المعركة، لأن الإسرائيلي يدرك أن أي مواجهة برية ستسفر عن خسائر بشرية في صفوفه، وهي معادلة قد ترتد عليه مستقبلا سواء في الجنوب أو في الشمال. ولأن أي حرب يخوضها جيش الاحتلال دون مواجهة برية لا يمكن أن ينتصر بها، والإعلام الإسرائيلي عبر محلليه العسكريين والأمنيين؛ كشفوا النقاب عن التقارير التي قدمت تحليلا عن هذه الحرب وجميعها تصب في عنوانين أساسيين الأول: أن المعركة خيضت ضد فصيل فلسطيني بعينه وهو الجهاد الإسلامي والذي يحاول منذ أشهر بناء معادلة عسكرية وسياسية تقوم على وحدة الساحات بين غزة الضفة؛ علما أنها ليست المعركة الأولى التي يخوض فيها مواجهة بمفرده، حيث خاضت حركة الجهاد الإسلامي عام 2019، معركة امتدت لخمسة أيام على خلفية اغتيال القيادي بهاء أبو العطا. والعنوان الثاني: هو عنوان سياسي إسرائيلي داخلي يتعلق بالانتخابات القادمة ويبدو أن هناك تقاطع إقليمي ودولي على استبعاد نتنياهو من تولي الحكم في كيان الاحتلال؛ فبعد الحرب مباشرة أكدت استطلاعات الرأي المختلفة تراجع حظوظ نتنياهو في الانتخابات القادمة بعد أن كان متقدما على لبيد وغنتس، لكن مجمل هذه الحقائق سابقة لأوانها والتأكد من مصداقيتها والوجهة الأساسية التي سيمضي بها لبيد وغينتس؛ فالحديث يدور عن حزمة من التسهيلات لقطاع غزة مباشرة بعد انتهاء الحرب، ومن الواضح أن عنوان هذه الحزمة هو تسهيلات مرتبطة بتفاهمات إقليمية مع الاحتلال قد تفضي في النهاية إلى رسم معالم وتصورات لواقع غزة بالمجمل، وهنا تتعلق جميعها بموقف القوى والفصائل من هذه الترتيبات الجديدة، خاصة أن الحرب أعطت امتعاضا كبيرا، بأن هناك شرخ فعلي حاصل بين قوى المقاومة لا يمكن لكل التصريحات المنسوبة لقوى المقاومة أن تتخطاها.

لقد أكدت المواجهة الأخيرة على قدرة المقاومة الفلسطينية بإقحام إسرائيل

في أتون معركة مسلحة شاملة وإرباك القيادة الإسرائيلية بالتعامل مع واقع المواجهة، من حيث تحقيق الأهداف والتناقض بالأقوال والتصريحات حول مستوى الحسم النهائي لمجريات المعركة؛ الأمر الذي يعني وقوع إسرائيل في فخ «حرب الاستنزاف» والذي أتقنته فصائل المقاومة في العقد الأخير من المواجهات والمعارك وألحقت بها تكلفة باهظة، من حيث إفشالها الأهداف الاستراتيجية للعدوان وعجزها عن قتل إرادة الصمود والمقاومة لدى الفلسطينيين، وبالمحصلة اتسعت رقعة صواريخ المقاومة واستطاعت الوصول إلى عمق كيان الاحتلال، ونجحت في ضرب منظومة الاستقرار والأمان وبث الرعب لدى المستوى القيادي الإسرائيلي ولدى الناس ومجموعات المستوطنين، وبالتالي إسرائيل تكذب جهارا نهارا عندما تقول إنها حققت أهدافها وذلك باغتيال قيادات بارزة في حركة الجهاد الإسلامي «تيسير الجعبري وخالد منصور» وتحييد حماس عن المواجهة ومحاولة شق صف المقاومة الفلسطينية، حيث ترى القيادة الصهيونية أن المتغير الرئيسي في المواجهة الأخيرة كان حركة حماس، ومحاولة ضرب وحدة الساحات والفصل فيما بينها. ويبدو أن الرؤية الإسرائيلية تدفع باتجاه التنسيق والتعامل مع حركة حماس مهما بدا مستوى وحجم هذا التنسيق؛ فالحروب العدوانية الستة (2008، 2012، 2014، 2018، 2021، 2022) التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة وما أدت إليه من نتائج كارثية على الغزيين المحاصرين تشي بالرضى والقبول لدى القيادة الإسرائيلية، حيث تتلمس جانبا من التعاون لدى حماس فيما تقدمه إسرائيل من بعض التسهيلات لقطاع غزة تتعلق بتمرير الأموال لتغطية رواتبها، وزيادة أعداد العاملين في مناطق 48 من قطاع غزة، والسماح بإدخال كميات محدودة من مشتقات النفط والكهرباء، بهدف تحسين أحوال أهل القطاع المحاصر؛ فالتخطيط الإسرائيلي يرمي في نهاية المطاف إلى تعميق هوة الانقسام وتكريس العزلة بين قطاع غزة وباقي المناطق الفلسطينية، وتعزيز سيطرة حماس واستفرادها حتى تصبح غزة مستقلة سياسيا وإداريا وماليا، وهو توجه بحسب الرؤية الإسرائيلية يستجيب مع رغبات حماس بالتفرد والسيطرة الكاملة على قطاع غزة.

لم تتوقف آلة الدعاية الإسرائيلية عن بث الأكاذيب والأوهام والتضليل الإعلامي في المعركة من قبيل زعمها بأن المواجهة جاءت «للدفاع عن النفس»، وذلك لكي الوعي الفلسطيني والعربي في سياق الحرب النفسية والتأثير على المعنويات وإرباكها بنقائص الهزيمة، حيث زعمت قبل المعركة أنها تملك معلومات مؤكدة حول توجيه ضربة قاسية للجنوب وستنفذها حركة الجهاد الإسلامي الأمر الذي كان نقيضا للواقع؛ فالاحتلال هو الذي بدأ وشن العدوان الغاشم وأوقع المئات بين قتيل وجريح غالبيتهم من الأطفال والنساء والمدنيين.

وفي هذا الصدد ذكرت مجلة الإيكونيميست البريطانية بأنه (رغم النجاحات الاسرائيلية العسكرية في استهداف قيادات في المقاومة، وأن دفاعاتها الجوية استطاعت أن تسقط أغلب الصواريخ التي أطلقتها المقاومة، إلا أن الحقيقة المهمة تظل تقول: إن غزة، هذه المقاطعة الصغيرة المحاطة من كل جانب بأراضي فلسطينية محتلة إسرائيليا؛ استطاعت وتستطيع دائما أن تسحب القيادات الإسرائيلية إلى التورط في عمليات تجلب للأراضي المحتلة وللحكومات الإسرائيلية الاضطرابات).

لا شك بأن المعركة جاءت تعبيرا عن جوهر سلوك الاحتلال العدواني في ممارسته القتل والتدمير بحق الشعب الفلسطيني وأيضا تعبيرا عن الأزمات العديدة التي يعيشها كيان الاحتلال ومن بينها احتدام المعركة الانتخابية المقرر إجراءها في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) القادم؛ فالسيرة الذاتية لرئيس الحكومة الحالي يائير لبيد، الذي شن العدوان على غزة تقول: بأنه لم يكن سوى مراسل صحفي في جيش الاحتلال يطمح لاكتساب تجربة أمنية يسجلها في رصيده الإجرامي، لرفع أسهمه الانتخابية في مقابل رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو الذي يتقدم ب 13 مقعدا عن لبيد، وفقا لاستطلاعات الرأي. وأشار محلل الشؤون العسكرية في صحيفة (يديعوت أحرونوت) بهذا الصدد موضحا بأن «الإيرانيون يمارسون الضغوطات في جبهة لبنان وجبهة غزة، ويفحصون كيفية تصرف رئيس الوزراء يائير لبيد، الذي تتلخص تجربته الأمنية بالعضوية في المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية»؛ لذا أقدم لبيد على مغامرة العدوان لرفع رصيده العسكري والأمني أمام خصومه، ومحاولة زيادة شعبيته، ودفع الشعب الفلسطيني الضريبة بدمه ولحمه. وأوضح استطلاع رأي أجرته القناة 12 الإسرائيلية أن 68% من المستطلعة آرائهم؛ عبروا عن رضاهم عن أداء لبيد خلال جولة التصعيد الأخيرة. واعتبر 73% من المشاركين في الاستطلاع أن غانتس أظهر أداء جيدا خلال العدوان على غزة. وبالرغم من التأييد الإسرائيلي الواسع للعدوان على غزة إلا أن ذلك لا ينعكس بالضرورة على نتائج الانتخابات الإسرائيلية؛ إذ يفشل معسكر رئيس المعارضة بنيامين نتنياهو في الحصول على أغلبية تمكنه من تشكيل حكومة؛ الأمر الذي ينسحب على أحزاب الائتلاف الحالي.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن ضخامة الجيش الإسرائيلي، من حيث العدة والعتاد والجاهزية لم ينجح في كبح أداء حركة مقاومة صغيرة سببت له الخسائر بالممتلكات والأرواح وتحدث المحلل في صحيفة (هآرتس) روغل ألفر حول هذا الشأن بالقول: «منذ بدء الـ (عملية)، استمر سكان الجنوب في الحياة تحت الإغلاق، ولكن بالمقابل أطلقت الصواريخ باتجاه مستوطنات (غلاف غزة)، وليس فقط هناك، بل وصلت الصواريخ إلى عسقلان، أسدود، بات يام، ريشون لتصيون وتل أبيب، وبتلخيص غير نهائي، فإنه خلال (العملية العسكرية) تعرضت إسرائيل لمئات الصواريخ، على الرغم من أن سكان الجنوب كانوا تحت الإغلاق التام». لذلك، فإن التساؤل حول من حقق الأهداف، ومن انتصر في المعركة الأخيرة هو تساؤل فضفاض، لأن المواجهة لم تكن متكافئة بين جيش كبير مدعوم من كبريات دول العالم وبين فصيل مقاوم محاصر ومحدود الإمكانيات، وبالرغم من ذلك إلا أنه استطاع توجيه أكثر من ألف صاروخ نحو قلب الاحتلال وخاصرته ونقاطه الحيوية طوال الخمسين ساعة من القصف المتبادل ■

فوضى إسرائيلَ التي لن تنتهيَ ودلالاتُها...!

أكرم عطا الله، كاتبٌ صحفيٌّ/ بريطانيا

عادت الفوضى تضربُ في نتائج الاستطلاعات في إسرائيلَ لتتباعدَ أكثرَ فرصُ الاستقرار الحكومي، بعد أن تمكنت أحزابٌ يمين ويسار من استيلاد حكومة مشوّهة، لم تستمرّ أكثرَ من عام لتسقطَ بفعل العوامل الذاتيّة وطبيعة الولادة، بعد أربع جولاتٍ انتخابيّةٍ حاولت فيها تركيبَ حكومة مستقرّة خلال ثلاث سنوات، ثلاثٌ منها ترأسها زعيم الليكود بنيامين نتنياهو، معتمدًا على أقلّيّة يمينيّة، وواحدةٌ هي الأخيرةُ ترأسها زعيمُ حزب يمينا الإسرائيليّ الصغير نفتالي بينيت، محدثًا سابقةً في النظام السياسيّ لتسقطَ أسرعَ من غيرها.

التحوّلاتُ في السياسة في إسرائيلَ دائمة وسريعةٌ واستطلاعات الرأي تعكس أرقامًا عادةً ما تقتربُ من الواقعِ وتعتمدها دوائر السياسة في العالم، لقراءة اللحظة في تل أبيب التي تمكنت قبل أكثر من عام وبمساعدة الولايات المتّحدة وآخرين في الإقليم، من إقناع جميع الكتل غير المؤيّدة لنتنياهو من الاصطفاف رغمَ كل تناقضاتها الهائلة لكنّها لم تستمرّ.

ما زالت نفسُ العواصم وأهمّها واشنطن تدفع تجاهَ عدم تمكين نتنياهو من العودة مرّةً أخرى، فالديمقراطيّون لديهم إرثٌ من العداء معه منذ أن تلاعب أثناء ولاية أوباما إلى الدرجة التي ذهب فيها إلى عقر دارهم في الكونجرس، ليحرّض على الرئيس، وكان نائبه آنذاك الرئيس الحالي هو جو بايدن الذي تجنّد وجنّد بعد الانتخابات السابقة ويتجنّد الآن قبل الانتخابات اللاحقة لمنع نتنياهو.

بكلّ الظروف، فإنّ مأزق النظام السياسي في إسرائيل هو مأزقٌ داخليٌّ أوّلًا، تكثّفت معالمه في السنوات الثلاث ونصف الأخيرة، ولم تكن للتدخّلات الخارجيّة كثيرٌ من التأثير في الإطار العام، وإن كانت الحربُ على مقعد أو مقعدين، ربّما أدّت هذه التدخّلات تأثيرًا فيها، وهي مهمّةٌ في ظلّ الصراع الدائر بين الأحزاب السياسيّة الذاهبة للكنيست، والجديد فيها دخول قائد الجيش السابق رئيس الأركان غادي إيزنكوت للحلبة السياسيّة منتصف هذا الشهر إلى جانب رئيسه السابق بني غانتس الذي يتحالف في الانتخابات القادمة مع جدعون ساعر المنشقّ والمنافس الليكوديّ السابق لنتنياهو.

كان هناك ظنٌّ لدى المراقبين بأنّ شخصيّةً مثل إيزنكوت ستغيّر كثيرًا في المعادلة لصالح الكتل المناوئة لنتنياهو، لكنّ انضمامه، وإن تمكّن من رفع مقاعد تحالف غانتس ساعر، لكنّه لم يُحدث تغييرًا في معادلة الكتلة التي بقيت تقريبًا كما هي وما زالت كلتا الكتلتين، تجدان صعوبةً في تشكيل حكومة وإن بدا تحالف لابيد، يجد صعوبةً أكثر لم يسعفه فيها الحرب على الجهاد الإسلاميّ وغزّة ولا انضمام إيزنكوت، حيث بقيت الكتلتان تراوحان عند الحدود نفسها، وليس هناك توقّعٌ بأنّ تتغيّر الأرقام وصولًا للانتخابات، بل إنّها تؤشّرُ لاستمرارِ المأزق الذي دخلته إسرائيل منذ حل حكومة نهايات 2018. إنّ السبب في ذلك الاستعصاء الذي دخلته إسرائيل هو الفرزُ الواضحُ الذي أصبح جزءًا من الأزمة في النظام السياسي، حيث تغيب البرامج السياسيّة وغيرها وأبرزها غياب النقاش العام حول التسوية مع الفلسطينيّين، إذ يكاد يكون هناك إجماعٌ على ذلك، باستثناء حزبٍ صغير مثل ميرتس « مهدد بعدمِ تجاوزِ نسبة الحسم» وإجماع آخر على الملف الإيراني، ولم يعد هناك سوى خلافٍ واحد قسم السياسة في إسرائيل إلى نصفَين من مع نتنياهو ومن ضده، بين كتلتين واحدة يمينية بحتة يرأسها حزب الليكود والأخرى خليط من اليسار والوسط والقومية وجزء من العرب مثّلهم منصور عباس، وتلك الكتلة بلا رأس، لكنّها تتكتّل ضدّ نتنياهو وهي مدعومةٌ أميركيًّا وعربيًّا أيضًا، حيث الولايات المتحدة تقومُ برسم الخارطة ويعمل الآخرون وفقًا لتلك الأجندة.

التغيّراتُ التي تحدثُ للأحزاب وهي قليلة، التي تظهرها نتائج استطلاعات الرأي تؤثّر على الأحزاب، لكنّها لا تؤثّرُ على الكتلة، وهنا الثبات في الاستعصاء، بمعنى أنّ انضمام إيزنكوت لحزب غينتس، سيجعله يأخذ من الكتلة المناوئة لنتنياهو، أي من الكتلة نفسها، واختفاء حزب إيليت شاكيد اليميني يصب في أصوات كتلة نتنياهو وصعود الصهيونيّة الدينيّة، تأخذ من الليكود واليمين. وهكذا، بحيث تبقى الكتل تقف عند حدود 60 مقعدًا أو أقلّ بمقعد واحد لدى نتنياهو، وبالمقابل كتلة منع نتنياهو تقف عند 60 أو أكثر بمقعد بما فيها القائمة المشتركة برئاسة أيمن عودة، وهي كتلةٌ مانعةٌ بالنسبة لزعيم الليكود، لكنّها ليست داعمةً للتكتل المنافس.

إنّ أزمة إسرائيل ينبغي قراءتها

وفحصها بإمعان أكثر، حيث أكثر من ثلاث سنوات تفشّل أحزابها من تحقيق استقرار سياسيّ، صحيحٌ أنّ عنوانها بنيامينٌ نتنياهو، لكن الاصطفافات خلال السنوات الماضية كانت بسبب انتشار الكراهية بين مكوّنات القوى السياسيّة، التي تعكس ازدياد منسوب الكراهية لدى المجتمع الإسرائيليّ، حيث «يتحدّث بن عفير عن سنّ قانون الترانسفير متعهّدًا أنّه سيبدأ باليهوديّ عضو ميرتس عوفر كسيف»، أي أنّ الأمرَ لم يعد فقط مقتصرًا على العرب، بل وصل بين اليهود أنفسهم ونتذكّر أنّ بداية دخول إسرائيل هذا الاضطراب السياسي، كان بسبب أزمة بين مكوّنات الائتلاف عامَ 2019، بين ليبرمان العلمانيّ وحزبيّ يهودت هتوراة وشاس وقوانين التجنيد. وقد تعكس الأزمة بعض الاستنتاجات التي ربّما نحتاجُ إلى قراءةٍ أكثرَ عمقًا وهي:

- تحوّل إسرائيل ومجتمعها وانعكاساته السياسيّة إلى مجتمع إقصائيٍّ ورفضويّ، يسدل الستار على عهد الوحدة بين مكوّناته.

- زعامة نتنياهو لليكود وللكتلة القوميّة الدينيّة، التي حرمت من فرصة تشكيل الحكومة لحزب كان الأكبر في الانتخابات الماضية، لمَ تستوقف قادة حزب الليكود ليتحوّلَ الحزب والكتلة الداعمة إلى ما يشبه عبادة الفرد في دول العالم الثالث، إذ يشكّل بنيامين نتنياهو حالة دكتاتوريّة عملت على شطب منافسيها حتى داخل الحزب نفسه.

- زيادة وحضور التيّارات الدينيّة والقوى المتطرّفة داخل إسرائيل التي تقدّم المشروع الدينيّ على قضايا القانون والشفافيّة في الدولة، حيث التمسّك بزعيم فاسد، وكانت تلك تهمةً كفيلةً بالقضاء على المستقبل السياسيّ لأي زعيم قبلها، لكن تلك الكتلة تتنازل عن مُنظومة كانت جزءًا من قوّة القانون وتماسك الدّولة.

تلك ملاحظاتٌ عابرةٌ تعكسها حجم الجدل الدائر في إسرائيل وما أفرزته أزمة السنوات الماضية والمرشّحة للاستمرار، صحيحٌ أنّ نتائجها ليست كبيرةً، لكنّها مؤشّرٌ على مسار تذهبُ إليه إسرائيل بقدمها بلا شكّ■

دم يرسم الطريق: فلسطين الاشتباك

خاص الهدف

من تشييع الفدائي الشهيد إبراهيم النابلسي

حين أحاط عسكر المحتل بشهداء نابلس؛ أعلنت مجموعة الأبطال قرار الاستشهاد، مُشهرين الوصية الوطن والبندقية؛ اشتباك وارتقاء يعلن وحدة فلسطين حول خيار الكفاح، ويسقط ما يحاول العدو أحداثه من كسر لهذا الالتفاف الشعبي والوحدة النضالية.

راهن العدو في تصعيده الأخير ومجازره الوحشية ضد أهل غزة، على كسر إرادة مقاومتهم، ورغم ويلات النار المصبوبة على رؤوس الصامدين في قطاع البطولة والفداء؛ لم يكن صوت الشعب يطلب إلا مزيد من المقاومة، ويدعو للإثخان في العدو ويرفض أن يكون الإجرام الصهيوني بلا ثمن.

لقد انتصر الفدائي المشتبك في أزقة نابلس، لشهداء غزة، ولوحدة فلسطين وكان الخيار واضحًا بالمقاومة ورفض الاستسلام أو التراجع قيد أنملة، عن خيار تحرير فلسطين؛ مشكلًا بالدم والموقف عنوان الرد على العدوان الصهيوني المتسع، ومؤكدًا على خيار وحدة المصير والنضال الوطني.

إن التفاف فلسطين حول الشهيد وفعل الاشتباك عاد ليؤكد أن وعي شعبنا لن يخضع للكي، وإرادته غير قابلة للخضوع، نعم ما زال الألم كبير جدًا بفقد الشهداء من قادة وفدائيين ونساء وأطفال اغتالهم العدو بمنتهى الخسة والحقارة، ولكن الأمل أكبر بكثير، وأن ما قدمه أبطال المقاومة وفدائيي شعبنا من نماذج الفداء والبسالة والشجاعة، تغذي عزيمة الشعب في مسيرته لأجل انتزاع الحرية والاستقلال من أنياب المُستعمر.

لقد رفض شعب فلسطين الاستسلام على طول خط الصراع، أمام آلاف آلاف الغارات والجرائم منذ بداية المشروع الصهيوني، وحين ربح جولة قتال وأخرى لم يركن أو يستكين، بل بحث عن توسيع مساحة الاشتباك وتعجيل طرد المُستعمر وهزيمته، وحين يخسر في جولة أو اشتباك، فإن رصيد الشهادة والمقاومَة يغذي مسيرة الكفاح ويراكم الدافعية والوعي من أجل الهزيمة الكاملة للمشروع الصهيوني وأدواته وشبكة حلفاءه.

إن الوحدة الوطنية ليست شعارًا بل واقع متحقق بين جماهير شعبنا، ولكن ما يحتاجه شعبنا فعلًا في هذا الجانب، ايجاد الأدوات الناظمة التي تجسد هذه الوحدة النضالية والشعبية وتحيلها لشبكة نضال كاملة، وتغلق كل ثغرة ينفذ منها العدو.

في مواجهة العدوان المتصاعد لا يمكن انتظار نوايا ومبادرات العدو، ونحن اليوم ملزمين بكسر هذه الهجمة التصعيدية، بالتضامن والوحدة، واستعادة الجماهير لصوتها وفعلها في شوارع الوطن، وفي ميادين البلدان العربية والعالم.. خندق فلسطين لن يمزق، ولن يسقط، وطريق يعمده الدم والشهادة والفداء لن ينتهي ولن يضل أهله■

مؤسّساتُ المجتمع المدنيّ
ومواجهة «النيوصهيونيّة» والعنصريّة

محمد صوان. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ تركيا

نقلَ جيشُ الاحتلال الإسرائيليّ عدوانَهُ إلى الضفّة الغربيّة، بعد يومين فقط من عدوانه على قطاع غزة؛ فهدم منازل عدّة في بلدة العيسويّة وسط القدس المحتلة، إضافة لمبانٍ ومنشآت عدّة في بلدة سلوان، ونكل بالأهالي وممتلكاتهم؛ تمهيدًا لاقتحام عددٍ من مقرّات ومكاتب منظمات حقوق الإنسان ومؤسّسات المجتمع المدني، لتفتح هذه العمليّة البابَ واسعًا أمامَ تصعيد المواجهة في الضفّة الغربيّة.

وأبرزُ هذه المنظّماتِ والمؤسّسات التي تمَّ اقتحامَ مقرّاتها ومصادرة أرشيفها ومقتنياتها هي «مؤسّسة الضمير»، منظّمة القانون «الحقّ»، مركز بيسان، اتّحاد لجان المرأة، مؤسّسة لجان العمل الصحيّ، اتّحاد لجان العمل الزراعي، الحركة العالميّة للدفاع عن الأطفال.. وغيرها!

تشتركُ هذه المنظّمات والمؤسّسات بعددٍ من المهمّات والأهداف يأتي في مقدمّها توطيد مبدأ سيادة القانون، وتعزيز وصون حقوق الإنسان، ورصد وتوثيق الانتهاكات العدوانيّة التي تستهدف تلك الحقوق الفردية والجماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى عملها على تقديم مرتكبي جرائم الحرب أمام القضاء الفلسطيني والدولي، حيث شاركت هذه المؤسسات بإعداد وتوثيق ملفّيْن عن جرائم الاحتلال إلى المحكمة الجنائية الدولية؛ أحدهم يتعلق بالأسرى في سجون الاحتلال والآخر بالاستيطان ومصادرة الأراضي.

الجدير بالذكر؛ أن هذه المنظمات والمؤسسات تتمتع بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وعضوية منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة والتربية «اليونسكو»، وعضوية منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف»، وعضوية الائتلاف «الأورو متوسطي» لحقوق الإنسان، وعضوية المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب.

لماذا هذا الاستهداف الآن؟!

وفقاً لبؤس فلسفة حزب «البيت اليهودي» بزعامة نفتالي بينت: «يتوجب على اليمين القومي الديني الخروج من حالة الدفاع عن النفس، والكف عن التستر على مشروعه الاستيطاني، وأن يعلن إيمانه العميق بالقيم التوراتية، وتفوّق إسرائيل العسكري»، وغيرها من قيم تستند إلى ضرورة التحلل من الضوابط الأخلاقية والليبرالية التي تضع قيوداً على لغة القوة، وتأخذ مصالح الآخرين في الاعتبار، وتقيم وزناً لمنظمات حقوق الإنسان، وتسعى لأن تكون مقبولة دولياً؛ فجوهر هذه المفاهيم هو تبني سياسة تقوم على اعتبار القوة والافتتان بالذات القومية - الدينية؛ «قيم ثابتة»، وأن قيم الليبرالية الكونية والإنسانية والأخلاق ليست سوى كوابح تعوّق قدرة المشروع العنصري القومي - الديني على تحقيق ذاته الموعودة، وبالتالي ينبغي التحرر منها، ومما تبقى من قيود أخلاقية على توجهه السياسي.. وإذا كان «التزلّف والتدليس» كما يقول الفيلسوف «كانط» : «هما الضريبة الضرورية التي تضطر الرذيلة إلى دفعها كي تبدو بمظهر الفضيلة»، فإن ما يعلنه حزب «البيت اليهودي» بزعامة «بينت وزميلته شاكيد»، هو لا ضرورة بعد الآن للتزلف والتدليس للظهور بمظهر يرضي منظمات حقوق الإنسان والمجتمع الدولي، وبالتالي لا حاجة ولا ضرورة لوضع أي مساحيق على الوجه الحقيقي للسياسة الإسرائيلية..!

لقد أقدم ما سُمِّيَ «باليسار الإسرائيلي» على الانتحار السياسي مباشرة بعد فشل قمة كامب ديفيد سنة 2000، ففقد بذلك مشروعه، وبدأ بالتلعثم، وبذلك وجد اليمين القومي الديني الطريق أمامه معبّداً؛ فلم يجد ما يعرقل مشروعه داخلياً، وتلعثم «اليسار الإسرائيلي» لا يوازيه سوى تلعثم السلطة الفلسطينية الرسمية المتمسكة باتفاق أوسلو و «حل الدولتين»!

يشكّل اليمين القومي الديني بزعامة «بينت وقبله نتنياهو» توليفة تعمل حتى أقصى نقطة على تعميق الشمولية الإثنية القومية بعد شحنها دينياً، وعلى إعادة إنتاج «القبيلة اليهودية»؛ فضلاً عن النيوليبرالية الاقتصادية المرافقة لإطلاق يد السوق، وبالتالي فصله عن المجتمع.. والحقيقة أنه كلما ازداد السوق توحشاً؛ ازدادت الفجوات الاقتصادية داخل «المجتمع الإسرائيلي» وتنامت الحاجة للتعويض عن هذا الانقسام عن طريق رفع منسوب الخطاب القومي الديني والتحريض على الفلسطينيين وقمعهم بالقوة الغاشمة.. باعتبار ذلك الطريق هو الأكثر ملاءمة للمحافظة على لُحمة

«الشعب اليهود».

العنف المُؤسس لاستمرار النكبة

في هذا السياق، يصبح صعود اليمين القومي الديني في «إسرائيل»؛ منسجماً مع روح المنطقة وروح المرحلة؛ فهو يتغذى ويستفيد من العنف الدموي في عدد من البلدان العربية، ويزعم التأسيس لنفسه نظرياً في مواجهة التطرف المذهبي والديني في المنطقة والإقليم.. كما أن ازدياد وتيرة العمليات الإرهابية الأخيرة في أوربا ساعد «إسرائيل» على عرض صراعها مع الشعب الفلسطيني؛ بوصفه جزءاً من صراع الغرب مع هذا «التوحش الداعشي»، وكأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ليس بين شعب تحت الاحتلال وحركة عنصرية كولونيالية محتلة، وإنما بوصفه «صراع حضارات»!

في ظل موازين قوى مادية ومعنوية من هذا القبيل فإن اليمين «الإسرائيلي»؛ يسعى جاهداً لتهميش القضية الفلسطينية وشطبها باعتبارها ليست القضية الأساسية في المنطقة، ولا تشكّل جوهر الصراع. وإذا كانت العقيدة الأمنية والسياسية لدى الفلسطينيين وفي العالم تقول: إن الطريق إلى السلام يمر عبر إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني، فإن «النيوصهيونية»؛ تنظّر لمقولة مضادة تقلب منطق الأمور لتقول: «إن تصفية القضية الفلسطينية يقود إلى حلّها»، أي أن وقف المقاومة بكل أشكالها، وفتح أبواب التطبيع مع البلدان العربية، ينبغي أن يسبقا حل القضية الفلسطينية، لا بل هما بوابة هذا الحل. لكن من الواضح أن الحل الذي يتوق إليه اليمين القومي - الديني الصهيوني هو حل يتمثل بقبول الأمر الواقع، وفي تحسين الأوضاع الاقتصادية لهذا التجمع أو ذاك من الفلسطينيين ليس أكثر، وإزاء هذا المنطق «النيوصهيوني»، فإن المشكلة التي ينبغي حلّها هي المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال، وليس الاحتلال نفسه.

وجودياً وسياسياً؛ يسعى اليمين الصهيوني الجديد للتصعيد مع الشعب الفلسطيني بشكل مستمر، لكن من دون الوصول إلى لحظة الانفجار الكبيرة في هذه المرحلة، مع أنه يؤسس لها

مادياً وسياسياً ومعنوياً، ويهدف هذا التصعيد إلى استعادة اللحظة المؤسسة في السياسة التي تفرز الصديق من العدو، ولا تخضع إلا لاعتبارات القوة السافرة.. «فبينيت ولابيد » وقبلهم «نتنياهو»؛ يحاولون استعادة اللحظة المؤسسة لنكبة عام 1948 من أجل إعادة ترسيم العلاقة مع الشعب الفلسطيني، أي إعادة إنتاجها من جديد؛ بوصفها لحظة فارقة تعيد ترسيم هذه العلاقة بين المشروع الصهيوني وأصحاب الأرض الأصليين.

إذا كان «التعليم والأمن والقضاء» كلها ستسير وفق المنظور «النيوصهيوني» في المستقبل المنظور، فإن الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده، سيكون أول ضحايا هذا الواقع المرير، وأكثرهم وضوحاً، بينما الضحايا المحتملة الأخرى هي الأصوات اليهودية المعارضة - على قلّتها - داخل «إسرائيل»، حيث صودق مؤخراً على قانونين يدلّان على أن «النظام النيوصهيوني» القائم يعتبر الأصوات اليهودية المخالفة؛ أهدافاً مستقبلية معرّضة للقمع والعزلة:

- القانون الأول: تجريم أي دعم لحركة مقاطعة إسرائيل الـ **B D S** «».

- القانون الثاني: ملاحقة نشطاء المنظمات والمؤسسات التي تعنى بحقوق الإنسان والحقوق المدنية.

وقد ترافق ذلك بصورة رسمية، مع حملات حكومية ضد المنظمات غير الحكومية؛ قادها سابقاً «نتنياهو» ويقودها اليوم «بينت ولابيد»؛ غير أن الاستياء العالمي، وغضب المجتمع الدولي الذين عبّرت عنهما بعض البلدان الأوروبية، والعديد من منظمات وحركات التضامن العالمية مع الشعب الفلسطيني، ربما لم يغيّر كثيراً في مسار التحول السياسي داخل «إسرائيل».

وفي حال حصول أي تغيّر فهو ازدياد عنصرية النيوصهيونية، وهي اليوم جاهزة للسيطرة على المؤسسات التي لا تزال بيد الآخر «كالجامعات ومراكز الأبحاث، والمؤسسات الرياضية والاجتماعية والثقافية» وغيرها.

تشكّل «إسرائيل النيوصهيونية»؛ تهديداً للمنطقة والإقليم والعالم، ويمكن للمرء أن يتوقع المزيد من انتهاج سياسة العنف والإرهاب اتجاه قطاع غزة والقدس والضفة الغربية وأراضي عام 1948 المحتلة.. إن النيوصهيونية لا تحوّل «إسرائيل» إلى معتد كولونيالي فحسب، بل تجعلها شريكاً مثالياً للأنظمة الشمولية المستبدة في البلاد العربية، تلك الأنظمة التي تمتلك «كإسرائيل»؛ سجلاً قاتماً لانتهاكات حقوق الإنسان والحقوق المدنية.. وهكذا، فإن الصراع ضد الكيان النيوصهيوني؛ يجب أن يكون وثيقاً بالنضال من أجل حقوق الإنسان والحقوق المدنية في المنطقة والإقليم ■

روسيا: أي تحدّيات؟

د. طنوس شلهوب. كاتبٌ وأستاذ الهندسة في الجامعة اللبنانيّة/ لبنان

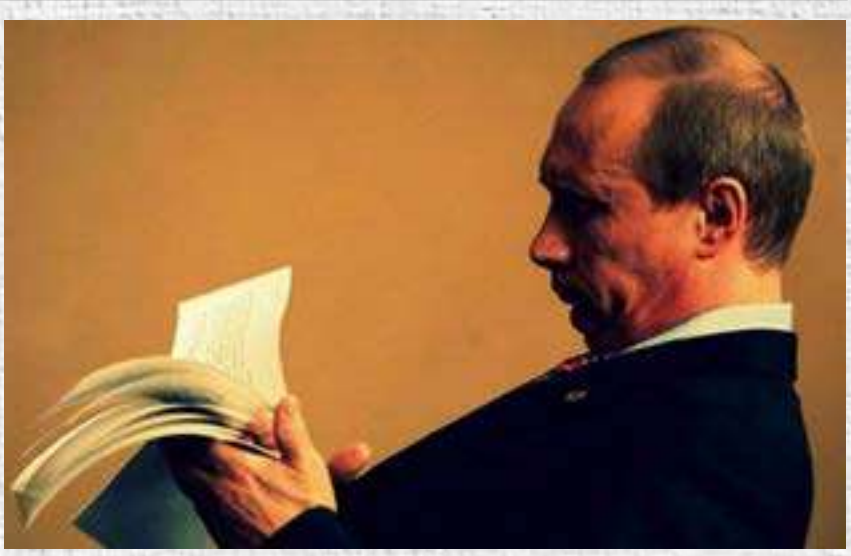

المواجهةُ التي تخوضها روسيا في أوكرانيا يمكنُ وصفُها من دون مبالغة بأنّها حربٌ «عالميّة»، بالرغم من أنّ مواصفات الحروب العالميّة (الأولى والثانية) لا تنطبق عليها لناحية الامتداد الجغرافيّ وعددِ الجيوش المتورّطة مباشرةً في القتال، إلا أنّ نتائجها سيكون لها تداعيات على كلّ العلاقات الدوليّة وعلى صورة العالم، تمامًا، كما تغيّر العالم بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية. لقد بيّن منظرو الاشتراكيّة أنّ الحروب هي أحد الأشكال التي تلجأ إليها الرأسماليّة من أجل حل تناقضاتها، وهذا ما أكدته وقائع الحياة، وفي سياق الحرب العالميّة الأولى نضجت ظروف الثورات الاشتراكيّة في عدد من البلدان الأوروبيّة، إلا أنّ هذه الثورات لم تنجح إلا في روسيا، التي اعتبرها لينين الحلقة الأضعف في النظام الرأسمالي العالمي، وبنتيجة انتصار الاتحاد السوفياتي على ألمانيا النازيّة في الحرب العالميّة الثانية، تشكل المعسكر الاشتراكي، وتداعى النظام الكولونيالي وسادت في العالم الثنائيّة القطبيّة.

إنّ الانقلابَ على المشروع الاشتراكي في الاتّحاد السوفياتي من قبل النخب الحزبيّة والحكوميّة في التسعينات، بدل جذريًا، ليس فقط من الواقع السوفياتي والأوروبي، إنّما تعدّاه إلى كلّ أصقاع الكرة الأرضيّة. لقد فُكّكت منظومة البلدان الاشتراكيّة، وتلا ذلك تفكيك الاتحاد إلى جمهوريات، ترأسها المسؤولون الحزبيون الكبار، الذين تحولوا من شيوعيين إلى «ديمقراطيين»، أي إلى رأسماليين من خلال الاستحواذ على الثروات التي راكمتها الأجيال السوفياتية المتعاقبة على امتداد سبعين عامًا. وخلال فترة زمنيّة قياسيّة تشكّلت طبقةٌ رأسماليّةٌ تعاونَت مع الثالوث الإمبرياليّ وتولّت تدمير الصناعة والزراعة المحليتين وتحوّلت إلى شريكٍ للشركات العابرة للقارات في نهب الثروات الطبيعية الهائلة، وفي تحويل الأموال إلى الخارج واستثمارها في العقارات والمصارف والشركات الغربيّة، وتشكلت طبقة من الأوليغارشيين الذين صاروا مضربَ مَثَلٍ عن نمط الحياة الفاحشة الذي يعيشونه. وفي ظلّ هذا النمط الرأسمالي الكومبرادوري تفاقمت المشاكل الاجتماعية التي لم يعرفها الناس من قبل، وانتشرت الجريمة والمخدرات والدعارة، وفرغت القرى الريفية من سكانها، وتراجعت خدمات الضمانات الاجتماعية من سكن وتعليم وعمل وصحة، وتولى إدارة الاقتصاد مجموعة من المعادين للاشتراكية والمبهورين بالرأسمالية، وشهدت البلاد أكبر عملية غسل دماغ إعلامي شاركت فيها أجهزة الاستخبارات الغربية التي تغلغلت عبر النخب الثقافية المنبهرة بالرأسمالية، والمروجة لجنتها الموعودة تحت يافطة حرية الرأي وحقوق الإنسان، وشهدت فترة ما بعد التسعينات أكبر عملية تشويه وإساءة للتجربة الاشتراكية.

إن الخطأ المميت الذي ارتكبه غورباتشوف ومجموعته الاقتصادية تمثل بتخلي الدولة عن احتكار التجارة الخارجية، أي عن أحد الركائز الأساسية في المشروع الاشتراكي، والذي منع الرأسمال الخارجي من نهب البلاد، وأتاح الفرصة لمركزة الاقتصاد وإدارة الموارد بما يخدم الاحتياجات الداخلية للتنمية والبناء الاشتراكي، وهذا ما ساعد في المرحلة الستالينية على بناء أكبر قاعدة صناعية في التاريخ في فترة زمنية قياسية لم تتعدى العقدين، في حين احتاجت الرأسمالية لأكثر من مئتي عام لبناء قاعدة مشابهة. وأدى هذا القرار في ظروف ترابط مراكز الإنتاج الاشتراكي داخل الاتحاد السوفياتي فيما بينها، إلى انهيار كل مفاصل الإنتاج، ومع تشريع الخصخصة، بيعت المعامل والمناجم وما تحتويه من تكنولوجيا ومعدات وآلات بأسعار هزيلة مقارنة بقيمتها الحقيقية. وتشير بعض التقديرات إلى أن هذه القاعدة الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة قد بيعت في سوق النخاسة، بما لا يتجاوز العشرة مليارات دولار، في حين أن قيمتها الفعلية حسب أسعار تلك الفترة تقارب الألف مليار دولار.

واستلم بوتين السلطة برضى يلتسين على قاعدة عدم اعتراضه على فريق يلتسين الاقتصادي، أي الفريق الأساسي الذي باع البلاد، والذي تولى وبالتنسيق مع المؤسسات المالية والاقتصادية الغربية إعداد الكادر الجديد والذي أنيطت به مهمة الإدارة المالية والاقتصادية للبلاد وفق النظريات والمبادئ الرأسمالية النيوليبرالية. وفي الوقت الذي اعتبرت فيه بلدان الثالوث الإمبريالي نفسها منتصرة كان حلفاؤهم الروس في السلطة يروجون لأوهام تقاسم المصالح مع الغرب، حتى وصل الأمر بمسؤول المخابرات السوفياتية (ك.ج.ب.)

إعطاء الأميركيين مخطط توزيع أجهزة التنصت على مبنى السفارة الجديد في موسكو ليتم تعطيلها وإزالتها.

فلاديمير بوتين، الآتي إلى السلطة من جهاز الاستخبارات، قال مرة إن من لا يأسف على الاتحاد السوفياتي يكون من دون قلب، ومن يعتقد أن الاتحاد السوفياتي سيعود يكون من دون عقل.

وفي هذه الجملة تنعكس رؤيته لموقع روسيا ودورها كوريث لدولة عظمى، تم تحقيرها وهي التي كانت رائدة في العديد من المجالات، وهنا يبرز التزاوج في رؤية بوتين لروسيا كدولة رأسمالية قوية وموحدة وفاعلة على الصعيد الدولي، وهذا ما لم يقبل به الثالوث الإمبريالي الطامح، ليس فقط لنهب الثروات الهائلة داخل روسيا، إنما لإبقائها دولة هامشية ملحقة بالاقتصاد العالمي يتم نهب ثرواتها وجني الأرباح عبر تسويق التكنولوجيا الغربية، هذا الدور لم يكن لينجح الغرب في فرضه من دون سلطة النيوليبرال داخل روسيا.

إن روسيا اليوم مثلا، غير قادرة على إنتاج الطائرات المدنية، وهي التي كانت دولة رائدة في هذا المجال. مع تشكل السلطة الجديدة التي كانت تروج لمساوئ الإنتاج الاشتراكي السوفياتي، اتخذ قرار إجرامي بتدمير الأسطول الجوي المدني السوفياتي التابع لشركة ايروفلوت الحكومية، المؤلف من أكثر من ألف طائرة، بذريعة الأداء متدني الكفاءة لمحركات هذه الطائرات مقارنة مع طائرات البوينغ والإيرباص، بالرغم من أن العمر التقني لهذا الأسطول لم يكن تعدى الخمسين بالمئة من موارده، وتم شراء ماكينة ضخمة من الولايات المتحدة الأميركية، تولت تدمير هذا الأسطول وتحويله إلى خردة بيعت في أسواق النخاسة. هكذا ازدهرت أحوال البرجوازية الروسية الكومبرادورية على حساب تدمير أسس الاقتصاد الصناعي، وبناء أي صناعة ليس أمراً بسيطاً وسهلاً، وهذا يتطلب الموارد المادية والكفاءات البشرية، والتي تتراكم خبراتها مع الزمن، ولإنتاج الطائرات مثلا، كما أي منتج صناعي آخر، يتوجب توفر البنية التحتية والآلات والمعدات والتكنولوجيا، والأهم الخبرات البشرية. ومع تفكيك أي قطاع صناعي، فإن الخسارة لا تكون فقط آنية ومرتبطة بالآلات والتكنولوجيا، إنما الأخطر هو فقدان العنصر البشري المؤهل والذي تشكل على امتداد أجيال، عبر مراكمة الخبرات ونقلها من جيل المخضرمين إلى الشباب الوافدين إلى القطاع.

إن الوهم الذي كان عند بوتين حول قبول الغرب لروسيا كشريك على مستوى الند في النظام الرأسمالي العالمي، بدأ بالتدريج يتلاشى مع بداية القرن الحالي، وهذا ما دفعه للعمل، ليس فقط على منع تفكيك روسيا إلى دويلات متصارعة (الشيشان)، إنما لتقوية القدرات التسليحية للجيش، بما يؤهله مواجهة أي تهديد خارجي، خصوصاً بعد التشدد الأميركي في قضايا التسلح النووي، في وقت كانت قيادة غورباتشوف قد تخلت طوعاً عن منظومات تسلح نووي متوسطة وبعيدة المدى وقامت بتفكيكها من دون أي خطوة مقابلة من الأميركيين.

ولم يطل الأمر طويلاً لتجد القيادة الروسية نفسها أمام وقائع استراتيجية خطيرة عندما حاولت جورجيا في العام 2008، المدعومة من الأميركيين والغرب وإسرائيل، انتزاع مناطق روسية جنوبية في ظل كلام عن نيتها الدخول إلى الناتو، وجاءت هذه الأحداث لترسخ وجهة نظر بوتين (الذي تداول السلطة مع مدفيديف - الممثل الأكثر وضوحاً للنيوليبرال الروس)، بأن الخطة الأميركية لن تتوقف عند محاصرة روسيا، إنما تتعدى ذلك عبر العمل لتفتيتها من الداخل بواسطة تحالف النيوليبرال مع النخب الثقافية والإعلامية والعمل لتنفيذ انقلاب بصيغة الثورات الملونة، يطيح بموقع التيارات الوطنية الروسية في السلطة والتي تعبر جزئياً عن مصالح الجيش والصناعة العسكرية.

إن معركة روسيا اليوم في أوكرانيا هي ليست معركة الروس ضد الأوكران، كما يصور الإعلام المعادي لروسيا، بل هي معركة وجود بالنسبة لروسيا، ليس كجغرافيا، إنما كدور، وانتصارها هو حاجة دولية في عملية تشكل عالم متعدد القطبية، بالرغم من أن روسيا هي ليست الاتحاد السوفياتي ولا تمثل نموذجاً بديلاً عن الرأسمالية. وفي هذه المعركة تواجه روسيا سلسلة من التحديات، منها:

- ما هو المشروع الأيديولوجي الذي تحمله السلطة الروسية، إذ لا يكفي الاستعانة بتجربة الحرب الوطنية العظمى التي انتصر فيها السوفيات على النازية لمواجهة النازية الجديدة في أوكرانيا. آنذاك قاتل السوفيات النازية، ليس فقط دفاعا عن روسيا الوطن (وهذه مسألة مهمة بالنسبة للروس)، إنما أيضا دفاعاً عن الاشتراكية، بصفتها إنجازاً وطنياً يستحق أن يموت الناس دفاعا عنه. وهنا، يمكن تفهم التخوف عند بعض الأوساط الاشتراكية الروسية من أن توظف تضحيات الجيش الروسي اليوم لخدمة الخيارات الاقتصادية النيوليبرالية ذاتها، التي أفقرت الناس وأذلتهم في وطنهم.

- هل يمكن لروسيا أن تنتصر في هذه الحرب «العالمية»، والتي يخطط الأميركيون لإطالة أمدها والعمل على رفع وتيرة توترها باضطراد، من دون إدخال تعديلات على السياسات الاقتصادية والمالية، ومن دون استعادة الدولة للموارد الطبيعية الهائلة (التأميم) واحتكارها للتجارة الخارجية (على الأقل للمواد الاستراتيجية) وبما يضمن توجيه الاستثمارات لبناء صناعات وطنية تعيد للاقتصاد الروسي استقلاله وتفك تبعيته بالثالوث الإمبريالي؟

أيُّ يسارٍ تتجه له أمريكا اللاتينيّة؟

رضي الموسوي. كاتبٌ صحفيٌّ/ البحرين

تتوجه أنظارُ العالم، وخصوصًا العواصم الكبرى وفي مقدّمتها واشنطن، إلى أمريكا اللاتينيّة التي يحصد فيها اليسار الجديد انتصاراتٍ متلاحقةً في صناديق الاقتراع، وآخرها انتخابات كولومبيا، الجار الذي أزعج فنزويلا كثيرًا بتحوّلها إلى قاعدة خلفيّة للمعارضة اليمينيّة الفنزويليّة التي أرادت قلب نظام الحكم بدعم أمريكيٍّ سافر، على طريقة ما حصل في بوليفيا. فماذا تشكل دول أمريكا اللاتينيّة بالنسبة للولايات المتّحدة ودول العالم؟ ولماذا هذا الاهتمام الكبير بالانتخابات البرلمانية والرئاسيّة في هذه الدول؟ وهل تشكل انتصارات «اليسار» مقدّمة إضافيّة لانبلاج عالمٍ متعدّد الأقطاب بدلًا من عالم القطب الواحد؟

تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي قد بلغ تريليونات دولار عام 2021، وعدد سكانها 660 مليون نسمة، مقابل ناتج محلي إجمالي لبلدان الوطن العربي يبلغ 2,85 تريليون دولار لنفس العام وعدد سكان دوله أكثر بقليل من 444 مليون نسمة. ووفق دراسة أعدتها مؤخرا غرفة تجارة دبي، تفيد بتربع البرازيل والمكسيك على المركزين الأول والثاني بـ1,6 تريليون دولار و 1,3 تريليون دولار على التوالي في الناتج المحلي الإجمالي، فيما حلت الأرجنتين ثالثا بناتج محلي إجمالي مقداره 455 مليار دولار، تلتها تشيلي 331 مليار دولار، وكولومبيا 301 مليار دولار، والبيرو 226 مليار دولار، بينما يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في كل من دولة أوروغواي وتشيلي أعلى المستويات في عام 2021 بأكثر من 16000 دولار للفرد الواحد. أما فنزويلا فإن العقوبات الامريكية عليها أدت إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي من 381 مليار دولار إلى نحو 50 مليار دولار في الوقت الراهن، رغم أنها كانت تنتج 3 ملايين برميل وأصبحت 700 ألف برميل يوميا، ومع الحرب الروسية الأوكرانية خففت واشنطن من عقوباتها على النفط، فزاد الإنتاج لقرابة مليون برميل يوميا في بلد يتمتع بأعلى احتياطي نفطي في العالم.

ربما تعيش أمريكا اللاتينية ارهاصات ولادة عالم جديد، فبعد تنصيبه رئيسا رسميا للبلاد في يوليو/تموز 2021، قال رئيس البيرو بيدرو كاستيو في خطاب لمؤيديه: «اليوم تبدأ المعركة الحقيقية لإنهاء عدم المساواة الهائل. لن نكون شعباً مضطهداً أبداً بعد الآن.. فلنقف دائماً على أقدامنا ولا نركع على ركبنا أبداً»! لكن هذا التفاؤل اصطدم بجملة من الصعوبات، حيث تعرضت البيرو لأضرار كبيرة بسبب تفشي وباء كورونا مما أدى إلى وفاة أكثر من 184 ألف من المواطنين من أصل 32 مليون نسمة يشكلون إجمالي عدد السكان، وبهذا الرقم الكبير تكون البلاد قد سجّلت معدل الوفيات الأعلى المُبلغ عنها في العالم جراء كوفيد19. وضع فرض تحديا كبيرا على الرئيس كاستيو الذي حصل حزبه 37 مقعدا من أصل 130 إجمالي مقاعد الكونغرس، بينما حصد حزب منافسته مرشحة اليمين الشعبوي كيكو فوجيموري، على 24 مقعدا.

حصل أول تحول في مواقف فريق رئيس البيرو عندما أكّد بيدرو فرانك، الذي عينه الرئيس كبير المستشارين وهو الخبير السابق في البنك الدولي، في مقابلة مع وكالة فرانس برس، قال فرانك: «لن نصادر، ولن نؤمم ولن نفرض أي ضوابط عامة على الأسعار (..) لن نفرض قيوداً على عمليات الصرف تحول دون بيع أو شراء الدولارات أو إخراجها من البلاد». قول الخبير الاقتصادي هذا يتعارض مع ما بشر به الرئيس عن الرخاء الاقتصادي والاجتماعي الذي سيسعى له في حال انتخابه، وحتى بعد انتخابه قال كلاما يشبه عناوين حملته،

ذلك أن جائحة كورونا تسببت في فقدان ملايين الوظائف وقادت البلاد إلى تراجع في الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات متفاوتة حسب التقديرات، تراوحت بين 11 بالمئة و31 بالمئة. إضافة لما قاله الخبير الاقتصادي فرانك، فقد سبق للرئيس أن أكد على وقوفه في منتصف الطريق، قال أمام مناصريه: «لسنا شيوعيين ولم يأتِ أحد لزعزعة استقرار هذه البلاد». وحين كان مترشحا للرئاسة، طالب بطرد اللاجئين الفنزويليين الذين اكتووا بنيران الحصار الأمريكي على بلادهم، وحمّلهم مسؤولية تزايد الجريمة والفقر في البيرو. لكن شعب البيرو يأمل من الرئيس الجديد وضع حد للفساد المستشري الذي يضرب أطنابه في مفاصل الاقتصاد وينعكس سلبا على الناس.

انتصار «اليسار» في البيرو هو جزء من الانتصارات التي حققها «اليسار الجديد» في أمريكا اللاتينية في العقد الثاني من الألفية الثالثة، كما حصل في المكسيك والأرجنتين في 2018 وفي بوليفيا 2020 وهندوراس وتشيلي عام 2021 وكولومبيا العام الجاري، بينما تتجه الأنظار إلى احتمالات فوز اليسار في البرازيل، أكبر بلدان أمريكا اللاتينية، حيث يحصد دي سيلفا الرئيس اليساري الأسبق نقاطا مهمة في استطلاعات الرأي، ويُحضّر لخوض الانتخابات الرئاسية في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

ربما يختلف هذا «اليسار» عن اليسار المعروف في كوبا وفنزويلا، فهو لا يتماشى مع اليسار في هذين البلدين.. ونيكاراغوا بزعامة أورتيغا. تصف الدول الغربية الدول الثلاث بأنها دول مستبدة وديكتاتورية، لكنها لا تتردد عن دعم الزعماء اللاتينيين الذين أغرقوا بلدانهم في فساد كارثي معتم انكشف أكثر في البرازيل والبيرو مع تفشي جائحة كورونا. ففي دولة مثل البيرو خضع ويخضع سبعة من أصل عشرة من رؤسائها للتحقيق بتهم الفساد، منهم من صدرت بحقه أحكاما قضائية، كما هو الحال مع البرتو فوجيموري الذي حكم بـ25 سنة بتهم الفساد وإصدار أوامر بالتعذيب وقتل المعارضين خارج القانون، بينما قضت ابنته كيكو فوجيموري، التي نافست الرئيس 16 شهرا في السجن بتهمة الفساد وتلقي أموالا من شركة برازيلية عملاقة، لدعم حملتها للانتخابات الرئاسية في 2011 و2016. بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية، طلبت النيابة البيروفية حبس كيكو فوجيموري 30 عاما. فوجيموري الأب وابنته مدعومين من الدول الغربية، التي كانت تقف مع الاثنين ضد اليساري كاستيو المعلم الفقير الذي قاد إضرابا للمعلمين في 2017 واشتهر على إثرها، ورفع شعارات مهمة لمواجهة أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية متأصلة، حيث يضاف 3 ملايين فقيرا كل عام، وتفيد المعلومات أن أكثر من 70 بالمئة من البيروفيين يعملون في وظائف غير رسمية تتطلب عملا يوميا، وأن نحو 50 بالمئة من الأسر لا يملكون ثلاجات، كنتيجة محتملة للسياسة النيوليبرالية التي سارت عليها البلاد منذ تسعينيات القرن الماضي، والتي تم فيها تسليع الخدمات الرئيسية مثل: التعليم والصحة والإسكان وغيرها من الخدمات الضرورية.

وبالنسبة للانتخابات الرئاسية، فإن الفوز بفارق ضئيل لبيدرو كاستيو بنسبة 50,13 بالمئة في الجولة الثانية على منافسته كيكو فوجيموري، لا يساعد على الاستقرار، بل ربما يضع السلطة التنفيذية تحت رحمة سلطة تشريعية تعاني من انقسام حاد.

طريقة تفكير «اليسار» الجديد في البيرو ليس استثناء للقاعدة، بل هو تأكيد لها، وربما تتأكد تقديرات صحيفة ليبراسيون الفرنسية ذات الميول اليسارية التي ترى في زعماء يسار أمريكا اللاتينية أنهم «يجسّدون جيلا جديدا وتطلّعات جديدة في تناغم كامل مع الواقع في عالم اليوم». والواقع يضغط أكثر للخروج من الحالة المتردية التي تعانيها هذه الدول من الفقر والبطالة والفساد المستشري والتفرد بالسلطة والدعم الأمريكي اللامحدود لزعماء فاسدين في دول تعتبرها واشنطن حدائقها الخلفية وضمن حزام أمنها القومي. هذا يحتاج إلى رؤية جديدة للخروج من الطوق الأمريكي بعد انجاز التعافي الاقتصادي والاجتماعي، ودون ذلك تصبح العملية دوران في دائرة الأزمات. يؤكد ذلك الرئيس الكولومبي اليساري غوستافو بيترو في خطاباته التي يشدد فيها على أنه لن يتمكن من تغيير الواقع الطبقي المعشعش منذ قرون، داعيا الجماعات المسلحة، الذي كان واحدا منها، إلى التخلي عن السلاح والمشاركة في عملية السلام. وفي حفل تنصيبه لم يدعو الرئيس بيترو زعماء كوبا وفنزويلا ونيكاراغوا، إنما دعا زعماء إسبانيا وآخرين من دول أمريكا اللاتينية، فهو لا يرى أولوية في مواجهة «الإمبريالية الأمريكية» على الطريقة الكوبية، بل أن الأولويات مختلفة لديه، يتقدمها مسألة القضاء على تجارة المخدرات باعتبارها همّ رئيس عند الرئيس القادم من اليسار الثوري، الذي يرى أولوية أيضا لحماية منطقة الأمازون، رئة الأرض، التي تمتص الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري.

في الوقت الحاضر، تتجه الأنظار للبرازيل، التي يتهيأ رئيسها الأسبق لولا دا سيلفا لمنازلة من نوع آخر مع الرئيس الشعبوي الحالي جاييير بولسونارو. رفع دا سيلفا في حملته الانتخابية التي تنتظم في أكتوبر المقبل شعار «إعادة بناء» ويتقدم في استطلاعات الرأي على منافسه الرئيس الحالي بنحو 15 نقطة. يطالب جمهور دا سيلفا ومناصريه إعادة التنمية التي تراجعت بعد مغادرته السلطة في 2010 بمنجزات اقتصادية ومعيشية انتشلت أكثر من 30 مليون برازيلي من الفقر، لكن هذا الإنجاز الذي تعزز بالتعليم والحد من التفاوتات الطبقية، قد تم تدميره وتفكيكه على يد الزعماء اليمينيين المدعومين من الإدارات الامريكية المتعاقبة.

بين المكسيك التي لم يتردد رئيسها اليساري أندريس مانويل أوبرادور من تنظيم استفتاء غير مسبوق على شعبيته، وتحويله القصر الرئاسي إلى مزار سياحي بعد رفضه السكن فيه، وبين اليساري البرازيلي دا سيلفا الذي يتهيأ لدخول المنافسة الرئاسية، ثمة يسار يتشكل في أمريكا اللاتينية، ليس كاليسار الكوبي أو اليسار الفنزويلي، إنما هو يسار جديد يتكأ على البراغماتية والواقعية السياسية المحكومة بقواعد إقليمية ودولية، وبالقدر ذاته ربما تتحكم فيها قواعد الفقر والبطالة والفساد المستشري، هذا اليسار لم تتشكل ملامحه الواضحة بعد. لكن، هل كان هذا اليسار مقطوعا عن نضالات تشي جيفارا ورفاقه في بلدان أمريكا اللاتينية؟

عندما زاره والده في هافانا عقب انتصار الثورة الكوبية، سأله عن مشاريعه القادمة، قال جيفارا:

«أنا نفسي لا أعرف في أي أرض سوف أترك وراءي عظامي». لقد تركها في جبال بوليفيا لعقود من الزمن، لتعود مطمئنة منتصرة إلى كوبا■

من أجلِ رؤيةٍ موضوعيّةٍ للتحوّلاتِ الاستراتيجيّةِ في المنظومة الدوليّة

د. علي بوطوالة. الناطقُ الرسميُّ للجبهةِ العربيّةِ التقدميّة/ المغرب

يومي 29 و30 يونيو/حزيران الماضي، اجتمع قادةُ الحلف الأطلسي بإسبانيا للاتفاق على استراتيجيّة جديدة لخوض صراع طويل الأمد، وعلى جبهات عدّة مع روسيا والصين، لكون شراكتهما أصبحت تمثل تهديدًا غيرَ مسبوقٍ لاستمرار الأحاديّة القطبيّة وهيمنة الغرب على العالم، على عكس الحرب الباردة السابقة بين المعسكرين؛ الاشتراكي والرأسمالي التي كان محورها الرئيس يتمثّل في الصراع الإيديولوجي. يبدو أنّ الحرب الباردة الجديدة التي دشنها الناتو بميزانيّة ضخمة تصل إلى 600 مليار دولار، ويجري تنفيذها على مدى عشر سنوات، ستتمحور حول المصالح الاقتصاديّة والمواقع الجيواستراتيجيّة والتكنولوجيّة الرقميّة بين التحالف الغربي بقيادة الإمبرياليّة الأمريكيّة والمحور الأوراسي الذي لم يرتقِ بعد إلى تحالفٍ عسكريٍّ مثل الناتو.

التطوّرات والتفاعلات السريعة التي ترتّبت على «العمليّة العسكريّة الخاصّة» لروسيا في أوكرانيا لا تمثّل في الحقيقة إلا انفجارًا للاحتقان المتراكم منذ سنوات بين الطرفين بعد انهيار الاتّحاد السّوفياتيّ ونهاية الثنائيّة القطبيّة، خاصّة بعدما تأكّدت كلّ من روسيا والصين من نهج الغرب لسياسة عدوانيّة تجاههما من خلال أحداثٍ ووقائعَ ملموسة.

ا- نهاية الأحادية القطبية ومرحلة انتقالية غامضة الآفاق

منذ انفجار الأزمة المالية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008، وانتقالها للاقتصاد الأوروبي بعد تحولها إلى أزمة اقتصادية شاملة، برزت مؤشرات الاحتضار البطيء للأحادية القطبية، ولم تنجح سياسات واجراءات دعم البنوك والمؤسسات الإنتاجية سوى في التخفيف من التداعيات الكارثية للأزمة، وأثرت هذه التداعيات خاصة على الاقتصادات الهشة لبلدان الجنوب، ومنها البلدان العربية التي عانت وما تزال تعاني من مآسي وكوارث ما سمي بالربيع العربي.

إذا كان المجال لا يسمح بالتذكير بدور الدول الإمبريالية الغربية في تعميق أزمات المنطقة العربية، فلا يمكن القفز عن مسؤولية هذه الدول ذات الماضي الاستعماري الأسود عما لحق بالعراق وبسوريا وبليبيا من تدمير وقتل وتخريب ونهب، وقد جرى ذلك بتوازي مع توسع الحلف الأطلسي شرق أوروبا رغم العهود والوعود التي قدمها الغرب لروسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي (اتفاق بودابست بشأن الضمانات الأمنية لسنة 1994). هكذا جرى تغيير الأنظمة السياسية في دول شرق أوروبا عبر «الثورات الملونة» التي أطرتها ومولتها المخابرات الغربية وإقامة أنظمة موالية للغرب تمّ دمجها أولا في الاتحاد الأوروبي، ثم في حلف الناتو. وبقيت أوكرانيا على الحياد قبل إسقاط نظامها بدوره سنة 2014 عبر ما سمي بالثورة البرتقالية، وبسبب توجهات النظام الجديد الذي أعلن عداءه الصريح لروسيا، وانتهك حقوق الأوكرانيين من أصل روسي بشكل سافر في شرق أوكرانيا (إقليم الدونباس) من خلال عدة إجراءات وقوانين عنصرية، مما دفع بساكنة المنطقة للتمرد والتعبير عن رغبتها في الانفصال، فاندلعت حرب بين المجموعات الانفصالية من جهة والجيش الأوكراني من جهة ثانية، انتهت بعقد اتفاقيتي مينسك الأولى التي لم تطبق، واتفاقية مينسك الثانية بمشاركة فرنسا وألمانيا وبريطانيا، استغلها نظام كييف للاستعداد لخوض حرب جديدة مدعوما من الإدارة

الأمريكية وباقي البلدان الغربية، لكن وصول دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية برؤية جديدة للعلاقات الدولية ولدور أمريكا بالذات، سيجمد الأزمة الأوكرانية مؤقتا، ويخلق ارتباكا لدى الدول الأوروبية.

من خلال ما تقدم ودون استعادة تفاصيل ما جرى، ينبغي التذكير بالتحول البارز في الاستراتيجية الروسية سواء بضم جزيرة القرم سنة 2014، أو من خلال التدخل العسكري الحاسم في سوريا بناء على طلب قيادتها سنة 2015، والذي بفضله إضافة لدعم إيران، تمكن الجيش العربي السوري من إلحاق الهزيمة بداعش وبالمشروع التكفيري المدعوم غربيا وخليجيا. الرد الغربي تمثل بفرض عقوبات اقتصادية على موسكو، مما دفع هذه الأخيرة لحظر استيراد المنتوجات الزراعية الأوروبية وتغيير توجهها نحو الشرق بتطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الصين وبلدان جنوب وشرق آسيا، والتحاقها بمنظمة الدول المصدرة للبترول للمساهمة في ضبط سعره في الأسواق الدولية.

إدارة ترامب، بالرغم من توجهها النيوليبرالي المتوحش تجنبت تصعيد الصراع مع روسيا على العكس مع إيران والصين، أما منطقة الخليج فقد استغل أنظمتها أبشع استغلال وانتزع منها الموافقة على صفقة القرن المشؤومة في محاولة لإنهاء القضية الفلسطينية.

2 – عودة الحرب الباردة مجددا

بعد حوالي ثلاثة عقود من نهاية الثنائية القطبية، أدت ديناميكية العولمة الليبرالية، وانشغال القطب الإمبريالي الأمريكي بحروبه الخاسرة والمكلفة في إطار بسط سيطرته المباشرة على العراق وأفغانستان حيث واجهته مقاومة ضارية لشعبي البلدين، برزت الصين بفضل نسبة نمو مرتفعة على مدى أربعة عقود، كقوة اقتصادية وتكنولوجية عظمى صاعدة، وتمكنت روسيا من العودة القوية للساحة الدولية بعد إعادة بناء اقتصادها وتحديث ترسانتها النووية وقوتها الصاروخية بشكل مذهل خلال عقد ونصف فقط، أما الاتحاد الأوروبي كقطب ثالث، فقد أصبحت تنخره الخلافات والتناقضات، وأضعفه انسحاب بريطانيا، وأربكته سياسة ترامب الدولية. إضافة لهذه الأقطاب الثلاث برزت قوى إقليمية مؤثرة في محيطها الجهوي مثل

الهند والبرازيل وإيران وتركيا وجنوب أفريقيا.

المشهد الدولي إذن في نهاية العقد الثاني من هذا القرن أصبح مطبوعا بالتنافس الحاد والتوتر وصراع الإرادات، ولم يعد بإمكان القطب الإمبريالي الأمريكي التصرف على هواه كما كان الأمر سابقا، وفي إفريقيا انطلق السباق أيضا بين المحورين الغربي والأوراسي على المواقع والأسواق في السنوات الأخيرة من خلال تقديم مساعدات عسكرية وطبية وعقد اتفاقات تعاون، وإبرام صفقات تجارية، مع عدة دول، وقد تمكنت كل من الصين وروسيا من تحقيق اختراقات مهمة وإزاحة الدول الغربية من عدة مناطق غنية واستراتيجية، كانت تسيطر عليها لعقود. هذه التطورات إضافة لفشل إدارة ترامب البين في تدبير جائحة كورونا، وتعميق سياسته الداخلية للأزمة الاجتماعية، ساهمت في عودة الحزب الديمقراطي للسلطة ووصول جو بايدن إلى رئاسة أكبر قوة عظمى في العالم. هذا الأخير سيستأنف تنفيذ مخططات حزبه التي تعتبر روسيا تهديدا مباشرا، والصين أكبر تحد استراتيجي للغرب. من مؤشرات هذا التوجه، تعيينه للسفير الأمريكي السابق في موسكو بين 2005 2008g «وليام بورن william Burns» الذي يعتبر خبيرا في الشؤون الروسية، مديرا للوكالة المركزية للمخابرات الامريكية ورصد ميزانية ضخمة وغير مسبوقة لأجهزة المخابرات الخارجية. في أول تصريح لمدير CIA أمام مجلس الشيوخ الأمريكي حول الوضع الدولي، قال «إن المشهد العالمي معقد وتنافسي أكثر فأكثر، هناك المخاطر المعتادة كالإرهاب وانتشار الأسلحة النووية، وهناك روسيا وإيران المعاديتين، وهناك كوريا الشمالية المستفزة، وهو عالم يحمل تحديات جديدة كالتغيرات المناخية والتهديدات السيبرانية، خاصة من طرف قيادة صينية معادية» (ملف مجلة لوبوان لشهر يوليو 2022). هذا التصريح وأيضا تقرير نفس الوكالة لسنة 2022 يكشفان أولويات الاستراتيجية الأمريكية للسنوات القادمة، علما أن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية كانت وما زالت تتمثل في التحكم في أسواق السلاح والطاقة والتكنولوجيا والمواد الأولية، وإحكام هيمنتها على أوروبا ومنعها من التحول إلى قوة سياسية وعسكرية منافسة، ومواصلة نهب ثروات بلدان المعمور عن طريق إدامة الدولار كعملة عالمية.

معرفة القيادة الروسية بخطط الإدارة الأمريكية، وخبرتها في مجال الاستخبارات، جعلتها تبادر إلى فتح الحوار مع القيادة الصينية والاتفاق معها على توقيع شراكة استراتيجية في أفق العمل المشترك للحد من الهيمنة الغربية على العالم وفرض تعددية قطبية متوازنة تضمن السلام العالمي. في هذا السياق وبعد عشرين يوما من توقيع اتفاق الشراكة الاستراتيجية، قرر بوتين الإقدام على خوض «عملية عسكرية خاصة» في أوكرانيا لإجبار الغرب على التفاوض حول فرض حيادها، وانتزاع ضمانات أمنية لبلاده. الإدارة الأمريكية التي كانت على علم بقرار القيادة الروسية بدليل تحذيرها المتكرر وقبل شهور من اندلاع الحرب، سارعت فور اندلاعها لحشد حلفائها واتباعها من دول العالم لإدانة وعزل روسيا داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وشرعت مع الاتحاد الأوروبي في إطار الحلف الأطلسي

لشن هجوم مضاد شامل في جميع المجالات المالية والإعلامية والاقتصادية والرياضية والثقافية والفنية، ناهيك عن إرسال الأسلحة المتطورة والمرتزقة وسلسلة متوالية من أقسى العقوبات الاقتصادية.

لقد مثلت قمة الحلف الأطلسي بإس7 بانيا أهم منعطف في المواجهة بين الغرب من جهة وروسيا والصين من جهة ثانية، حيث اعتبر الناتو روسيا «عدوا استراتيجيا وتهديدا مباشرا»، كما اعتبر أن الصين «بطموحاتها المعلنة وسياستها تتحدى مصالحنا وأمننا وقيمنا». هكذا أصبح واضحا أن روسيا والصين مستهدفتين لأنهما تشكلان خطرا على «مصالح وأمن وقيم» الغرب، وبالتالي فالمواجهة بين التحالفين الأطلسي و«الأوراسي» تشمل جميع المجالات الاستراتيجية والاقتصادية والتكنلوجية والديبلوماسية والعسكرية والإيدلوجية.

لقد قرر الحلف الأطلسي إذن بتخطيط وتوجيه أمريكي خوض حرب عالمية باردة جديدة، ورصد لها ميزانية ضخمة (600 مليار دولار) على مدى عشر سنوات، كما قرر قبول عضوية السويد وفلندا تأكيدا على تطويقه لروسيا. بالنسبة للصين يمكن إدراج زيارة نانسي بيلوسي، رئيسة الكونغرس الامريكي لتايوان وإعلان إدارة بايدن عزمها تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الجزيرة وتحريك حاملات الطائرات لمراقبة المناورات العسكرية الصينية في المنطقة، تصعيدا للتوتر واستفزاز مقصودا للصين لاختبار مدى استعدادها للمواجهة. الصين بطبيعة الحال لم تصمت وردت على الاستفزاز الأمريكي دون التخلي عما يسميه البعض «بالغموض الاستراتيجي»، فهي من جهة تلح في إعلامها على احترام القانون الدولي وسيادة الدول وتذكر بمبدأ الصين الواحدة التي يقر به الجميع، ومن جهة أخرى تعارض وتندد بتدخلات الدول الغربية في مختلف مناطق العالم بمبرر حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي التي صادرت حريات وحقوق شعوب بكاملها ونهبت خيراتها وما زالت تكبلها بقيود التبعية. الصين على العكس وبرغم النجاح الباهر لنموذجها التنموي لا تسعى لفرضه، ولا حتى اقتراحه على بلدان الجنوب التي تربطها بها علاقات تعاون قوية، ومع ذلك يعتبر الغرب أن لديها طموحات تهدد مصالحه وقيمه!

3- أية آفاق للصراع، وأي تموقع للبلدان العربية؟

بما أن قمة الحلف الأطلسي الأخيرة بإسبانيا تبنت استراتيجية لخوض حرب باردة جديدة مع روسيا والصين للعشر سنوات القادمة، وبما أن تقرير وكالة المخابرات المركزية لسنة 2022 قدم توقعات متشائمة للعقدين القادمين، وهو للتذكير مجرد تقرير توجيهي وتعبوي لأنه موجه للعموم أما التقارير السرية للوكالة، فلا يكشف عنها إلا بعد مرور عقود، فحرب أوكرانيا لا تمثل سوى حلقة مشتعلة في مواجهة طويلة الأمد ومتعددة الجبهات بين محورين كبيرين لهما تأثير حاسم على مستقبل النظام الدولي. لقد سبق لمجلة الهدف أن خصصت ملفا قيما في عدد شهر نيسان/أبريل الماضي لنفس الموضوع بعنوان «صراع الهيمنة والقوة» تضمن مقالات غنية بالمعطيات والتحاليل الرصينة، لذلك سنقتصر في هذه الفقرة على الإشارة فقط للآفاق المحتملة لهذه الحرب الباردة الجديدة، وتموقع الأقطار العربية وفق هواجسها الأمنية وحاجاتها الضاغطة والهوامش الضيقة المتاحة لها.

أول ما ينبغي التأكيد عليه هو أن هذه الحرب ما زالت في بدايتها، فلا أوكرانيا ولا حتى الاتحاد الأوروبي نفسه يستطيع اتخاذ قرار مستقل بوقفها، لأن الإدارة الأمريكية أصبحت متحكمة أكثر من ذي قبل في الحلف الأطلسي، وما دامت تعتبر هذه الحرب مصيدة لروسيا وفرصة لاستنزاف قدراتها العسكرية والاقتصادية وإلحاق الهزيمة بها في النهاية وتغيير نظامها كما حصل للاتحاد السوفياتي سابقا، فهي تعمل بكل الوسائل على إطالة حرب أوكرانيا لأطول مدة ممكنة ولا يهمها لا عدد الضحايا ولا حجم الخسائر، فهي تراهن على ايجاد بديل للغاز الروسي المصدر لأوروبا على المدى المتوسط، وإعادة بناء الجيش الألماني، والدفع بالمزيد من المرتزقة للأراضي الاوكرانية. في المقابل هدد بوتين بتغيير هدف العملية العسكرية الروسية في حالة تكثيف الحلف الأطلسي لتواجده العسكري بأوكرانيا، بمعنى استعداده لمواجهة مباشرة مع الحلف الأطلسي نفسه وتدمير دولة أوكرانيا، إذا اضطر لذلك.

على ضوء هذه المعطيات، تبرز التساؤلات التالية:

- هل ستتمكن روسيا من تحقيق أهدافها والصمود في مواجهة العقوبات الاقتصادية القاسية التي فرضت عليها، علما أن ناتجها الداخلي الخام قد تراجع بنسبة 4% في نهاية الفصل الثاني لهذه السنة، حسب الإحصائيات الرسمية ويتوقع أن يبلغ 7% في نهاية السنة؟

- الى أي مدى ستتحمل بلدان الاتحاد الأوروبي تكاليف وتداعيات أزمة الطاقة والارتداد السلبي للعقوبات المقررة على روسيا؟

- هل ستظل الصين ملتزمة باتفاق الشراكة الاستراتيجية مع روسيا ومواجهة الضغوط الأمريكية والأوروبية عليها؟

- هل ستظهر وساطات جديدة وجدية يمكنها الوصول إلى حلول وسطى مقبولة من الطرفين روسيا والغرب لتفادي انزلاقهما إلى مواجهة مباشرة وشاملة قد تترتب عنها نتائج كارثية على العالم كله؟

المؤكد أنه مهما كانت نتائج «معركة أوكرانيا»، فالنظام الدولي بعدها لن يكون كما قبلها، والمأمول هو التحول إلى نظام عالمي جديد ومتوازن يضمن حقوق جميع الشعوب في الحرية والتنمية والعيش الكريم.

البلدان العربية، وبحكم صراعها التاريخي مع المراكز الاستعمارية الغربية لا خيار منطقي لها سوى التموقع في الجبهة المعادية للغرب، خاصة وأنه المسؤول عما لحقها من احتلال لأراضيها، وتقتيل للملايين من سكانها، ونهب مستمر لثرواتها، لكن الأمور أكثر تعقيدا مما تبدو، لأن الأنظمة الحاكمة والنخب المتنفذة في هذه البلدان تستمد مقومات وجودها واستمرارها في احتكارها للسلطة والثروة من هذا الغرب نفسه. على الأرجح، إذا توسعت الحرب الباردة الجديدة، ستتموقع الأنظمة الرجعية والمطبعة سريا وعلنيا مع الكيان الصهيوني الاستعماري مع التحالف الغربي الإمبريالي، وفي أحسن الأحوال إذا تمت تصفية الأجواء بين البلدان العربية في ظل عودة محتملة للجامعة العربية، قد تعلن الحياد وعدم الانحياز تمسكا بالحد الأدنى من السيادة الوطنية.

بالنسبة لأطراف محور المقاومة الاختيار واضح، فهي مع من يساند مشروعها القومي التحرري الهادف

لتحرير فلسطين واستعادة شعبها المقاوم لحقوقه التاريخية وتحقيق أهداف وانتظارات الشعوب العربية في الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية والوحدة العربية، وهي واعية بأن روسيا الحالية ليست هي الاتحاد السوفياتي السابق، ولكن دورها الدولي واستراتيجيتها تتقاطع مع مصالح شعوب دول الجنوب، وخاصة مع مصالح وتطلعات الشعوب العربية.

خلاصات

بعد مرور حوالي ستة أشهر على بداية حرب أوكرانيا، وتراجع مكانتها حتى في الإعلام الغربي، يتبين أنها مجرد حلقة في مسار حرب عالمية باردة بين المحور الغربي الإمبريالي المدافع عن استمرار أحاديته القطبية، وبين المحور الأوراسي الهادف إلى إنهاء عصر السيطرة الغربية وإرساء قواعد نظام عالمي جديد. مثل الحرب الباردة السابقة ستعرف هذه لحظات صدام عنيف، وفترات هدوء نسبي، والنتائج المحتملة هي:

- تراجع نفوذ وتأثير الغرب على العالم وعلى المؤسسات الدولية، مما يفتح المجال مستقبلا لإصلاح هذه المؤسسات ودمقرطتها وفق موازين القوى الجديدة.

- تراجع دور الغرب يعني بروز نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب والقوى ويستند إلى نظام اقتصادي جديد لا يحكمه الدولار الذي لن يبقى عملة عالمية.

- بروز أقطاب جهوية سينهي عصر المركز والأطراف، ويفتح فرص جديدة لتنمية بلدان الجنوب، وفي هذا السياق ونظرا للبعد الاستراتيجي للمنطقة العربية، بإمكان دولها إنهاء الصراعات بينها وخلق مجموعة جهوية متكاملة ومنسجمة خدمة لشعوبها وحفاظا على سيادتها ومستقبلها.

- التنظيمات السياسية والقوى المناضلة عموما بالمنطقة العربية يمكنها داخل أقطارها وعلى المستوى الجهوي تشكيل جبهات اجتماعية وكتل شعبية لتساهم كل من موقعها وحسب امكانياتها في تحقيق المشروع النهضوي العربي.

- التحولات المناخية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية على الشعوب ستفرض على الدول والمؤسسات الدولية إعطاء الأسبقية والأهمية للبيئة وحمايتها ودعم التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر ■

هل ما زالت أمريكا اللاتينيّةُ الحديقةَ الخلفيّةَ للولايات المتّحدة؟

اسحق أبو الوليد. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ فنزويلا

«إنّ المهمّة المباشرة لنا الآن هي تطويرُ الرأسماليّة في كولومبيا؛ لأنّنا لا نستطيع الانتقال إلى مرحلة أخرى قبل القضاء على الإقطاع في كولومبيا، وحلّ مسألة الفلّاحين وتوزيعِ الأراضي وتطوير الإنتاج الزراعي، وسنعمل من أجل فتح حوار مع الولايات المتحدة دون أن نستثني أحدًا، وأن يضمّ الجميع؛ لأنّ في ذلك مصلحة مشتركة للولايات المتّحدة، وكل دول القارة» من خطاب الفوز للرئيس الكولومبي الرفيق غوستابو بيترو.

في السابع من شهر آب الماضي أقسمَ الرئيسُ الجديدُ لكولومبيا، غوستابو بيترو، اليمينَ الدستوريَّ مدشّنًا عصرًا جديدًا لكولومبيا، بل وللقارّة اللاتينيّة، التي خضعت لحكم اليمين الرجعيّ المحافظ منذ أكثرَ من مئتين عام؛ أي منذ انقلاب خوسي انطونيو بايس وسنتاندير، أهم القادة العسكريين ورفاق بوليفار في حرب التحرير من الاستعمار الإسباني، على المحرّر سيمون بوليفار، وإنهاء حلمه بإقامة كولومبيا الكبرى، وتكريسهم للنزعة الرجعيّة الانفصاليّة القطريّة الإقطاعيّة، التي شكّلت أحد أهمّ مداخل الولايات المتّحدة ومسالكهم للسيطرة على القارّة اللاتينيّة بأكملها، واعتبارها ملكيّةً خاصّةً لها وحديقتها الخلفيّة.

المحرّر سيمون بوليفار، صاحب النظرة الاستراتيجيّة الثاقبة، كان قد حذّر من نوايا الولايات المتّحدة ومن خطتها واستراتيجيّتها المتعلّقة بالقارّة اللاتينيّة، ومن أطماعها فيها، وقد عبّر عن ذلك بعبارات واضحة وحاسمة. ففي هذا السياق قال: «مسكينةٌ هي المكسيك كم هي بعيدة عن الله، وكم هي قريبةٌ من الولايات المتّحدة»؛ مستشرفًا الأطماع الجغرافيّة للولايات المتّحدة بأراضي هذا البلد الحدوديّ معها، التي لم تتأخّر في غزو شماله، واقتطاع مساحات واسعة منه وضمّها لولاية تكساس التي أصبحت معظم أراضيها هي أراضٍ مكسيكيّة. وأيضًا أدرك بوليفار مبكّرًا الطبيعة العدوانيّة للولايات المتّحدة، بل انفرد في هذا الإدراك، من أنّها «ستغرق شعوب القارّة بالدماء باسم الدفاع عن الحريّة والديموقراطيّة»، والواقع أثبت أنّها لم تُغرق بالدماء شعوب القارّة فقط، بل كلّ شعوب العالم، وأخذت تهدّد الوجود البشريّ نفسه؛ بسبب مخزونها الهائل من القنابل الجرثوميّة والنوويّة وتلويث تجاربها ومصانعها للطبيعة والبيئة.

أمريكا اللاتينيّة، كما وطننا العربيّ؛ أحكمت عليها الولايات المتّحدة، بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية، قبضتها الحديدية لنهب وسرقة ثرواتها، من قبل الاحتكارات ومتعددات الجنسية ونصّبت أنظمة ديكتاتورية رجعية

وفاشية؛ مارست أقسى أنواع الاضطهاد والبطش بحق شعوبها، التي لم تكف عن النضال وتقديم التضحيات لإسقاط حكوماتها العميلة والتابعة للمركز الإمبريالي، وأخذت تتسارع خطوات شعوبها للإفلات من النير الإمبريالي، الذي تحررت منه كوبا ونيكاراغوا في زمن عالم القطبين، ولحقت بهم فنزويلا في بداية زمن القطب الأمريكي الأوحد؛ عندما أطاح القائد الراحل هوغو شافيز بحكم اليمين التابع للولايات المتحدة في أهم دولة نفطية وللمواد الخام في القارة.

لقد وصف فيدل كاسترو انتصار الثورة البوليفارية في فنزويلا، بأنه حدث تاريخي وأنه نقل مركز الثقل الثوري في القارة اللاتينية من كوبا إلى فنزويلا التي «سيعتمد على نجاح الثورة فيها مصير العملية الثورية في كل القارة، بما فيه كوبا».

الولايات المتحدة هي أيضا استشعرت مبكرا «الخطر الاستراتيجي» للثورة البوليفارية ولمفجرها وقائدها الرئيس الراحل هوغو شافيز، وأخذت تتآمر عليهما وتدعم وتحصن حلفائها في القارة، وخاصة في كولومبيا التي وصفها شافيز «بإسرائيل أمريكا اللاتينية»، بسبب دور نظامها وحكوماتها منذ عشرات السنين في خدمة الاستراتيجية الاستعمارية للإمبريالية الأمريكية، مما جعل منها المتلقي الثالث للمساعدات والدعم الأمريكي بعد الكيان الصهيوني ومصر، وأعُلن لاحقا عن وجود سبعة قواعد أمريكية في أراضيها بحجة «مكافحة عصابات المخدرات». في الوقت نفسه؛ تم توثيق العلاقات الكولومبية التجارية والأمنية مع الكيان الصهيوني؛ ثاني أكبر شريك اقتصادي بعد الولايات المتحدة، الذي عزز أيضا حجم صناعاته العسكرية في كولومبيا من أجل تمكينها من مواجهة الخطر الذي تمثله عليها فنزويلا، كما صرح ليبرمان خلال جولة قام بها للقارة في أواسط العام 2009، شملت كل من الأرجنتين والبرازيل. وأيضا لعب الكيان الصهيوني دور مباشر في الحرب الداخلية، بدعمه الأمني والعسكري للجيش الكولومبي في حربه على القوى الثورية المسلحة وفي تدريب وتأهيل عناصر النخبة من الجيش الكولومبي داخل الكيان ومشاركة بعضهم في مهام مشتركة في فلسطين المحتلة؛ ضد المقاومة والشعب الفلسطيني في إطار ما يسمى التعاون المشترك بين الطرفين.

من هنا يأتي انتصار اليسار الثوري في كولومبيا ويسار الوسط في كل من الشيلي والبيرو وصمود الثورات الاشتراكية، في كل من: كوبا ونيكاراغوا وعودة اليسار الثوري الى بوليفيا، واحتمال عودة اليسار الإصلاحي إلى كل من البرايل والإكوادور، ووجود حكومة متمردة على البيت الأبيض في المكسيك واليمين الإصلاحيين في الأرجنتين؛ يدلل على خروج معظم أنظمة القارة من القبضة والهيمنة الأمريكية والسير الجدي والحثيث في طريق تثبيت الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية.

إن الولايات المتحدة التي لم تخف الأهمية الاستراتيجية للقارة، منذ أن أطاحت بالرئيس اليساري الشيلي المنتخب سلفادور الليندي وتسليم الحكم للجنرالات الفاشين الموالين لها؛ فقد صرح في ذلك الوقت وزير الخارجية هنري كيسنجر أن «أمريكا اللاتينية، حديقتنا الخلفية، لا تكمن أهميتها للولايات المتحدة فقط في المجال الاقتصادي، بل من أجل تثبيت قيادتنا للعالم، لأننا إن لم نحقق السيطرة على حديقتنا الخلفية لن نستطيع أن نفرض أنفسنا لقيادة للعالم؛ إنها أهم مجال حيوي لنا». أما أوباما؛ فقد صرح عندما انتخب كرئيس في المرة الأولى «إن الخطأ الاستراتيجي لبوش أنه عندما ذهب للحرب في أفغانستان والعراق؛ ترك فراغا كبيرا في القارة ملأته الثورة البوليفارية وشافيز، وعلينا أن نستعيد مواقعنا ونفوذنا من جديد». ولكن وبما أن التاريخ لا يعود إلى الوراء، وشعوب أمريكا اللاتينية وقياداتها أصبحت اللاعب الرئيسي في تحديد اتجاه عملية التطور، التي تسير عكس ما تشتهي الرياح الأمريكية، وتنسجم مع طموحات ومصالح العمال والكادحين والفقراء الذين تم حرمانهم وتهميشهم عبر قرون؛ يؤشر إلى أن الولايات المتحدة ستكون مجبره على التعامل مع الواقع الجديد، على أمل وقف التدهور لنفوذها واحتواء ما يمكن احتوائه للتخفيف من حدة «العداء» لمصالحها؛ مراهنة في ذلك على نفوذها الاقتصادي الذي ما زال هو الأكبر والاشمل؛ نتيجة لعقود، بل قرون من التبعية لاقتصادها، ولكن ليس على أرضية «الحديقة الخلفية» التي أطلقت عليها كولومبيا رصاصة الرحمة، في ظروف دوليه متسارعة التطور؛ تفقد فيها الولايات المتحدة لنفوذها وهيمنتها عالميا، لصالح عالم متعدد الأقطاب كما حلم به الرئيس الراحل شافيز وعمل على تحقيقه.

غالي شكري: التُّراث والثورة

شغلتني قضيّةُ التراث منذُ بداية حياتي الفكريّة تقريبًا... بهذا افتتح د. غالي شكريَ مقدّمةَ كتَابه: التراثُ والثورة، حيثُ شغلته هذه القضيّةُ على مستويين؛ الأوّل على مستوى الفن، والثاني على الصعيد الاجتماعيّ والحضاريّ، خاصّةً وأنّ علاقةَ الفنّ بالتراث من القضايا القديمة التي واجهت الأدب العربيّ الحديث، منذُ أواخر القرن التاسع عشر، وخلالٍ القرنين العشرين والحالي. وكانت قد اتّخذت هذه المواجهةُ صورةً حادّةً مع أوائل الخمسينات؛ حين ظهور حركة الشعر الحديث، واتّهمها السلفيون بمعاداةِ التراث القديم، لمجرّد أنّها خرجت على العمود الخليليّ؛ خروجًا نسبيًّا، حيث اقترنت هذه الفترةُ بالنشاط السياسيّ الموفور لدعاة الفكرة الإسلاميّة المتطرّفة والقائلة: ألّا مستقبل للأمة العربيّة إلا إذا عادت إلى النبعِ الأوّل في الإسلام.

طبعًا، قبل هذه المرحلة بعشرين سنةً أو يزيد، كانت معاركُ ضارية بين المُجددين والمُحافظين في الفكر العربي، وكان التراثُ المحور الأساسي في هذه المعارك. وقد برز في تلك الفترة شخصيّات مثقفة ومفكرة على هذا الصعيد، كان أبرزهم: طه حسين وسلامة موسى وتوفيق الحكيم وحسين فوزي، فأولئك الذين أخصبوا الحياة المصريّة أوّلًا، ثمّ العربيّة بالحوار الخلّاق بين التراث والعصر.

يقول «شكري» لم تكن الفكرة العربيّة آنذاك من الأفكار المحوريّة القادرة على الجذب والاستقطاب، خاصّةً وأنّ الفكرة المصرية طغت عندهم، أو كانت تعني مواجهة الفكرة العربيّة. لكنّهم آثروا الحياة بما قدّموه في ظل تطلّع بعضهم الواعي أو تماهي بعضهم أو انبهاره في الحضارة الغربيّة، وعليه غالى بعضهم أو جلّهم في نقد التراث على طريق نفيه كاملا.

أكّد «شكري» في كتابه، أنّ الفكر الثوري قد تخلّف زمنًا طويلًا في مواجهةِ هذه القضيّة؛ ففي زمن المراهقة الفكريّة ظلّ يرفض التراث جملةً وتفصيلًا؛ شكلًا ومضمونًا. وفي مرحلة تالية أصيب بحساسيّة مرضيّة، خجل معها من مجرّد الاقتراب من أسوار القضيّة. وفي مرحلة أخرى اتّخذ موقف رد الفعل؛ فانكب يُسقط على التراث أفكاره الخاصة، فلم يستطع رؤية «واقع التراث»، وإنّما اتّخذ من بعض أعلامه وحوادثه «شواهد» على صحّة فروضه آنذاك. لقد عدّ هذه المواقف غيرَ مُشكّلة للرؤية الصحيّة والصحيحة للتراث... فرفض التراث على إطلاقه؛ عملٌ طفوليّ، لا علاقة له بالثورة أو الفكر الثوري، بل هو من أحد الجوانب انحرافٌ حقيقيّ عن معنى الثورة والعمل الثوري، وكذلك الموقف الخجول أو المذعور من مناقشته، فإنّه يتركُ الميدانَ خاليًا للرجعيّة، وينشدُ الاستسلامَ بتجاهل المعركة، والموقف الحماسيّ المُفرط في المبالغة، يوقع بأصحابِهِ في فخاخٍ صعبة.

إنّ الثوريين العرب مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى بالدخول الشجاع في معركة التراث، ليس كونها مفروضة فحسب، بلّ لأنّ «الثورة» العربيّة لا تستكمل مقوّمات وجودها بغير تراث: يحميها ويغذّي بقاءها■

"مَوَّالُ شَمْس"

تـحويلُ سِيرةٍ ذاتيَّةٍ، وسِيرٍ غَيْرِيَّةٍ، إلى رواية جَمْعِيَّة

عبد الرحمن بسيسو. شاعرٌ وكاتبٌ فلسطينيٌّ/ سلوفاكيا

تقعُ روايَةُ «مَوَّالُ شَمس»(1)؛ وهي الأولى للكاتب الرِّوائي تَوفيق وصفي، في نحو 440 صفحة مِنَ القطع المتوسط، وتتزَيَّا بغلاف زَيَّنته لوحة للفنان التشكيلي الفلسطيني حسني رضوان، وغلاف صَمَّمه الفنان شربل إلياس. ولئن كانَ الكاتبُ، وهو نفسُه الرَّاوي على مدى السَّرد، إلاَّ باستثناءات نادرة توحي بتمايزه، قليلا، عَنهُ ، قد حَرِصَ على أنْ يُنَوِّهَ، في تَوطئَةٍ رأها ضَروريَّة للقارئات والقارئينَ، على أنَّ روايتَهُ «قد تبدو سيرة ذاتية، بالرَّغم منَ كونِها تتمحورُ حول امرأة اسمها شَمْس»(2)، فإنَّ هذه الرِّوايَة، وبالرَّغم من كونِها كذلك، سرديَّةٌ فلسطينيَّةٌ صُغرى لا تنقطِعُ، بأيِّ حال عنِ السَّرديَّة الفلسطينيَّة الكبْرى، وإنَّما تُكمِلُها بالتَّركيز على تفاصيل جَوهريَّة،تُضيئها وتُعَزِّزُ صدقيَّتها الحياتيَّةِ والوجوديَّة، فيما هي تَسْرُدُ، كما يُفصِحُ الرِّوائيُّ مُتساوقًا مَعَ إفصَاحِ روايته، «حكايَةَ جيلِها (أي جيلِ شمْسِ)، وجيلنا الذي عَاش رجالُهُ ونساؤه مرحلةً فاصِلةً من تَاريخنا الجَمْعِيِّ، تركزتْ في لحظةٍ حاسِمَةٍ، كان لِهَا ما بِعدَها»(3).

ولهذا الإفْصَاحَ التَّمهيديَّ أنْ يُهَيِّئَنَا لتلقِّي حكايَةٍ، هِي «حكايَةُ شَمْس» الضَّافرةُ في إهَابِها سَلاسِلَ حكايات تتداخلُ وتَتَشَابَكُ، ولا تَكُفُّ خُيوطُها السَّرديَّة عَنَ تبادُل التَّأثير والتَّأَثُّر، وعن الإسهام، بِفاعليَّة رؤيَويَّة وجماليِّة، في بِنْيَنَةِ الروايَة، وفي بلورة رَؤيَتها الكُلِّيَّة للعالَم، وذلك عبرَ تحديد عناوينَ ومُحتوِيات فُصُولها البالغة اثنين وأربعينَ فصلا، ينضافُ إليها ما يُمكنُ اعتباره فصلا آخر مَن فُصُولها، وهُوَ، في حدِّ ذاته، خاتِمَةٌ وبدايَةٌ وخُلاصَةُ خلاصَات أسفرتْ عنهَا تجارب أفراد انصهرت في تَجربَةَ جمعيَّة أرادَ الرِّوائيُّ الذي هو نفسُه الرَّاوي، وأَوَّلُ شخصيَّتين رئيستَين في الرِّوايةً، إعادة إضاءَتها بسطوعٍ وجلاء يَسْعَيَانِ إلى قولِ الحَقَائق التي أدركَها، بتَبَصُّرٍ تَأمُّليٍّ عميق، وإلى فَتْحِ السَّرديَّةَ الفلسطينيَّة، واللّبنانيَّة أيضا، على أزمنَة ستأتي، وذلك بدلالَة العنوانِ التَّساؤليِّ الأخير: «أفْضَلُ أخيرٌ أم سرديَّةٌ أخرى؟»، مقرونًا بعنوانٍ فرعيٍّ: «جُنُوحُ شَمس وتشظيات جسد»، وهُو العنوانُ الذي يُقدِّمُ نفسَه كاستعارَة مُوسَّعَة تَفتحُ السَّرديَّة التي أتْمَمنا قرأتها، للتَّو، على قراءاتٍ وتأويلاتٍ تَصِلُ كُلَّ خاصٍّ بكُلِ عام، وتوازي سيرة «شَمْس» وسيرة عاشقها المُولَّه «ناجي»، على سيرَ عشراتَ الشَّخصيَّات الرِّوائيَّة، الأُنثويَّة والذكوريَّة، العديدة، والمُتنوِّعَة الخصَائص الهُويَّاتيَّة، والمِلاَمح والسِّمات وتجليَّات السَّلوك، لِتَضْفُرهَا، جَميعا، بسيرِ آلاف «الشَّموس»، و«النَّواجي»، وُسِيَر عُشاق «فلسطينَ» وعاشقاتها النَّاذرينَ والنَّاذراتِ أنفُسَهُم وأنفُسِهنَّ، وكُلٌّ بطريقته وبحسبِ قُدرَته، لإعادتَها إلى نفسها، عبر تَحريرِها من الاحتلال الصُّهيونيّ العُنْصُريِّ الاستعماريِّ الاستيطانيِّ المُتَوحِّش، وإزالة القناع الاسْميِّ الزَّائف الذي ألقاهُ هذا الاحتلالُ، بالتَّزوير والادِّعاء والاستلاب والإرهاب المُتَوحِّش والتَّطهيرِ العرقِيِّ والقهْر، على وجهها، إذْ غافِل التَّاريخ الإنسانيَّ الحضاريَّ الحَقّ، وأسْمَاهَا، في لَحظَةٍ يأبى هذا التَّاريخُ انتسابَها إلى لَحَظاتِه: «إسرائيل».

* * *

تُقَدِّمُ «مَوَّالُ شَمس» تَجلِّياً مُميَّزاً لكيفيَّة تَحويل سيرةٍ ذَاتيَّة يرويها صَاحبُها بصَوته ضَافراً إيَّاهاً بمجْموعَة كبَيرةٍ مِن السِّيرِ الغَيريَّة المرويَّة بصوتِه أيضا، ودائماً وِفْقَ رؤيَته الخاصَّة للأشخاص الآخرينَ وتجليات سُلوكهم وأشكالَ استجاباتهم للتَّحدِّيات التَي تُواجههم كأفراد مُتعدِّدي الخَصَائص والسِّمات، ومُكوِّنَاتِ الهُويَّاتِ، والحاجاتِ، والأحلام والتَّطلُّعات، وينتَمونَ، كلٌّ بطريقته ووفق حاجته، وبما يستجيبُ لمُكوِّنَاتَ هُويَّته القائمَة، أو المُتَطلِّع إليها، ومُحَدِّدات رؤيَتَه الواضحة، أو الغامضة، لذاته وواقعه وعالمه، إلى مجموعَة، أو جَماعَة، أو شَعب، أو أمَّة، إلى سَيْرةٍ جمْعِيَّة تُشارِفُ حُدود الفَهْمِ اللّوكاشيِّ، المُعَدَّل منَ قِبَلنا، قليلاً، ليستجيبُ لشروطِ الواقِعِ الحياتيِّ الوجوديِّ الذي أنتج هذه الرِّوايَة كسيرة جَمعيَّة لأشخاص هُمْ، في أعَمِّهِم الأغلب، لاجئون فلسطينيون، ووطنيُّون لبنانيُّون، ومُهَجَّرونَ مُقْتلَعونَ من بيوتِهم وأوطانهم، وبرجوايونَ صغار، ومُثقَّفونَ قلقُونَ، شاكُّونَ ومُتسائلونَ، ومُتَمرِّدون ومأزومون، للروايَة كـ«ملحَمَة برجوازيَّة»(4).

تَدورُ أحداث هذه الرِّوايَة: «مَوَّالُ شَمس»، على محورَ رئيس يَضْفُرُ محورين ويجعلُهما مُلتحمينً على مدى صيرورةَ السَّرد الروائيِّ؛ وما هذا المحورُ المزدوجُ والمُلتَحمُ إلا مِحْوَرُ العلاقَة المُتشعِّبَة، والمُفعَمة بالتَّوتُّر الدِّرامِيِّ الدَّاخليِّ، والخارجيِّ، النَّاجِمِ أوَّلُهُما عنِ الشَّغَف

جدارية في غزة

العشقيّ الغامض القائم على نحو تبادليّ مكبوح عن التّجلّي في الواقع الموضوعيّ كعلاقة عشقيّة صائرة وقابلة للاستمرار، أو مُفصَح عنْه، ليُكبَحَ من جَديد، بين «شمس» و«ناجي»، وبين كُلّ منْهُما بمفرده، وبين كليهما معًا، والواقع المُتقلّب، والضّاري، الذي تَجري فيه أحداث الرّواية، فيما يَنْجمُ ثانيهما وفي تَواشج مُتصل مع أوّلهما، عن التّحدّيات الحياتيّة والوجوديّة التي يُمْليها هذا الواقع، التّهديديّ القهري النّاجم عن تواصُل الحرب الإسرائيلية العدوانيّة الاستعماريّة التّوحّشيّة على فلسطين ولبنان، وعلى غيرهما من «بلاد العرب»، من جهَة أولى، والمُقاوم بإصرار شعبيٍّ فلسطينيٍّ ولبنانيٍّ وعربيٍّ وإنسانيٍّ لاجتراح نضال تَحرُّري مُتشعّب الحُقول والمجالات والأنشطة، من جهَة ثانيَة، على هذيْن العاشقَين المقهورَين والمُنتفضيْن في وجه القَهر، سَويّة أو بانفراد، وعلى غيرهما من «سُكّان الرّوايَة» من شخصيّات شبه أساسيّة، وأخرى ثانويّة، أو عابرة، استوجبَ إسهامُها، الفاعلُ أو المُنْفعلُ، في صُنْع حدَث مُعيَّن، التفت السّاردُ، أو غيره من شخصيّات الرواية المسهمة في تحفيز السّرد، إليه، أنْ توجَدَ على هذا النّحو الثّانويّ، أو العابر، بالرّغم من انطواء أغلبها على بذرة شَخصيّة روائيّة حَيويّة، قابلة للإنضاج والبلورة، ليس بالضّرورة في هذه الرّواية، وإنّما في أكثر من روايَة لاحقَة.

وثَمّةَ فُروضٌ عديدَةٌ أصّلتْها مُعطياتُ قراءات مُتكرّرة تباعدت أزمنتها، وتواكَبتْ، في كُلّ حينْ، مع تحليلات نَصّيّة مُتعدّدة المداخل ومُتشعّبَة الإجراءات، لهذه الرّوايَة، أحسبُ أنّهُ من المُلائم وضْعَ ما يتعلّق من هذه الفرُوض ببنْيَة الرّوايَة الكُلّيّة أمام تبصُّر القارئات والقارئينَ تحفيزاً لهُنّ ولهُم على قراءاتها، كتمهيد ضروري لتوخي إسْهامهُنّ وإسهامهُم الخلّاق، في التّبَصُّر التّفاعُليّ في ما ستقدّمه مُقارباتنا النّقديّة التي نتوخّى أنْ تكونَ شاملة، ومُتكاملة، لتُسْهم في تحقيق قراءات مُستقبليّة، وتأويلات، ذات ثراء معرفيّ، وإمتاع جماليّ، لهذه الرّوايَة الفريدة، وذلك بالرّغم ممّا اعْتُورها منْ هنات بنائيّة، أو أخطاء في الصّوغ، أو التباس في الإحالة، في هذا الموضع السّرديّ أو ذاك، وهي في كل حال هنات وأخطاء والتباسات قليلة، قابلةٌ للإدراك، والتّصْويب، فلا تَكادُ تُحْسبُ بالرغم من تأثيرها السّلبيّ على سلاسَة القراءة، وعلى وُضوح الانعكاسات القبليّة والارتجاعيّة المُتبادلة، والنّاجمة، أصلاً، عن اعتماد الروايَة أسْلُوباً مُمَيّزاً في بناء الشّخصيّات الرئيسة، وشبه الرئيسة، بل والثّانويّة أيضاً، وفي تجلية خلفيّاتها ومُكَوّنات هُويّاتها، بحيث لا نَعْرفُ جوهَرَ هُويّات، ولا نُدركُ مُسبّبات سُلوك، عديد منْها، إلّا بعد قراءة السّطر الأخير من الرّواية.

يَتعلّق أوّل فرض تتوجّبُ إضاءَتُه بالزّمن: زمن السّرد والزّمن الروائي. فيما يتعلّق الثّاني بالدّورات السّرديّة التي تُشكّل، في تداخُل تفاعُليّ، البنيَة السرديّة الكُلّيّة للروايّة. أمّا الثّالث، فيتعلّق بالطبيعة النّوعيّة لهذه الرّوايَة، أو بالنّوع الرّوائيّ الذي تنتمي إليه في إطار انتمائها إلى الرّوايَة كجنس أدبيّ جامع. أمّا رابعُ الفُروض الأساسيّة، فيتعلّق بأمداء التّوازن القائم ما بينَ الواقعيّ والمُتخيّل والذي يبدو أنّ الروايَة قدْ سَعتْ إلى إحكام إقامته في سياق استجابتها للكشوف السّرديّة التي وجدتْ نفْسَها مُلزَمَة بكشف أبعادها، وللرسائل الرؤيَويّة والجماليّة التي توخّت إيصالها لقارئات وقرّاء مُفترَضين. وثمّة فروضٌ أخرى تتعلّقُ باللّغة والأسلوب، وبآليات السّرد وتقنياته الأسلوبيّة، وببناء الشّخصيّات، وبالعلاقات القائمة بين الشّخصيّات والأحداث، وبطبيعة العلاقة القائمة بينَ أيٍّ منهما، وبينهما معاً، بالأزمنة والأمكنة (أي بالزّمكانات الرّوائيّة)، وغير ذلك من فُروض تفصيليّة ذات صلات صميميّة بما أوردناه من فروض، سيتوالى الكشفُ عنها، ومناقشتها، مع توالي أقسام المُقاربة التّحليلية النّصّية النّقديّة التي نَفتتحُها بهذا القسم التّمهيدي.

* * *

تبدأُ الرِّوايَة بـ «خبر صَغير» يُعَنْونُ فصلها الأوَّل؛ ولم يكُنْ هذا الخبرُ، المنشورُ في «مُربَّع صغير» في إحدى الصُحف اللبنانيَّة التي شرعَ «ناجي هادي» في تصَفُحها في مكتبه في مَجلة فلسطينيَّة يَعْملُ مُدَققا لُغَوياً فيها، إلَّا خبراً عُنوانُهُ «مصرع الرَّائدَ شِمس»؛ ولم يُلفِت ناجي فيه إلا الاسم: «شمْس»، الذي لم يكن قد قرأ عنهُ أو سمع به، كرائد، أو كقائد عسكريٍّ من قبلُ، فيما هُو يَحفظ الاسمَ عن ظهر قلبٍ لكونه اسم معشوقته التي تركها في بيروت يَومَ الترحيلِ القسريِّ لقوات المُقاوَمَة الفلسطينيَّة عنها في غضون الثلث الأخير من آب (أغسطس) من العامَ 1982. وهو الأمرُ الذي حفَزهُ، تحفيزاً وجدانيّاً على الأغلب، على استجلاء حقيقة هذا الخبر الصَّغير، ليتبيَّنَ لنفسه، وليُبيِّنَ لنا كقرَّاءَ لروايَته، عُقبَ إعلامنا قراءته تذييل الخبر الذي يَقول إنّ «القائد القتيل امرأة» (5)، وعُقبَ إخبارنا ما أسفرَ عنه استقصاءُ إجراهُ وزميله في المجلة الرَّسام «شوقي» مع زميلة لهما في المجلة نفسها، هي «زهيَّة» ابنة خال «شمس» القاطنة مع أمِّها «أم حَلوم» مخيَّم شاتيلا»، أنّ «الرَّائد شمس» هو نفسُه «شمْس» التي يعرفانها عن كثب؛ إذْ أكدتْ لهما «زهيَّة»، بموجب خبرٍ تلقته من أهلها قبل يَومين أنّ «شمْسَ قد ماتت» (6)، وأنَّ الرِّوايات المُتداولة بشأن مقتلها كثيرةٌ، ومُتَباينةٌ، فثمَّة رواية تقولُ إنّها قُتلت، بمسدسها، مساعداً لها حاول قتلَها، ثمَّ حاولت الفرار من «عين الحلوة» قبل أنْ يتمكّنَ أهلهُ من قتلها، وثمَّة من يقول إنّهم «أطلقوا على سيارتها قذيفة آر بي جي» (7)، و«رصاص كثير» (8)؛ «فتشوّهَت ملامحها وتفتّت لحمها» (9)، وثمَّة من يُؤكدُ أنْ «غُموضاً يكتنفُ موتها» (10). ومَفجُوعاً بإيجاز زهيَّة القاسي، يُسارع ناجي بإبلاغ صديقه «شوقي»، أنّه سُيهاتفُ صديقهما «أمير» الذي يرأس تحرير مجلة فلسطينيَّة تصدر في نيقوسيا، ليُبْلغَهُ هذا الخبر الفاجع، الذي «سيحزنه كما أحزننا» (11)؛ لأنَّ «ثمّة ما نتشارك فيه إزاءَ شمس» (12). ومفجُوعاً، كما ناجي وشوقي، بتأكد خبر مَقتل «شمس» التي عرفها في إطار تجاربَ عمل حيويٍّ عديدة ومُشتركة، فأعزَّها وقدَّرها وأثنى على جدِّيَّتها وصدْقيَّتها، ينتهي أميرُ إلى ترديد العبارة: «جيفارا ماتَ ولا جدال» (13)، ويدعو ناجي إلى المَجيء، مساءً، بصحبَة شوقي، إلى منزله، ليكونَ هُو، وبصحبته زميلهم «يونس»، في انتظارهما، وبصُحْبَة سيرة «شمس» وموَّال شمْس الذي أخذهَا التشبُّث به، أو رُبَّما الكفُّ عَن غنائِه، إلى هذا المصير المأساويِّ الفاجع.

ما إنْ أتى «ناجي» وبصحبته «شوقي»، إلى منزل «أمير»، وجُلوس ثلاثتهم في الشرفَة حيث كانَ يجلسُ «يونس»، يَكونُ المُغلَّف الذي جاءَ به ناجي ليَضعَهُ فورَ وصوله على «الطاولة التي تتوسَّطُ الشرفة» (14)، مُثيراً بهذا فُضول «يونس» الذي تساءَل عن مُحتوياته، ليُسارعَ، من ثمَّ، إلى فتْحه، بإيعازٍ من ناجي، ليكتشفَ، كما «شوقي» و«أمير»، أنّه مُغلَّف صُور وأوراقٍ ورسائل احتفظ بها «ناجي»، وهي تتعلَّق بشمس وبجانب أو آخرَ من جوانب التّجارب التي انخرطتْ في خوضها بمشاركة آخرين عديدينَ، يكونُ هذا المُغلَّف قد تحوّل إلى مَكنز محفزات لانطلاق السَّرد الرِّوائيِّ، فيما تكونُ الشرفَة الكائنة في «بيت أمير»، في نيقوسيا، قد صارت إطاراً مكانيّاً لانطلاقه، والمساءُ النيقوسيُّ الحارُّ حيِّزاً زمانيّاً لصيرورته وتوالي انبثاقاته، بينما يكونُ أربعَة الحاضرين الآنَ في الشرفَة، في ذلكَ المساء غير المُحَدَّد توقيتهُ بدقَّة، وهُم: «ناجي»، و«شوقي» و«يونس»، ومُستضيفُهم «أمير»، أربعة شخصيَّات روائيَّة تتهيَّأ لسُكنى «بيت الرِّوايَة» الجاري بناؤهُ، فيما هي مرشحة، بالتالي، لتولي هذا الحيِّز أو ذاك الحيِّز من مسارات السَّرد الروائيِّ القابل، بطبيعَة المَبنى الروائي البانوراميِّ المُتشعِّب، لتوظيف أسلوب تعدُّد الأصوات وتنويع منظورات الرُّؤيَة، أو لأنْ تكونَ مُرشحة، على الأقل، لإطلاق أسئلة واستفسارات وتعقيبات وتعليقات تُحفزُ تدفّقَ السَّرد، أو تُؤجِّلهُ تدفُّق صيرورته قليلا أو كثيرا، أو تُجلي ما غمُض منه، أو تُفسِّرُ أمراً أو آخرَ تطرَّقَ السَّردُ إليه، أو تتبصَّرُ في أيٍّ من مُحتوياته على نحوٍ وامض، أو على نحو مُوسَّع، بدرجَة أو بأخرى.

وهكذا نَكُونُ إزاءَ احتمال أنْ نُصغي، كقُرَّاءَ سامعينَ، إلى صَوتِ سارد، يُصْغي إليه معنا، دائما وفي كلِّ وقتٍ وحالٍ، ثلاثٌ من شخصيَّات الرِّوايَة، بحيثُ تَتولَّدُ فَرضيَّة أنْ تكونَ الرِّوايَة بأكملها، أو في مقاطع متعيِّنة منها، مولونوجا سرديّاً دراميّاً أو عدَّة مونولوجات سَرديَّة دراميَّة، تتداخلُ وتتفاعَل وتتبادلُ الانعكاسَ، والتَّأثر والتَّأثيرَ، والترائي. ولعلَّنا نذهَبُ، الآنَ، إلى افتراضِ أنْ يتطابَقُ زمنُ السَّرد، مع زمنِ الإصغاء إليه، وبالتّالي مع المُعدَّل الزَّمني الذي تتطلَّبُه قراءة رواية بلغ عددُ صَفحاتهَا أربعمائة وأربعينَ صَفحة.

ولئن كانَ هذا التطابُقُ الزَّمنيّ مُمْكناً، وقابلاً للتّجلي في هذه الرِّوايَة، وهو الأمرُ الجَماليُّ الذي سنسعى إلى تَبيُّن أمداء حُضوره وكيفيَّات وآليَّات تحققه فيها، كما سنسعى إلى تَبيُّن أمداء تعدُّد الأصوات السَّاردة، وتغايرَ السَّاردينَ، وكيفيَّات وآليَّاتَ تحقّقهما، فإنّ أمرَ تطابُق زمن السَّرد مع زمن الحكاية، أو أزمنة الحكايات، التي ستأتينا محمولة عليه، لن يَكونَ مُتطابقاً بطبيعَة الحال، وبأيِّ حال، فالزَّمنُ الذي يُغطيه السَّرْدُ الروائيُّ المُكثف في بضعَة أعوام، ورُبّما في أشهر تتوزَّعُ بين العامينَ 1981 و1982، سيَخترق أزمنة قدْ تربُو على أربعَة عُقود من الزَّمان، وذلكَ في سياق سَعي الرِّوَاية إلى تبَيُّن خَلفيات شخصيَّاتها والظُروف التي أحاطتَ بميلاد بعضهم ونشأته، والشروط الحياتيَّة والوجوديَّة التي أحاطت به وأمْلتْ عليه، أو عليها، ضرورات حياة وتحدِّيات وُجود استوجبت إقدامه، أو إقدامَها، على تبنّي هذا الشكل، أو ذاك، من أشكال السُّلوك، والاستجابات الواعيَة، أو الشّرطيَّة غير الواعية، إليها.

وتقيُّداً بالحيِّز النَّصيِّ المُتاح للنّشر، سَنَتوقَّف، الآن، لتتابعَ تبَصُّراتنا التَّحليليَّة، الرؤيويَّة والجماليَّة، في هذه الرواية اللافتة، على مدى أقسام لاحقة، ستتابعُ نشرَها في أعداد مجلة «الهدفَ» المرموقة، وسيَكونُ لمُعطيات التّحليل النَّصِّي المصحوب بمقاربات نَقْديَّة مُتعددة المداخل، أنْ تُحدِّد موضوعات الأقسام اللاحقة، وعناوينها الرئيسة.

هوامش وإشارات:

(1) توفيق وصفي: مَوَّال شَمس، مكتبة كُل شيء، حيفا، الطَّبْعة الأولى، 2019.

(2) المصدر نفسه، ص 12.

(3) المصدر نفسه، والصَّفحة نفسها.

(4) أنْظرْ في ذلك، جورج لوكاش: الرِّوايَة كملحمة برجوازيَّة، ترجَمة: جُورج طرابيشي، دار الطَّليْعة، بيروت، الطَبْعة الأولى، 1979.

(5) مَوَّال شمس، ص 17.

(6) المصدر نفسه، والصَّفحة نفسها.

(7؛ 8؛ 9؛ 10؛ 11؛ 12؛ 13) المصدر نفسُه، ص 18.

(14) المصدر السابِق، ص 19.

العَالمُ الرَّقميُّ يستبيحُ كلَّ شَيءٍ (فنُّ الرِّسالةِ نموذجًا)

ثناء أحمد. شاعرةٌ وكاتبة/ سوريا

يَبدُو أنَّ العَالِمَ الرَّقمي بَدأ يَستبيحُ كُلَّ شَيءٍ فِي واقِعنا، ويَتركُ بِصماته على أشياء كانَت تُعدُّ من جمالِيات أرواحنا، وها هُوَ يُزيحُ أو يُدمِّرُ فنًّا أدبيًّا كَانَ لَهُ وقعٌ خاصٌّ في نُفوسِ كاتِبيه وَقارئيه على حدٍّ سَواء؛ إنّهُ (فنُّ الرَّسائل)، ذلكَ الفَنُّ الذي يَتحدّثُ بلسَانِ الغائبِ، ومَن عَالمه النّثريّ تظهرُ مَقدرةُ الكاتب، وموهبتُهُ الكتابيّة، وروعةُ أساليبهِ البَيانيّةِ القويّة، لتترجمَ الوجدانَ، وتنوبَ في قضاءِ الحَاجات، وتصنعَ رباطَ الوداد بينَ البَشر؛ فهو بمَثابة خطابٍ يوجّهُ للغير لذلكَ نرى البَعضَ يربط بينَه وبينَ الخِطابة، ويُعدُّ معَ الخطابةِ منَ المُقوّماتِ الأوّلى والأساسيةِ لكلِّ الأنواعِ النّثريّة.

والسُّؤالُ: هل الرّسالةُ - فنًّا أدبيًّا - ما زالتْ تُحافظُ على قيمتِها الفنيّةِ حتّى وقتنا الحَالي؟!

لم يَكن التّطوّرُ الرّقميُّ فَألًا حَسنًا للرِّسالة، بل انعكسَ عليها سَلبًا، ثُمّ إنّ وسائلَ التّواصلِ الاجتماعيّ والبَريدَ الإلكتروني سَاعدا باستبعادِ فنيّاتها، وتَدني لغتها وإهمال الأسلوب لصَالحِ المَضمون؛ فالعَالمُ الإلكترونيّ غَدا بمتناولِ الجَميع ممّن قد لا يملكُ مُقوّماتِ الثّقافةِ والمعرفةِ العَميقتين، لذا لا غَرابة!

ولعلّه من المُحزن أن يكونَ التّطوّرُ التّقني الرّقمي في مُجتمعاتنا سَببًا ليسَ في تَراجعِ فنِّ الرِّسالة التي عُرفت بعراقتها وحسب، إنّما سَببٌ أيضًا بتراجعِ اللغةِ العربيّةِ الأمّ، فغدا خطؤهم صَوابًا، واختلطَ الفَصيحُ بالمُتداول العَامي. فأينَ نحنُ من رَسائل عبد الحَميد الكَاتب في العَصر الأموي، ومن رَسائل التّدوير والتّربيع للجَاحظ، ومن رَسائل الصّحابة ورَسالة الدُّرة اليَتيمة لابن المُقفّع، ورسائلِ إخوانِ الصّفا؟ أينَ نحنُ من رسائلِ ابن شَهيد الأندلسيّ، والرّسائل الهَزليّة لابن زيدون وسواها لولادة بنت المَستكفي؟ أينَ نحنُ من الرّسائل التي مُزجت بكثيرٍ من جَزالة اللفظ وقوّة المعنى، وبُعدِ الخيال مع الأسلوبِ البَلاغيّ الحَصيف، باعتمادَ على الطّابعِ القصَصي، وشواهد من القرآن الكريمِ والأشعارِ المعروفة؟ أينَ نحنُ من رسائلَ جبران ومي زيادةَ، ومي والعقّاد وأحمدَ لُطفي السّيّدَ، وغسّان كنفانيّ وغادة السّمّان، ورَسائلِ محمود درويش وسميح القَاسم، عن الحُبِّ والمنفى والوطن، وكذلكَ رسائل أعضاء مجلّة شعر يُوسف الخال وأدونيس والسَّياب، وكُثر غيرهم، ممّا لا تقلُّ أهميّةً وقيمةً عمّن سَبقها تَاريخيًّا وأدبيًّا؟ أينَ نحنُ من أولئك الذين حملوا أفكارَهم ومعتقداتِهم ومشاعرَهم على جَناح الحَمام الزّاجل وسَاعي البَريد بمَظروفٍ مُعطّر ووردة مجفّفة؟ أينَ نَحنُ منهمًا بعدَ أنَّ تقاعدا وألقيا بمهمتهم للوحة مفاتيحَ فصَلت فنَّ الرِّسالة عنَ مَاضيه، وربّما أودتهُ في بَعض أنواعه لحدِّ الانقراض؟!

وهنا لا أنويَ البُكاءَ على مَاضٍ اعتقدَهُ البعضُ اندثرَ، إنّما هو تقليبٌ صفحات أردتُ منها المُمايزةَ بين قديم هذا الفنِّ وحَديثه، وتوضيحَ انعكاسات الحَداثة على الآداب من خلال نموذجَ فنِّ الرِّسالة؛ فنحنُ في زمننا الحَالي، لمَ يبق لنا ما يُشبهُ فنَّ المُراسلة، إنّما ما بَقيَ هو امتدادٌ مخالفٌ تمامًا، بالأدوات والطّريقة والمَضمون والأسلوب، وإن كانَ بإمكانِنا أن نَستثني فإنّنا نستثني الرّسائلَ الدّيوانيّةَ أو الرّسميّةَ التي ما زالت موجودة بمؤسّساتنا، كونها وثيقة رسميّةً تضمنُ الحقوقَ بعيدًا عن خدعة الوَسائل الحديثة في العَالم الرّقمي، ولا ننكرُ اعتمادَ هذه المؤسّسات على العالِم التّقني في إداراتها، سَواءً ما عُرفَ بالإيميل أو الفاكس أو وسائل أخرى تُسهمُ بتسريع حركة العمل، هذا دون الاستغناء النّهائي عنها؛ فالرّسائلُ بغالبيّة أنواعها ما زالت، ولكن تبدّلتْ أدواتُها وتحوّلَ مسيرُها عن الخط المَعهود، لتتجرّدَ من فنيّاتها نحو الغاية. ولا أظنُّ أنّ هذا الأدبُ سيعودُ إلى ما كانَ عليه، سيّما أنَّ الشّعرَ بكل أنواعه والنّثرَ بتفاصيله يُعدُّ رسائل غيرَ مُحدّدَة الجهة، جمهورُها شرائحُ من هنا وهناكَ.

فلقد حَلَّ التّغييرُ التّقنيّ، فغيّب أنواعًا، وأبرزَ سواها أو بدّلَ مسارَها عن السّابق، بما يُناسبُ العصرَ ومقتضيات الحال. واليوم ليسَ من خيار أمامَنا إلا الوقوفُ عندَ هذا المَنتوجِ باحترام مردّدينَ ما قالهُ السَّيّاب:

لِمَ تبخلينَ عليّ بالورقاتِ بالحِبرِ القَليل..

وسَحبَة القَلم الصّموت

إنّي أذوبُ هَوىً أمُوت

وأحنُّ منكِ إلى رِسَالة ■

فيِ الحيلةِ لدفعِ الأحزان

قراءةٌ في رسالةٍ منسيَّةٍ لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق الكنديّ

عبد الرزاق دحنون. باحثٌ وكاتبٌ سوريٌّ/ تركيا

تنظرُ، هذه الأيامِ، في وجهِ المواطن العربيّ في العديد من الدولِ العربيَّة - سوريَّة، العراق، لبنان، فلسطين، مصر، السودان، تونس، ليبيا، الجزائر، اليمن الذي كان سعيدًا- فتجدُ في عينيه حزنًا لا يكفي قرنًا من البكاء لمحو آثاره، هذا الحزنُ يظهرُ جليًّا في تفاصيل حياته اليوميّة، وكأنّه الحزنُ الذي قال فيه الثائر الأرجنتيني المشهور أرنستو شي غيفارا: «كنتُ أتصوّر أن يكون الحزن صديقًا، لكنّني لم أكن أتصوّر أن يكون وطنًا نسكنه، ونتكلم لغته، ونحمل جنسيّته». تحوّل الحزنُ إلى هُويّة. وشاعر كوردستان «شيركو بيكه سه» كتب قصيدةً يقيس بها أحزان الإنسان فقال: «جاء التاريخُ وقاس قامته بقامة أحزانك، كانت أحزانك أطول». أما من علاجٍ لهذا الحزن الإنسانيّ المقيم يا أبا يوسف الكنديّ؟

خرجتُ حزينًا من مدينتي الخضراء في الشمال الغربي من سوريَّة، وهي ملعبُ أهلي وناسي، في رحلة رحيلٍ شاقة إلى مدينة إزمير على شاطئ بحر إيجة، التي تُطلّ على جيرانِنا الإغريق في اليونان الحديثة، هاربًا من حرب ضروس أحرقت البشر والشجر والحجر. نحن الآن في مدينة أخرى، علّقنا أحلامنا على مشاجبها، وتركنا بسُقُوف بيوتنا، بصلًا، وبامية، ورمّانًا، وتينًا يابسًا، وثومًا للشتاء، تركنا حليبًا في أضرع أبقارنا، وتركنا رفَّ حمامنا المنزليّ بلا ماء، وتركنا الطائرات الحربيّة تُحلّق في الأجواء، وأعطينا لزغب القطا طوق النجاة، ثمَّ عبرنا جسر الموت إلى الحياة.

بأيّ أسلحة تصدّ أرواحنا الحزينة التائهة حنينًا إلى ديار تركناها معلّقةً على حبل الغسيل في عصف الريح؟ بأيّ أسلحة نكبت الشوق إلى خبز تنور أمّهاتنا؟ من يلمّ غسيلًا، تركناه أشباحًا معلّقة على الحبال في صحن الدار؟ نحن لم نذهب بعيدًا ولم نصل؛ لأنّ قلوبنا حباتُ لوْز مضرَّجةٌ في أزقة حارات شعبيّة منسيَّة مهدَّمة، وكلّما قلنا وصلنا إلى آخر الدرب الطويل خرَّ أوَّلنا. أيّها البطلُ ابتعد عنّا قليلًا نحو نهاية أخرى، أيّها البطلُ المضرَّجُ فينا من شظايا صواريخ قصف الطّائرات، أقول: لا تحزن يا صاحبي. بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه/ وأيقن أنّا لاحقان بقيصر، فقلت له: لا تبك عينك إنما/ نحاول ملكًا أو نموت فنعذرا. قُلْ لنا يا بحر إيجة كم مرّةً ستكون غربتنا البداية والنهاية؟ وهل سيدوم الحزن فينا إلى آخر الدرب الطويل؟

كنتُ في ركني الحميم في منزلي أكتب عن أبي يوسف

العودة إلى الفهرس

الكندي من خلال رسالة طريفة سمّاها «في الحيلة لدفع الأحزان» وأبو يوسف يعقوب بن اسحاق الكندي لقبه «فيلسوف العرب» وهو لقبٌ قديم، يذكره ابن النديم في «الفهرست». في هذه الرسالة التي وجّهها إلى صديق طلب منه أن يضع رسالةً في دفع الأحزان. يبدأ الكندي بأنّ يُبيِّن أنّ كلّ ألم لا يُعرف سببه لا يُرجى شفاؤه. وينبغي بيان سبب الحزن. ولهذا يُعرِّف الحزن بأنه ألمٌ نفسانيٌّ ناتجٌ عن فقد أشياء محبوبة أو عن عدم تحقيق رغباتٍ مطلوبة. فلننظر هل يُمكن لإنسانٍ من الناس التخلص من هذين السببين ؟

يقسِّم الكندي في بحثه هذه المحبوبات والمطلوبات إلى حسيَّة وعقليَّة: فالأولى مصيرها الزوال، ومن ثمَّ يحزن الإنسان لفسادها وزوالها ويشعر بالآلام. أما الثانية فهي دائمةٌ وثابتةٌ لا تتعرّضُ لفقد أو فوات. ولذلك فمن كان يريد أن يُرَى سعيدًا ويطرح عنْ نفسه آلام الحزن، فيجب عليه أن يروم محبوباته ومطلوباته في العالم العقلي لا العالم الحسي، يقول الكندي:

فإن أحببنا ألا نفقد محبوباتنا، ولا تفوتنا طلباتنا، فينبغي أن نشاهد العالم العقلي، وتصير محبوبتنا وقنْياتنا - أي ممتلكاتنا - وإرادتنا منه. فإنا إذا فعلنا ذلك أمِنَّا أن يغصبنا قنْياتنا أحد، أو تملكها علينا يد، وأن نعدم ما أحببنا منها؛ إذ لا تنالها الآفات، ولا يلحقها الممات. ويرى أنّ الإنسان معرضٌ دائمًا لفقد محبوب، وفوات مطلوب مرغوب فيه، فإن هو حزن لذلك فإنه سوف يكون دائم الحزن. لذلك فإنه ينبغي ألا نحزن على الفائتات، ولا فقد المحبوبات، وأن نجعل أنفسنا، بالعادة الجميلة، راضية بكل حال، لنكون مسرورين أبدًا.

وهُنا توقّف القلم عن الكلام المُباح وخرجتُ من دياري وانصرفتُ عنها كما قيل في المثل مكره أخوك لا بطل. توقفت الكتابةُ في هذه المقال بسبب بقاء رسالة الكندي في مكتبتَي الورقيَّة في منزلي البعيد. وبالمصادفة اهتديت إلى مقال عن رسالة الكندي المنسيَّة تلك، كتبه الدكتور المغربي عبد الله رمضاني - حيَّاه الله وأمدّه بالصّحة والعافية - في العدد /506/الصادر يوم السبت 2018/11/10 من المجلّة العربيّة. فرحتُ بالمقال فرحَ الطفل بالعيد؛ لأنّه أعاد لي ما فقدت وحزنتُ من أجله. وها أنا أكمل مقالي مستطيعًا بغيري كما كان يفعل فيلسوف المعرة رهين المحبسين نزيل معرة النعمان. وأنا رهين الغربة أصدح مع أسطورة الغناء اللبنانيَّة فيروز: «يا جبل اللي بعيد خلفك حبايبنا».

انطلق الكندي في رسم علاج الحزن من مسلَّمة أساسيّة هي: كل ألم لا يُعرف سببه لا يُرجى علاجُه، ولهذا، حسب رأيه، ينبغي تبيين سبب الحزن ليمكن وصف علاجه. من الأساليب التي يعتمدها الكندي لدفع الحزن أن نفكر في الحزن ونقسمه إلى نوعين:

الأوّل: يحدث بسبب فعل نقوم به، ويتوقّف أمره على إرادتنا. الثاني: ينشأ عن عمل يقوم به الغير، ويتوقّف أمره على إرادته. النوعُ الأوّل من الحزن يمكن التخلّص منه؛ لأنّنا نستطيعُ أن نجنّب أنفسنا السببَ في هذا الحزن ونزهد فيه. وأمّا ما يصدرُ بسبب غيرنا فيجب علينا ألا نحزن قبل وقوع هذا الفعل. وفي حالة حدوث هذا الفعل، وكان سببًا في حزننا، فينبغي علينا أن نجتهد في الحيلة للتلطّف لتقصير مدّة الحزن. فإنّا إن قصّرنا في ذلك كنّا مقصرين في مهمّة دفع البلاء الذي يمكننا دفعه، ومن ثمّ فمن يحزنْ يؤذِ نفسَه، ومن يؤذِ نفسَه يكنْ شقيًّا ظالمًا.

من الأساليب التي يقترحها الكنديّ للتخلّص من الحزن، عمليّة استذكار الأسباب التي كانت وراءَ حزننا وحزن غيرنا، فهي - استذكار الأسباب - وسيلةٌ فعّالةٌ تمدّنا بقوّةٍ عظيمة للسلوة من الأحزان. وبهذه المناسبة يستدلُّ الكنديُّ برسالة بعث بها الإسكندرُ المقدونيَّ إلى أمّه يعزّيها وهو على فراش الموت. مفادُها أنّه طلب منها ألا تحزن؛ لأنّ كلّ شيء في الدنيا زائل، وأنّه إذا مات فلتجمع الناس على طعام وشراب، وليصرخ الصارخ ألا يحضر كلّ من أصابته مصيبةٌ فلمْ يحضر أحد.

وربط الكنديُّ بين الحزن والملكيَّة؛ لأنّهم قالوا: المالكُ للشيء مملوكٌ له، ومن أراد الحريّة فليخرج من ملكوت الرغبة، لذلك يرى أن علينا ألا نملك شيئًا زائدًا عن الحاجة حتّى لا نفقده فيكون فقدانه سببًا للحزن.

وفي هذا السياق يذكرُ الكنديُّ لصديقه حكاية نيرون الذي أهدي كرةً من البلور عجيبةَ الصّنعة، فسُرّ بها كثيرًا، ومدحها الحاضرون من خاصته، وكان بينهم أحدُ الفلاسفة، فسأله نيرون عن رأيه في كرة البلور، فأجاب الفيلسوف بأنّها تنطوي على مصيبة ستحدث، فقال نيرون: كيف ذلك ؟ فقال الفيلسوف: لأنّك إنْ فقدتها، فلا أمل في أن تظفر بمثلها، وعندئذ يتلبّسك الحزن.

يُذكّر الكندي الإنسانَ بأنّ كل ما يمتلكه وما في حوزته إنّما هو لله عز وجل، ويمكن له في أيّ لحظة شاء أن يسترده منه، ومن ثمَّ فلا يليق بنا أن نحزن ولا نأسى لهذا الاسترداد، بل يجب أن نفرح لكون أنه تعالى استرجع منا الأخسَّ والأقل قسمةً وشأنًا؛ المتمثل في ركام الدنيا وحطامها الزائل الخارج عنا، ولم يستردّ منا ما ننعم به من خيرات نفسانيّة وهو ما يوجب الفرح لا الحزن. وقد قيل لسقراط: ما بالك لا تحزن ؟ فقال: لأنّي لا أقتني ما إذا فقدته حزنتُ عليه.

ولا يفوت الكنديّ، هنا، أن يُذكرَ الإنسانَ أيضًا بأنّ الحماية من حدوث الأشياء المحزنة تتمُّ عن طريق العيش وَفْقَ تمام طبيعته، وطلب الحسن من القبح، والإيمان بوجود الخير عند حصول الشرّ، وطرد الخوف والتسلّح بالرجاء، والاعتقاد بإمكانيّة ظهور الحياة من تجربة الموت. فمثلًا نحن نعتقد أنّه لا شيءَ أسوأ من الموت، لكن الموت ليس شرًّا، وإنّما الشرُّ هو الخوفُ من الموت؛ لأنّ الموتَ تمامٌ لطبيعتنا، ودون الموت لن يوجد إنسان أبدًا؛ لأنّه إن لم يمت لم يكن إنسانًا، ولخرج عن طبيعته الإنسانيّة.

ها أنا أنهي الاقتباس من رسالة الكنديّ كما لخّصه مشكورًا الدكتور المغربي عبد الله رمضاني، وأقول في الختام نحن على العموم كنّا طيّبين وساخرين، لا نعرف الرّقص والمزمار إلّا في أعراس بناتنا وظهور أولادنا، كنّا تعوّدنا زراعة النعناع في فسحة من حدائق منازلنا، و «كلّ منزل في الأرض يألفه الفتى/ وحَنينُهُ أبدًا لأوّل منزل» وكنّا تعلّمنا زراعة البنفسج في أغانينا، وفي أحواض قبور موتانا. نحن هنا في الغربة، وهي أمكنة تُغيّر أهلها وزمانها، وهي الوصول إلى السواحل فوق مركبة أضاعت شراعها. يا بحر إيجة، عُدْ بنا يا بحر، نحن الذين أكلنا من خبز أهلك. طلبنا جوارك، فأجرتنا. أتينا إليك لننتصرَ في معركة الحياة، حياتنا. متى تُعيدنا أيها البحر القديم إلى نباح كلابنا في بلاد الشام ؟ والشام شام لكلّ زمان، أعدنا إلى أحلامنا التي قصفتها الطائرات، ثمَّ تابع أيها البحر القديم مغامرات البحث عمّا ضاع من زوارقنا، عن أطفال أصبحوا شجرًا من المرجان في القيعان. كم كنّا نُحبّك يا بحر إيجة حتى رميتَ أطفالنا غرقى على رمل سواحلك، والشاهد الشهيد أصغرنا «إيلان كردي» ■

حشرةُ التفكيرِ المعتمة

صنان بدران. ناقدةٌ وكاتبةٌ فلسطينيّة/ الأردن

ما بين الفكر القتيل والفكر المقاتل؛ ما زالَ الفكرُ النازيُّ والفكرُ العربيُّ ظاهريًّا ينطويِ موقفهما على احترام وتقدير؛ لأنها العلم، ورغم أنّ ما يظهرانه إلا أنهما يؤدّيان مهمّة واحدة: وأد الفكر الإبداعيّ الحقيقي؛ رغم أن نازي الفكر لا يستوقفني؛ لأنه يدرك المعنى الحقيقي لكلمة (ثقافة) وما هو دورها ومهمتها.

والفكرُ العربيُّ له وجهٌ آخرُ من وجوه التخلّف العربيّ الفكريّ عانى منها على طول تاريخه حتّى الآن: وهي خلطهم بين حبّهم للفظة معيّنة، واستعمال اللفظة أداةً للتعبير عن فكرة... مَا زالت «الكلمة» وثن العرب، وما بين الكلمة في أبلغ صورها و(أفصحها) وأجملها كان العربي يتأرجح في حياته من أفراح وأحزان:

إذا أحبَّ أو حاربَ أو اغتربَ شحذ لسانه في القريض أكثرَ مما أغمد سيفه في العدو... وإذا كان له حاجةٌ عند الوالي وقف على بابه عارضًا فصاحته قبل أن يستعرض عدالة قضيّته... لهذا تجد أكثر تراثنا العربي يهتمّ بحضارة (اللفظة) قبل (حضارة الأداء)، ومن يومها إلى الآن ونحن صرعى أفيون الكلمة... والكاتب لدينا صريعُ عشق اللفظة في داخل كلّ عربي مفكر ما زال يعيش ذلك الأعرابيُّ الذي يعيش عصر صناعة الكلمة بدلًا من صناعة (التكنولوجيا) أو المساهمة فيها، حتّى أن أكثر تراثنا العربي قائمٌ حرفيًّا على حضارة اللفظة قبل حضارة الأداء، وحتى عموم جماهيرنا ما زالت تسقط صريعة أفيون الكلمة خطاباتنا، أغانينا، أناشيدنا، وما زال الكاتب فينا يعشق اللفظة ويعاودها.

ولا أعرف إلى أيّ حدٍّ استطاع الكاتب والمفكّر والمبدع العربيّ أن يعي حجم الهجمة والحرب المزدوجة التي فرضت عليه: حربه مع داخله من أجل إعطاء الأفضل، أو حربه مع الأنظمة الحاكمة التي تضيق الخناق عليه، التي عليه أن يناضل لانتزاع مزيدٍ من حريّة التعبير والتفكير... ليخلق مناخًا واعيًا ثقافيًّا وإنسانيًّا.

قال غسّان كنفاني ممتعضًا بصوتٍ صارخٍ ذات مرّة:

(المشكلة التي تواجه الفكر أساسا جريمة ترتكبها بعض الأنظمة العربية، حين تعتنق تلك النظرية التي تنتسب إلى العصور الوسطى والتي تؤمن بأن هناك علاقة بين حرق الكتاب وحرق الفكر).

وما زال داخل بعض حكامنا هناك نازيّ يشهر مسدسه أمام كلمة ثقافة ويرتاع مرتجفًا لكلمة فكر...!! وما زال اللص يلقى عقوبةً على قضيّة السرقة أكثر من يلقى القبض عليه بكتابٍ ممنوع... وبما أنّنا في عصر السوشيال ميديا التي زمام أمرها بيد دول لا تمانع الحرية، لكنّها تمارس عكسها علينا جميعًا كمحاكم التفتيش حتى يعمّ الشلل الفكري، وهي أبدًا لن تنتصر؛ لأنّ من يخاف من الحبر والورق صعبٌ عليه أن يخاف من الرصاص والقنابل، ورغم الموقف العدائي من أي موقف فكري حر... إلا أن الكتابة عن فلسطين بقيت (الترينـد) كون فلسطين موضوعًا فريدًا في التاريخ الإنساني كونها عاشت النفس العربيّة ذروة مشاعرها كلها: الطهر، العار، النقص الخزي، الندم؛ كونها قضيّةً لها دورُها الخاص، وليست قضيّةً عاديّةً تختلفُ عن أي حربٍ من الحروب التي ذكرها التاريخ أو ثورةً ضد حاكم طاغية في صقيع الأرض.

إنّ الرحلة التي خاضها الكتاب على اختلاف مشاربهم عن فلسطين لهي أمرٌ إيجابيٌّ سياسيٌّ وقد لا يكون أدبيًّا... وهذا أمرٌ يجب ألا نقف عنده طويلًا؛ لأنّه يجب أن لا نعطي غضبنا حجمًا أكبر من حجم الحقيقة الأهم في كل مراحلها: وعلينا أن نقرَّ في أن في هذه الرحلة شيئًا إيجابيًّا عن الأدب القتيل في موجة الرغبة في القتال... وهنا علينا أن نتذكر مقولة غسان كنفاني في الأدب المقاتل: ما يسمى بالأدب المقاتل يشبه الجنس لشباك تذاكر السينما، وهذه ظاهرة بقدر ما هي طبيعة لكنها ليست سيئة بالمطلق... كون الجميع بات يدرك أنّ أي عمل فكري قائمٌ أوّلًا على الموهبة، والموهبة قبل النيّة الحسنة التي تجعل من الالتزام قضيّة اختيار ذاتي وليست ركوب موجّة. ولا نستطيعُ - الآن - أن نذكر الأدب الفلسطيني بمعزلٍ عن حركة التطوّر الأدب العربيّ.

بشكلٍ مختصرٍ أستطيعُ أن أقول العزف انفجرً في الأوطان العربيّة عباقرة أناس عاديين طبالي زمارين، كلهم كانوا يحملون العصي من خشب الزيتون الفلسطيني... والكل ركب الموجة بحكم موهبته أو من باب الركود، ورغم أني ضد أثرياء الحرب الفكريين وضد الاتجار بالحرف والكلمة عبر الإثارة. لهذا نجد أن النتاج العربي الجدي- إن وجد- لا يجد للأسف التربة الخصبة لنمو بذوره واحتضانها وأيا كان رأينا في مستوى الأوركسترا العازفة في الفكر العربي. لا ننكر أنهم اجتهدوا جميعا بالعزف وعلى كل الأصعدة والمنابر المتاحة لهم كما لم يفعلوا من قبل، إلا أن فكرا ما بعد الهزيمة هو لم ينجح بعد في انتزاع مكاسب ومنجزات فكرية كبيرة، إلا أنه هز الوتد وخلخله حتى دق المسمار الأخير في تابوت الأدب الغيبي والأدب اللفظي.

وهنا ما يميز الأدب الفلسطيني المقاوم كونه في الأرض المحتلة وبتجاوزه لهذه العقبات وكان له ذلك الطرح المختلف الذي لم يعرفه الشعر العربي من قبل، حيث تدرك وأنت تقرؤه كيف التحمت فعليا الكلمة مع الحياة، لأن شعراء المقاومة لم يكونوا من المتقوقعين قوميا كما اعتدنا أن نراهم في أورامهم الأدبية السرطانية في التبجح الهزيل، وإنما هناك سلاح من نوع آخر سلاح حضاري إنساني يرفع ويشهر في وجه حضارة آلية شرسة ومتوحشة، تهدف إلى طمس معالم الإنسان العربي ونجد أن التقدم يقود شعراء المقاومة ينفتحون على تراث الشعر التقدمي العالمي، ولعل لغة

محمود درويش الأممية الساخنة وسميح القاسم هي أدفأ النبرات وأكثرها قربا للنفس وأشدها عمقا.

وهنا لا ننسى أن نذكر أهمية الشعر، من حيث التأثير المباشر، فقد حقق الشعراء انتشارا واسعا بين صفوف المقاومة، حيث كان لقصائدهم صدى ملموسا بين المواطنين وكانت تمثل دعما حقيقيا، كما كان للرواية دور آخر حيث كانت توثق معاناة الشعب الفلسطيني ورصد كل مراحل تطور القصيدة الفلسطينية... ولا ننسى على رأسهم الكاتب المناضل غسان كنفاني الذي كان أحد أهم الروائيين العرب والفلسطينيين (رجال تحت الشمس) وهي من أجمل ما قدم عن معاناة الشعب الحقيقية في الشتات، إميل حبيبي (المتشائل)، الكاتب مريد برغوتي (برواية طال الشتات) جبرا إبراهيم جبرا، فدوى طوقان.

ولن ننسى سطوع نجم ناجي العلي أيقونة الرفض.

وما بين شعراء الثورة منهم: «عز الدين مناصرة، معين بسيسو»، وما بين شعراء المقاومة وعلى رأسهم محمود درويش وسميح القاسم وتوفيق زياد»، وهذا الثلاثي الأخير، كانوا يصنفون من ضمن شعراء الثورة، نتيجة ارتباطهم بما يطلق عليهم فلسطيني 1948 أكثر من التوجه الأدبي لكل منهم.

من هنا جاء الإبداع/الحلم بالمشروع في دولة فلسطينية حرة كاملة السيادة حيا ونابضا، ويشكل باستمرار إبداعا وأدبا مقاوما، وكأن الدم يجري في عروق الحلم فتبقيه الكلمة على قيد الحياة، وهذا الالتزام العقائدي التقدمي، يغذي ظهور القضية بأبعادها الوطنية والاجتماعية والأممية، حيث ظلت هذه القضية حاضرة في شعرنا الرومانسي، لكن مبتورة مجزأة عن هذه الأبعاد. ومع كل ما ذكرت ما زال كل هذا الضجيج عاجزا عن تجاوز حدودنا... لينطلق لحدود العالمية حامل راياتنا وجثث قتلانا ووجع جرحانا وأنين ثكلانا وحكاية تاريخنا، وذلك لا يعود لقصور صواريخنا الأدبية حرفيا، ولكن لأن قاعدة صواريخنا ما هي إلا أرض هشة ومهتزة، وهي كقاعدة كثبان الرمل المتحركة وفيها صعب أن لصاروخ حضارة أن يقلع منها■

اختلاق إسرائيل القديمة:
اللحظة الحاسمة والتحول في النموذج

إعداد: د. وسام الفقعاوي، أكاديمي ورئيس تحرير مجلة وبوابة الهدف/ فلسطين

في كتابه «اختلاق إسرائيل القديمة» يُركّز مُؤلّفه «كيث وايتلام»؛ على أنّه تعاقبت على فلسطين القديمة حضاراتٌ عدّة، وأنّ إسرائيل القديمة لم تكن إلا «خيطا رفيعًا في نسيج التاريخ الفلسطينيّ الغنيّ»، وبعد أن جُرّد الفلسطينيون من أرضهم، فإنّ خطابَ الدراسات التوراتيّة متورّطٌ في عمليّة تجريد الفلسطينيين من ماضيهم أيضًا، وذلك من خلال بحث هذه الدراسات المتواصل عن إسرائيل القديمة وتكرارها لعدد من الادّعاءات التي تربط الماضي بالحاضر، وتجاهلها للمعلومات الأثريّة الجديدة التي تعطي صوتًا للتاريخ الفلسطينيّ؛ فالمعلومات الأثريةُ تستجلي المعلومات من البقايا الماديّة للإنسان، ولأنَّ الشعبَ الفلسطينيَّ كان موجودًا على أرضِ فلسطين منذُ أقدم العصور، لا بدَّ أن تكّشفَ التقنياتُ الأثريةُ هذه الآثار المادية. وقد أسفرت هذه الكشوف بالفعل عن جوانبَ متعدّدة من التراث الثقافي والروحي الضخمَ الذي خلّفتهُ الشعوبُ العربيةُ القديمة وبخاصة الكنعانيّة، التي استقرّت في فلسطين مع مطلع العصر التاريخي. ولكن السلطات اليهوديّة المهيمنة على الكشف الأثريّ؛ تعمل على طمس معالم الحضارة العربيّة الكنعانيّة.

بالنسبة للدراسات التوراتيّة، بحسب «وايتلام»؛ هناكَ لحظتان حاسمتان في تاريخ إسرائيل القديم: الأولى هيَ «نشوء» إسرائيل في فلسطين، وذلكَ في الفترة الزمنيّة التي تعدّ فترة انتقال بين العصر البرونزي المتأخر وأوائل العصر الحديدي. والثانية هي تطوّرُ إسرائيل متمثلة في مملكة داود وسليمان - حسب الرواية التوراتيّة - «قوّة عظمى» أو «إمبراطوريّة» في العصر الحديدي. وقد تعززت المزاعم الصهيونيّة من جرّاء ربط الدراسات التوراتية بين إسرائيل القديمة والحديثة، والتركيز على الاستمرارية المباشرة بينهما، مما مكن الصهيونيّة من الادّعاء بأنّ إسرائيل المعاصرة ما هي إلا «إعادة بناء» لما كان موجودًا في السابق، وهذه الأداة البلاغيّة المهمّة أدّت دورًا خطيرًا في طمس التاريخ الفلسطيني.

فيما يُستعمل تعبيرُ تحوّلٍ في النموذج في مناهج البحث العلمي؛ إذ يشهد العالم بين الحين والآخر «تحولًا في النموذج»، بمعنى نقلة نوعيّة؛ تحدث عندما تتغيّر إحدى الفرضيّات الأساسيّة التي كانت سائدة لفترة طويلة من الزمان؛ فمثلًا حدث تحوّلٌ في النموذج عندما تغيّرت نظرتنا إلى العالم من الاعتقاد بأنّ الأرضَ هي مركزُ الكون إلى القول: إنّ الأرض تدور حول الشمس. وحصل تحوّل آخرُ عندما اكتشف آينشتاين العلاقة بين الزمان والمكان بين المادة والطاقة. كل من هذه التحوّلات أخذ وقتًا طويلًا لكي ينفذ إلى المجتمع العلمي، ووقتا أطول لكي يصبح مقبولًا لدى الجمهور العام.

يذهب «وايتلام» إلى أنّ موضوع نشؤ إسرائيل وجذورها التاريخيّة، بحاجة إلى مثل هذا التحوّل في النموذج؛ أمّا النموذج السائد حتى الآن؛ نتيجة لتزييف التاريخ القديم للمنطقة على أيدي الباحثين التوراتيين، فهو أنّه كانت هناك «مملكة إسرائيلية عظمى» حكمها داود ثم سليمان في فلسطين حوالي 1200 ق.م، وهي فترة الانتقال بين العصر البرونزي المتأخر وأوائل العصر الحديدي. لكن المُؤلف يُبيّن أن هذا مجرّدَ وهم زائف، ويدعو إلى إحلال نموذج آخر محلّه؛ موضحًا أنّ إسرائيل التاريخيّة هذه لم تكن إلا لحظة عابرة في مسيرة التاريخ الحضاري لفلسطين القديمة، وأنّ على الباحثين الاهتمام بتاريخ فلسطين القديم موضوعًا قائمًا بذاته، وليس خلفيّة لتاريخ إسرائيل كما هو حاصل في الدراسات العلمية اليوم؛ تلك الدراسات التي أسكتت التاريخ الفلسطيني القديم ومنعته من التعبير عن نفسه. ومن ثم يدعو المُؤلف إلى ضرورة كتابة تاريخ فلسطيني قديم من منظور فلسطينيّ؛ لأنّ المنظور الفلسطينيّ لم يركز في صراعه مع الصهيونيّة إلا على الفترة الحديثة؛ لإثبات هُويّته وللحصول على دولة خاصّة به. فالتاريخُ القديم، في رأي المُؤلف، قد تمَّ التنازل عنه لمصلحة الغرب ودولة إسرائيل الحديثة. ولهذه الدراسة انعكاساتها القوّية على التاريخ الحديث؛ لأنّها تهدمُ الحجة الأساسيّة للصهيونيّة، وهي العودة إلى دولة الأجداد■

قراءةٌ في كتاب: سحب الجحيم

«دراسةٌ توثيقيّةٌ لتجربة العمل الفدائي في المنطقة الوسطى بقطاع غزة للفترة 1967-1973»

إعداد: رامي مراد. باحثٌ وناشطٌ في قضايا الشباب والتنمية/ فلسطين

يستهلّ الكتاب صفحاته بفقرة للاديب الفلسطيني الشهيد غسان كنفاني، غسان الذي يرى أنّ البندقيّة والقلم متلازمان في يد الثائر، لا ينفك عنهما إلا عندما يتراجع. غسّان الذي استشهد وهو يدافع بقوّة الثائر وإيمان الحالم المتمسك بحلم العودة والتحرير، فيقول: «ليست المقاومة المسلحة قشرة، هي ثمرة لزراعة ضاربة جذورها عميقا في الأرض، وإذا كان التحرير ينبع من فوهة البندقية، فإن البندقية ذاتها تنبع من إرادة التحرير، وإرادة التحرير ليست سوى الناتج الطبيعي والمنطقي والحتمي للمقاومة بمعناها الواسع: المقاومة على صعيد الرفض، وعلى صعيد التمسك الصلب بالجذور والمواقف، ومثل هذا النوع من المقاومة يتخذ شكله الرائد في العمل السياسي والعمل الثقافي، ويشكل هذان العاملان المتلازمان اللذان يكمل أحدهما الآخر، الأرض الخصبة التي تستولد المقاومة المسلحة وتحضنها وتضمن استمرار مسيرتها وتحيطها بالضمانات.

ومن هنا فإن الشكل الثقافي في المقاومة يطرح أهمية قصوى ليست أبدا أقل قيمة من المقاومة المسلحة ذاتها، وبالتالي فإن رصدها واستقصاءها وكشف أعماقها تظل ضرورة لا غنى عنها لفهم الأرض التي ترتكز عليها بنادق الكفاح المسلح».

وفي المتن يشرح الكتاب سبب التسمية بسحب الجحيم، رغم أن الوجهة كانت أن يكون الكتاب يحمل اسم «صفحات من لحم ودم»، ولكن وخلال تجميع الشهادات والاستماع لأصحابها عثر الكاتبان على بينة تفيد أن الشهيد الرفيق محمد مصلح -أبو النصر- وهو الفدائي الذي التحق بحركة القوميين العرب ومن ثم الجبهة الشعبية وذراعها العسكري الذي تولى قيادته في قطاع غزة، واستشهد ممتشقا بارودته ولم يتركها؛ كان قد أطلق اسم «سحب الجحيم» على العمليات التي كان ينفذها فدائيو الجبهة في تلك الفترة، وعليه أصبح اسم الكتاب «سحب الجحيم».

يتضمن كتاب سحب الجحيم مجموعة كبيرة ومتنوعة من الشهادات الحية لمن عاشوا تلك الفترة أو كانوا جزءا من تجربة العمل الفدائي في محافظة الوسطى بقطاع غزة، هذه التجربة ومن خلال الشهادات تعتبر إرثا من البطولة والكبرياء يستحق أصحابه وحتى المنتمين إلى جسم الجبهة أن يفخروا به كثيرا إلى حد القدسية، لا سيما في ظل القناعة بحاجتنا المتزايدة لحجم الصدق والتضحية والبذل التي كانت تعتبر عنوانا يعبر من خلاله عن حالة ثورية حقيقية التحمت بها يد الثائر مع بندقيته وقلم المثقف المشتبك الذي انحاز بوعي لهموم ومصالح الفقراء والكادحين اللذين كانوا يشكلون عصب تلك المرحلة.

الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الأسير أحمد سعدات لم يكن بعيدا عن صفحات سحب الجحيم، فقد أثرى الكتاب بمقدمته التي اعتبر فيها أن غزة ولدت مقاومة منذ فجرها الأول، وكانت عصية على الاستعمار بكل ألوانه وتفاصيله، فحتى منذ العهد الفرعوني كانت غزة متمردة ورافضة.

غزة التي تمنى زعيما صهيونيا أن يبتلعها البحر من صلابة مقاوميها وعناد ساكنيها، وقد خاض أهلها وفدائييها مقاومة باسلة مع اللواء المصري الشهيد مصطفى حافظ، والذي كان له نصبا تذكاريا هدمه الاحتلال عقب هزيمة حزيران 1967، فقد خاض الشهيد مصطفى حافظ مجموعة من العمليات التي استنزف فيها الاحتلال الصهيوني وسانده مجموعة من الفدائيين من قطاع غزة، وكبد الاحتلال الكثير من الخسائر، إلى أن استطاع الاحتلال الصهيوني اغتياله في عام 1958.

وفي ثنايا تقديم القائد أحمد سعدات، تجد الفقرة الأكثر وضوحا في تظهير ثورية أيهل القطاع وصلابة فدائييه: «عدالة القضية لا تكفي وحدها لنسج خيوط هذه الملحمة، وإن كانت تشكل الجوهر والأساس، لكنها تصبح حين يمتلك المدافعون عنها الإرادة والتصميم والعزم والإبداع ويصهرونها في بناء أدواتهم الكفاحية قوة قادرة على صنع المعجزات، وهذا ما حدث،

فشارون الذي أشرف ميدانيا على تنفيذ خطط ومعارك إجهاض المقاومة في غزة، وتبجح فيما بعد بإنجازاته، وقطع العهد بتخليد المستوطنات التي رعى بناءها وحمايتها، وتشدق بأن مستوطنة نيتساريم لا تقل أهمية عن تل أبيب، هذه الأيديولوجيا المفعمة بالعنصرية والاستعلاء والغطرسة، والمدعومة بالقوة العاتية، اضطر حاملها تحت ضربات المقاومة إلى التخلي عنها والإعلان عن الانسحاب من غزة، ومن طرف واحد، وتفكيك مستوطناته «المقدسة»، وترحيل مستوطنيها».

وفي استكمال مقدمة الكتاب التي أعدها الكاتبان يتحدثان بلغة تأخذك نحو الأمل وكأنك تمسكه، الأمل بتحرير فلسطين كل فلسطين، فقد أعاد فدائيو الجبهة في تلك الفترة أمل النصر بعد وقع الهزيمة، فبعد عدوان حزيران 1967 تشبعت الناس بالخيبة وتراجع الحلم الثوري، وأصبح العجز هو سمة المرحلة.. ومن ثم نهض الثوار من أزقة المخيم، كما نهضوا عقب النكبة والتهجير، فقد ثار أبطال المرحلة وامتشقوا سلاحهم مرة أخرى وسطروا أروع ملاحم العزة والعمل الفدائي الثوري حتى أعادوا إحياء الأمل ورسموا ملامح الحلم الذي تمسكوا به ورفعوا أعين أطفال المخيمات نحو أعالي جبال فلسطين، وكأنك تعود إلى الحياة مرة أخرى.

كتبوا وصاياهم بدمائهم

منذ تلك الحقبة وللشهيد لغة واحدة يفهما من يمسك بباروده من أبو النصر وصولا إلى إبراهيم النابلسي، وهو الشهيد الذي قاوم حتى آخر رصاصة في نابلس عام 2022 وقال وهو ملتحم بمعركته وقوله الحق «بعرض شرفكم ما تسيبو البارودة»، هي كلمات ببساطتها تحمل معاني العزة والفخر لشعب قرر أن لا يتراجع عن حلمه بالعودة والتحرير.

اجتهد معدوا سحب الجحيم أن يوثقوا تجارب العمل الفدائي في تلك الحقبة التاريخية، دون أن يقدسوا الأشخاص ولم يأتوا على سيرتهم الذاتية إلا بالقدر الذي يتطلبه سرد الحكاية التي كانوا أبطالها.

في فصول الكتاب الثلاثة تكمن حكايات لا أول لها ولا آخر، تقرؤها وكأنك تمر بين صفحات رواية تاريخية تزخر بالبطولات وكأنها حلم يراود جيل اليوم في عتمة التغييب القصري عن الالتحام بمعركة التحرير في ضفة الثورة وقدس العروبة ولد وحيفا الأمل وغزة العنفوان.

في فصوله يتحدث معدوا الكتاب عن بيئة فقيرة وأزقة المخيم التي كانت دافعا وملهما للثورة، وعن تجربة العمل الفدائي لحركة القوميين العرب والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومن ثم يذهب الكتاب ليظهر بعض تجارب العمل الفدائي وأيضا بعض العمليات العسكرية التي نفذها الفدائيين في الفترة التي يتحدث عنها الكتاب.

المخيم شاهد على الحكاية

عبر الكتاب بكل موضوعية عن حالة البؤس والشقاء التي عاشها وما يزال سكان المخيمات الفلسطينية في قطاع غزة، لا سيما في المنطقة الوسطى والتي تضم أربع مخيمات كبيرة. وكيف أن التوطين كان خيارا صهيونيا وقرارا دوليا يهدف إلى إزاحة الشاهد الحقيقي على غطرسة وعدم شرعية الاحتلال الغاصب الذي أقام دولته المزعومة على أنقاض شعب أصيل له جذور وتاريخ في هذه المنطقة.

من أخطر ما جاء عليه الكتاب محاولة التوطين التي عمل عليها البريطانيون ودعمها الأمريكان والخاصة بتوطين اللاجئين من قطاع غزة في صحراء سيناء بعد أن يتم إحياؤها وزراعتها، هذا المشروع الذي كان يهدف إلى توطين أكثر من 12 ألف أسرة لاجئة من قطاع غزة، وتقرب تكلفته في حينها 30 مليون دولار، وكيف أن قوة وصلابة المقاومين وأهل غزة قد أفشلوا مشروعا بهذا الحجم وتتبناه هذه القوى، فيورد الكتاب نصا حول ذلك: «وقد اعتبر ذلك المشروع من أكثر مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين خطورة، لأنه تضمن تصورا شاملا لكيفية تنفيذه، ولعزم الحكومة المصرية ووكالة الأونروا على انجاحه، غير أن الأحداث التي اندلعت في قطاع غزة في مارس 1955، والتي تفجرت بعد شن غارة صهيونية على معسكر للجيش المصري في مدينة غزة، حيث شهدت مخيمات القطاع تعبئة جماهيرية وتظاهرات حاشدة ضد مشاريع التوطين عكست توق اللاجئين للعودة، ورفضهم حياة البؤس، واستعدادهم للتضحية والكفاح بشتى السبل وفي مقدمتها العمل الفدائي.

وقد أدت الهبة إلى استجابة الرئيس جمال عبد الناصر للتنازل عن مشروع التوطين ووضعه جانبا، وساهمت في إبراز قضية اللاجئين بوصفها قضية سياسية ونضالية لا إنسانية فحسب، حيث كان للشيوعيين في قطاع غزة في تلك الفترة دورا رئيسيا في كشف مؤامرة التوطين وفضحها وتحريض الجماهير على التصدي لها، فهم اللذين هندسوا وفجروا انتفاضة مارس التاريخية، ضد مشروع إسكان وتوطين اللاجئين في شبه جزيرة سيناء وأسقطوه.

في مساء فبراير 1955، قامت وحدة القوات الصهيونية المتسللة بنسف محطة المياه ومهاجمة بيت مدير محطة سكة حديد غزة، وعند البوليس الحربي وسط القطاع، استطاعت وحدة أخرى المباغتة بالرشاشات والقنابل اليدوية والهاون، وانصرفت وحدة ثالثة إلى المرابطة على طريق النجدات بعد أن ثبتت الألغام فيها، وكانت الخسائر الإجمالية الناتجة عن الهجوم ككل 3 شهيدا و33 جريحا.

كان الهجوم يستهدف الضغط على الجماهير الفلسطينية للقبول بمشروع التوطين، وكان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، فانفجر القطاع احتجاجا على المذبحة، خصوصا بعد معرفة الناس بأن المغيرين قد ساروا على أرجلهم مسافة ثلاثة كيلومترات، ذهابا وإيابا، وليس هناك من يردعهم. وعلى أثر ذلك نظم الشيوعيون المظاهرات في كافة أرجاء قطاع غزة وحملت شعار لا للتوطين ولا إسكان، يا عملاء الأمريكان، كانت تهتف ضد مشروع التوطين وتطالب بإقامة جيش وطني فلسطيني لحماية الحدود، وإطلاق الحريات العامة للجماهير، وفي المنطقة الوسطى، في مخيمات النصيرات والبريج والمغازي ودير البلح اندلعت مظاهرات حاشدة، وكان الشيوعيين على رأس هذه المظاهرات،

التي اتجهت إلى مقر الحاكم العسكري في دير البلح واستطاعوا بالقوة الإفراج عن الشباب الذين اعتقلوا بسبب مشاركتهم في المظاهرات، وسقط خلال المظاهرة الشهيد يوسف أديب طه الذي رفع العلم الفلسطيني على مقر الحاكم فأطلق عليه أحد أفراد الشرطة النار، وأرداه قتيلا.

وفي تظاهرة أخرى انطلقت في شارع عمر المختار في مدينة غزة قادها الرفيق معين بسيسو، سقط شهيد آخر، وهو الرفيق حسني بلال، ويقول معين بسيسو واصفا ذلك المشهد: ظهرت البنادق في أيدي المباحث والمخابرات، البنادق التي كانت مريضة عام 1948 ضد الصهاينة، ولم تظهر حينما أغار الصهاينة على مخيم البريج عام 1953، ولا حينما أغاروا على محطة السكة الحديد في غزة عام 1955، لقد ظهرت الآن لتعترض طريق تظاهرة من الطلاب والمدرسين والفلاحين والعمال.

حاولت الإدارة المصرية إجهاض التحرك الجماهيري عبر مختلف الأساليب، وتصدت للمظاهرات بالقوة وأطلقت الرصاص على المتظاهرين، إلا أن التظاهرات تصاعدت أكثر فأكثر، وحملت شعارات معادية للصهيونية والتوطين، على اعتبار أن العدوان والتوطين وجهان لعملة واحدة، ونددت التظاهرات بتقاعس الإدارة المصرية عن حماية أهل قطاع غزة، واستمر طوفان المظاهرات في القطاع ولم تهدأ الجماهير الغضبة إلا بعد أن حضر جمال عبد الناصر إلى غزة سرا في 12 مارس 1955، حيث ألقى كلمة في مدرسة الزهراء أكد فيها بأنه لن يسكت على العدوان الصهيوني، كما تم الإعلان عن سقوط مشروع التوطين وقبره إلى الأبد».

هذه التجربة التي تحدث عنها الكتاب بالتفاصيل تعكس مدى صلابة وقوة العمل الفدائي والجماهير المساندة له وما لهذه المساندة من أهمية، وهذا يؤكد على أن نخبوية العمل المقاوم المعزولة عن التفاف الجماهير الشعبية، سيحكم عليها بالفشل وستخضع آجلا أم عاجلا لابتزاز المصالح ونفوذ السلطة، لهذا فليس صحيحا أن قرارات السلم والحرب وتكتيكات المقاومة، يجب أن تكون معزولة عن الجماهير التي تحمل المقاومة على أكتافها وتسير بها نحو النصر، فالجماهير كما اتضح أعلاه هي التي أفشلت مخططات التوطين. صحيح أن من قاد التظاهرات ورفع الشعارات وخطها هم النخب الثورية والسياسية، لكنها دون جدوى إن لم يكن التفاف الجماهير حولها يعبر عن ثقته بها ويحميها ويدافع عنها.

ردا على الهزيمة

بعد هزيمة حزيران عاد البؤس ليحكم المشهد وانسحب الأمل من بيوت الغزيين وأزقة المخيمات لتحل مشاعر الإحباط.

... استمر البؤس إلى حين، حين قرر الثائرون أن يعيدوا التحامهم ببندقيتهم وان يحولوا مشاعر البؤس إلى غضب يتفجر بين أزقة المخيمات ويصل إلى العدو الصهيوني فيمزقه. فعقب الهزيمة ووفقا لكتاب سحب الجحيم، سادت تناقضات تناولها الكاتبان بشيء من الجمال في التعبير: «النصر المتوقع تحول إلى هزيمة مريرة، وكابوس مرعب يخيم على نفوس وعقول عشرات الآلاف من اللاجئين الذين انكسرت فيهم أحلام العودة إلى ديارهم التي هجروا منها بعد النكبة، دفع ذلك الآلاف منهم لمغادرة قطاع غزة والنزوح إلى الخارج، في حين انحاز آخرون لخيار المواجهة وحمل السلاح، وانخرط العديد من الشباب فيما بعد في صفوف المقاومة، ضمن الخلايا التابعة لحركة القوميين العرب بتشكيلاتها المتعددة، والتي انبثقت عنها في وقت لاحق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. بدأت خلاياها تعمل على إعادة ترتيب صفوفها وضم عناصر جديدة وجمع أكبر كمية من السلاح، وبعد أشهر من الهزيمة تمكنت من بناء جهازها العسكري طلائع المقاومة الشعبية، مستفيدة من الإمكانيات التسليحية والكفاءات العسكرية المتوفرة بفعل تواجد جيش التحرير الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية قبل الهزيمة، والذي وفر إمكانيات للبدء بتنفيذ عمليات مسلحة ضد قوات الاحتلال الصهيوني، وإيقاع خسائر كبيرة في صفوفه، دون أن يقابلها خسائر في صفوف الفدائيين خلال تنفيذهم لمهامهم القتالية. نفذت عدة عمليات عسكرية متفرقة على شكل حرب شوارع استهدفت دوريات الاحتلال، استمرت حتى منتصف السبعينات، حيث اعتقل الاحتلال أعدادا كبيرة من مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وسقط العديد منهم شهداء.

ومع بداية عام 1968، شكلت قيادة الجبهة الشعبية لجانا خاصة لإدارة العمليات العسكرية في الأراضي المحتلة، وألحقت مسئولية هذه اللجان للقيادة العسكرية، واعتمدت في تشكيلها تقسيما جغرافيا للمسئوليات التنظيمية والعسكرية، إذ لا ينبغي الانتظار دوما حتى تجتمع كافة الظروف للقيام بالثورة، ويمكن للبؤرة الثورية والطليعة المقاتلة أن تفجر هذه الظروف الثورية، وكانت ضربات الفدائيين وعملياتهم تقوم على نصب الكمائن لآليات ودوريات العدو، وزرع الألغام والعبوات الناسفة، وإلقاء القنابل على حشوداته وآلياته، والاشتباك المباشر مع قواته، واستهدفت هذه الهجمات بشكل رئيسي قوات جنود العدو وضباط وموظفي الحكم العسكري، وضرب خط السكة الحديد، وشبكات الكهرباء والمياه، معتمدين على عنصر المفاجأة الذي لعب دورا حاسما وفعالا في إنجاح العمل العسكري، وفي مضاعفة حجم الخسائر في صفوف العدو إلى أقصى درجة ممكنة.

وسرعان ما التحق في صفوف طلائع قوات المقاومة الشعبية المئات من خيرة أبناء شعبنا من العمال والفلاحين والمهنيين والطلاب والمدرسين الذين حملوا السلاح معلنين عن انطلاقة شرارة العمل الفدائي المسلح، ومن تحت ركام الهزيمة ومن وقع الفقر والمعاناة

انتفضت جماهير شعبنا الباسلة في كافة المخيمات والقرى والمدن، معلنة عن بداية جديدة، احتضنت فيها جماهير شعبنا البندقية المقاتلة وفتحت للفدائيين قلوبها وبيوتها ووفرت لهم أماكن للاختباء فيها عند محاصرتهم ومطاردتهم من قبل الجيش، وشكلت درعا وحاميا واقيا واعيا وساهرا على حمايتهم وسلامتهم، وتحملت بكبرياء وصمود أسطوري عمليات البطش والتنكيل التي ما انفكت تزداد ضراوة مع ازدياد حدة وشدة المقاومة والعمليات الفدائية.

شعر العدو الصهيوني بأن خطرا حقيقيا بات يهدد وجوده، وأن عناصر وكوادر ومقاتلي حركة القوميين العرب، قد عملوا على إعادة تنظيم قواهم في خلايا مسلحة منظمة، الأمر الذي دفعهم للقيام بحملة اعتقالات واسعة لأعضاء الحركة في يناير 1968، وخاصة أن غالبية أسماء أعضاء الحركة ونشاطاتهم كانت موجودة في كشوف الاستخبارات المصرية، والتي وقعت في أيدي قوات الاحتلال الصهيوني لدى سيطرته على المراكز والمؤسسات الحكومية في القطاع، وقد طالت هذه الاعتقالات عددا كبيرا من أعضاء طلائع المقاومة الشعبية، إضافة لكشوف أخرى ضبطت لدى المسئول العسكري لطلائع المقاومة، مما اضطر عدد آخر من الفدائيين للمطاردة، واللذين مثلوا في ذلك الوقت النواة العسكرية الأولى للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عند تشكيلها امتدادا لحركة القوميين العرب.

تعرضت مجموعات طلائع المقاومة الشعبية التابعة لحركة القوميين العرب في قطاع غزة لضربات عنيفة في الأشهر الأولى من عملها، إلا أنها استطاعت خلال أقل من ثلاثة شهور ترتيب أوضاعها ومواصلة عملياتها الكفاحية المسلحة ضد العدو الصهيوني، ومع انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ديسمبر 1967، تصاعدت العمليات العسكرية وتحول القطاع معها لجحيم لا يطاق لجنود الاحتلال، لا تجدي معه كل وسائل البطش ومخططات التصفية التي كانت تجد في كل مرة الرد المناسب على يد ثوارنا البواسل».

ولم يدخر الاحتلال جهدا في ضرب المقاومة وبنيتها وقيادتها وصولا إلى أغسطس 1972، حيث أعلن الاحتلال عن انتهاء عملياته ضد المقاومة في قطاع غزة وتصفية قيادتها، وهنا عادت مرة أخرى قوة المقاومة بالعودة ونشطت خلايا الجبهة ومقاتليها وكان يقودها الرفيق محمد الأسود -جيفارا غزة- وواصلت عمليات المقاومة من جديد برغم كل الضربات المتواصلة للقضاء على الثورة، وفي كل مرة كان يعلن فيها العدو أنه قضى على الثورة في القطاع، كان الرد على هذه الادعاءات عبر فوهة البندقية.

تعاظمت حملات الاستهداف للثوار والفدائيين، وصار واضحا للعيان الفرق الشاسع بين الإمكانيات التي يمتلكها العدو ويسخرها لقواته وأعداد جنوده الكبيرة للقضاء على ظاهرة الفدائيين، والتي تزامنت -كما اليوم- مع صمت الأنظمة العربية وتخاذلها، وبين ما يتوفر للفدائي من إمكانيات محدودة وهامش بسيط للحركة والتخفي، مع تفاديه لأي ضرر أو أذى يمكن أن يلحق بالأهالي الذين انهكتهم إجراءات العقاب الجماعي، والحملات المسعورة من نسف للبيوت والاعتقال والتهجير.

خلال أكثر من خمس سنوات من النضال الشاق والمتواصل، استطاع تنظيم الجبهة الشعبية في قطاع غزة أن يراكم على تجربته الخاصة، وأن يفشل كافة مخططات العدو السياسية والعسكرية، والتي كانت تستهدف تدجين القطاع واستيعابه كجزء من الكيان الصهيوني بعد القضاء على قواه الثورية، وقد تمثل هذا بالقيام بعدة حملات تصفوية مستمرة نجحت في ضرب الصف القيادي الأول للجبهة الشعبية في القطاع أكثر من ثماني مرات، واستطاع التنظيم تجاوز هذه الضربات وفرز قيادة جديدة في كل مرة كانت تستهدف قيادته، وكانت قيادته الجديدة تثبت كفاءتها وجدارتها بفعلها الثوري ومزيد من قوة ضربها للعدو. وهنا لا بد من الإشارة إلى الشرعية الواسعة والجماهيرية الكبيرة التي حظي بها الرفيق الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات بعد انتخابه عقب استشهاد الرفيق الأمين العام للجبهة أبو علي مصطفى، هذه الجماهيرية التي لم تكن لولا طموحه الثوري وعنفوانه بقرار اغتيال الوزير الصهيوني المتطرف في

عمليه جريئة ونوعية نفذها مقاتلو كتائب الشهيد أبو علي مصطفى كرد على استشهاد الأمين العام.

وعودة لسحب الجحيم، ففي 9 مارس 1973 استشهد الرفيق محمد الأسود -جيفارا غزة- القائد العسكري لقوات الجبهة الشعبية في القطاع مع رفيقيه كامل العمصي وعبد الهادي الحايك في مواجهة ضارية مع العدو الصهيوني بعد اكتشاف مخبئه الذي كانوا يتحصنون فيه، في منزل الدكتور المناضل رشاد مسمار، وباستشهادهم تراجع العمل الفدائي بشكل كبير، إلى أن أسدل الستار على مرحلة مشرفة ومضيئة من محطات النضال لشعبنا الفلسطيني الذي لم يتوقف يوما من بذل الدم شلالا على طريق الحرية، ولم تكن النهاية رغم قوة وقسوة الضربة، إلا أنها عادت مرة أخرى الجبهة بمقاتليها لتلقن العدو دروسا في العمل العسكري، وهو ما يحسب لها بكونها قادرة دوما أن تنهض من تحت الركام لتصبح أكثر عنفوانا وقوة وبسالة، فاليوم تُستهدَف بنى الجبهة الشعبية في الضفة الغربية على مستوياتها المختلفة من أذرعها الجماهيرية إلى قواتها العسكرية، وذلك لأن الاحتلال يعرف جيدا ما تعنيه الجبهة بنظريتها الثورية وقوة وصلابة مقاتليها وأعضائها وتمسك قادتها بحلمهم الثوري الذي لن يتنازلوا عنه مهما كلف طريق التحرير من ثمن ■

* **خليل خليل وقاسم بركات: «دراسة توثيقية لتجربة العمل الفدائي في المنطقة الوسطى بقطاع غزة للفترة 1967-1973»، الطبعة الأولى، فلسطين، أبريل 2021.**

حديث عن الثقافة والمعرفة والمهمة العاجلة المطلوبة

غازي الصوراني. مفكر وباحث/ فلسطين

إنّ الحديثَ عن المشهد الثقافيّ الفلسطينيّ هو أمرٌ نطرحه منذ ثلاثين عامًا، وهو ضيّقٌ جدًا، حيث إنّ المشهدَ الفلسطينيّ ثقافيًا وسياسيًا، يتداعى منذ أوسلو إلى اليوم عمومًا، وبات أكثرَ ضيقًا وتفككًا وضبابيّة منذ الانقسام البغيض خصوصًا، ما يعني أنّ تفعيلَ الضغط الشعبيّ لإنهاءِ الانقسام، واستعادة الوحدة الوطنيّة التعدديّة هو هدفٌ مُلحٌّ وراهن.

فالحديثُ عن مفهوم محدّد للثقافة؛ أمرٌ يفتقرُ للسهولة، خاصّةً في عصرنا هذا الذي تتهاوى فيه كثيرٌ من النظم والأفكار والقواعد المعرفيّة، فهي ليست موضوعًا علميًا واحدًا، بل هي مجموعةٌ من العلوم الاجتماعيّة والتاريخيّة والفلسفيّة تتشابكُ معًا في نسيج كليٍّ مع ما توصّلت إليه ثورة المعلومات والاتصالات والإنترنت والتكنولوجيا والعلوم المتقدّمة، مضافًا إليها الإنسان صانع هذه الثقافة ومبدعها ومتلقيها؛ فالثقافةُ جملةُ ما يبدعه المجتمعُ على صعيد العلم والفن ومجالات الحياة الروحية الأخرى من أجل استخدامها في حلّ مشكلات التقدّم العلمي أو هي «مجمل ألوان النشاط العملي والعلمي للإنسان والمجتمع وكذلك نتائج هذا النشاط، لارتباطه بأشكال الوعي الاجتماعي: الفلسفةَ، العلم، الأيديولوجيا، الأخلاق، الدين، الفن التي سيصيبها فيما نعتقد - تغيّرًا عميقًا؛ بسبب هذه التطوّرات والمتغيّرات النوعية الهائلة في البنية الثقافية على الصعيد الإنساني، منذُ العقود الأخيرة للقرن العشرين وإلى اليوم في سياق هذا التطوّر المتسارع للعلوم والتقانة أو تكنولوجيا المعلومات، حيث أصبحت صناعة الثقافة والمعلومات من أهم صناعات هذا العصر بلا منازع.

إنّ المعرفة بالنسبة لي، لا تتوقّف عند المعرفة الأوليّة التي تتشكّل في الأذهان عن طريق الحواس فحسب، بل تتخطاها، دومًا، لإدراك الظواهر والأشياء من حولنا في الطبيعة كما في المجتمع والفكر، إدراكًا عقلانيًا. وعليه؛ فإنّ ما يجب أن يشكّلَ هاجسًا لكلّ من ينشدُ التغييرَ الثوريّ، هو محاولة فهم الأسباب التي تَحول دون تطوّر أو تقدّم المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربيّة عمومًا، وصولًا إلى معرفة السبل الكفيلة بتجاوز الواقع الراهن، وهنا تتجلّى الرؤية العقلانيّة العلميّة ومنهجها الجدليّ، مدخلًا رئيسيًا لوعي حقيقة الواقع والمشاركة الفعّالة في تغييره.

إنّ المعرفة والثقافة التي أدعو إلى امتلاكها ووعيها، هي المعرفة المشغولة بالعلم والاستكشاف المرتكز إلى العقل والتجربة، وتخليص البحث المعرفي من المواقف المسبقة ومن جمود الأفكار، مدخلًا لا بدَّ منه لتحرير الواقع العربي من حالة التخلّف والتبعيّة والخضوع. إنّ تحرير فكرنا العربيّ من حالة الجمود والانحطاط؛ يتطلّب بالضرورة اعتماد العقل أداةً وحيدة للتحليل والعقلانيّة المستندة إلى مفاهيم التنوير والحداثة والعلمانيّة. وبناءً على ذلك؛ فإنّ الحديث عن الثقافة الفلسطينية خصوصًا والعربيّة عمومًا واستعراضهما؛ يجعلني أقف متأمّلًا بحزنٍ وخيبة على انحسار دور المثقّف العضويّ العلماني الديمقراطيّ؛ الأمرُ الذي راكم في داخلي - وفي دواخل غيري - حالةً غيرَ مسبوقة من القلق الذي يقترب من الإحباط الناجم عن تسارع هبوط الثقافة الوطنية والقومية العقلانية والديمقراطية، وطغيان ثقافة الامتثال والتماهي والتخلف في مشهد الانحطاط العربي الراهن، الذي بدأت تراكماته الأولى في الظهور منذ رحيل القائد الخالد جمال عبد الناصر.

ففي هذا المشهد المنحط تغيّرت مراتبُ القيم، حيث باتت الأفكار اليمينيّة الغيبيّة والليبراليّة الرثّة والقيم السياسيّة الهابطة والانتهازيّة المصلحيّة وقيم النفاق والقيم الاستهلاكيّة، هي البضاعة الرائجة في الزمن العربي المحكوم لأنظمة تطبيعيّة تابعة وخاضعة للشروط الأمريكية الصهيونيّة التي تستهدف تصفية قضيّتنا وحقوق شعبنا وأمتنا.

على أيّ حال؛ لقد باتت هذه الظواهر المرتدة أو الانتهازيّة جزءًا من الحياة الثقافيّة الفلسطينيّة والعربيّة الهابطة، وهي ظواهرُ قديمة، لكنها تزايدت اليوم بصورة غير اعتياديّة؛ إذ غالبًا ما يحدث أنْ يبدأ بعضًا من المثقّفين البورجوازيين في بلداننا بواكير حياتهم ثوريين أو حالمين وينتهون في أواخر حياتهم؛ إمّا مرتدين أو خُدّامًا للسلطان أو مهاجرين يائسين من واقعهم ناعين له، وكأنّ حركة التاريخ في مجالنا العربي تسير نحو مزيد من الهبوط والتراجع، بحيث تجعل من الانتهازية أو النعي خطابًا مفضّلًا عند هؤلاء.

وهنا أودّ التأكيد - بلا كلل أو يأس - على أهميّة انحياز المثقّف الوطنيّ الديمقراطيّ الفلسطينيّ للمصالح والأهداف الوطنيّة التي جسّدتها منظّمةُ التحرير الفلسطينيّة والحفاظ عليها؛ رغمَ العقبات والعثرات التي واجهتها كافة؛ إذ إنّ هذا الانحياز، هو الأساسُ الأوّل في تحديد جوهر دور المثقّف وماهيّة موقفه السياسي، ورؤيته الفكريّة وَفْقَ ما يتطابق مع تطلّعات الجماهير الشعبيّة في الوطن والشتات ومعاناتها وأهدافها المستقبلية، وعندها يمكن القول بثقة: عن إمكانية خروج ثقافتنا من حالة التردي والهبوط إلى حالة النهوض والتغيير المنشود، لأنّه عندما تهترئ الأطر الثقافية والسياسية التي تتصدر قيادة الجماهير؛ يصبح رصد آفاق النضال الوطني التحرري والمجتمعي والجماهيري، وتلمس مشاكله ضربًا من الجهد الفردي القَلق، ومهمة شائكة وصعبة، وخاصةً في مرحلة مضطربة وصاخبة ومعقدة كالتي نعيشها اليوم، في ظلّ تجديدٍ وإعادة إنتاج التبعية والتخلف وفق أدوات الليبرالية الرثة أو أدوات اليمين بكل أطيافه ومنطلقاته، وهنا بالضبط تكمن مهمة المثقّف الملتزم في فلسطين وفي سائر أقطار الوطن العربي، التي لا تقوم على تبرير الوضع القائم وإضفاء الشرعيّة السياسية أو الفكرية عليه، بل ممارسة النقد الجذري لما هو كائن التزامًا بما ينبغي أن يكون وفق قواعد ومنهجية تحديث العلم والوعي التنويري الاجتماعي؛ عبر تغيير العلاقات الاجتماعية السائدة ■

كي لا ننسى
46 عاماً
مجزرة تل الزعتر..
مِن الصُّمود الباسل
إلَى التَّصَدِّي الشُّجَاع
المجد لصمودك يا تل الزعتر
12 - 14 أغسطس (آب) 1976

بطلُ الإجماع الفلسطينيّ: هدفُ الإجماع الصهيونيّ

ثمّةَ أسطورةٌ تقول: إنّه لا يوجدُ شخصٌ لا يمكن تعويضه! حسنًا، ربّما يكون هذا صحيحًا في العموم، لكن الوقائع التاريخيّة وحكايات الناس العاديين عن أبطالهم تثبت نسبيّة هذه العبارة.

كان أبو علي مصطفى من القلّة التي تعاكس الأسطورة؛ رجلٌ لا يمكن تعويضه، لعلَّ هذه هي الفكرة الرئيسيّة في اغتياله الجبان، ألا يتمكن رفاقه من تعويضه أبدًا. وكما كان أبو علي مصطفى بطل الإجماع الوطني الفلسطيني كما تجسّد يوم استشهاده، كذلك كان اغتياله قرار الإجماع الصهيونيّ الذي يدرك أنّ الشهيدَ فهم الصراع كليًا، وأنّ هذا الكيان كتلةٌ مارقة في تاريخنا يجبُ إزالتها.

ليس السؤالُ هنا عن دقّة هذا التحليل؛ لأنّ سؤال الاغتيال يطالُ الرجل والمشروع، وهو عملٌ جوهريٌّ يمارسُهُ العدوُّ المحتلّ فَي إطار صراعٍ يعرف أنّه صراعُ وجود... لهذا لا يمكن إنكار أن الخسارة، خسارتنا بالقائد الشهيد، ثقيلةٌ موجعة، ويجب الاعتراف أيضا أنّ العدوَّ عرف كيف يضرب؛ فاستهدف الرجل الذي شكّل الخطر الأكبر على هدوء السلام الغادر؛ الرجل الذي قرّر أنّ المعركةَ يجب أن تستمرّ.

يقولُ تقريرٌ صهيونيّ: «كان مصطفى حازمًا في مواقفه تجاهَ إسرائيل، وأعرب أكثرَ من مرّة عن دعمه للصراع العسكري ضدَ إسرائيل؛ كان وراء العديد من جرائم القتل والاعتداءات الإرهابيّة ضدّ مواطنين إسرائيليين، معظمها خلال الانتفاضة الثانية». ونحنُ نقرأ الآتي: إنّ أبا علي مصطفى كان فلاحًا فصيحًا، يعرف مواسم الأرض وأي بذرة يجب أن تُبذر في تربتها المقدسة، ولذلك كان حزمه في مقاتلة العدو، ويقينه بحتمية النصر وراء العبقريّة العسكريّة الفذّة التي كرّسها لخدمة شعبه؛ عبر إعادة تأسيس القوّة العسكريّة الثوريّة المقاتلة للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، هذه القوّة التي قرّرت تغيير اسمها لتحمل اسم قائدها وراعيها البطل.

في قراءة التقارير الصهيونية عن اغتيال القائد، حقائق لم يتمكنوا من تجاوزها، ولكنها سممتٍ بكذبة في محاولة لمنح الاغتيال هامشًا من شرعية، وعندما يقول الأعداء: أن أبا علي «كان مسؤولا عن تخطيط وتنفيذ العديد من العمليات الإرهابية، منها: تفجير سيارة مفخخة في حي ميا شعاريم في القدس؛ السيارات المفخخة التي تم كشفها في «بيت إسرائيل» في القدس وأور يهودا؛ الدراجات النارية المفخخة التي تم كشفها في حيفا وتل أبيب، كما شارك في العمليات الإرهابية في مبشرة تسيون وعطيرت»، وتنهي التقارير أن هذا كله حدث بعد أن عاد أبو علي إلى الضفة متعهدًا «بالكف عن الإرهاب»، وهذه لعمري كذبة ساخرة، لا يخترعها إلا الصبيان معدومي الحيلة.

لم يقل أبو علي مصطفى أبدًا في يوم من الأيام وفي أي مناسبة إن ثمة بديل عن الكفاح المسلح ومقاتلة العدو من أجل تحرير فلسطين، وهو لم يكن من النوع المواربِ في مواقفه، ولم يكن سوى كما قلنا: فلاحًا فصيحًا من عرابة، يستدل عليه بأقواله وأفعاله معًا.. مقاتل تاريخي من أجل حرية شعبه؛ بدون مساومة ولا ألاعيب سياسية.

عاد أبو علي إلى الوطن ليقاوم؛ قالها وفعلها، ومنذ بداية الانتفاضة الثانية؛ ذهب إلى حيث يذهب الرجال الحقيقيين، إلى البنادق لينعشها ويعيد لها الحياة، فأنشأ وحدات عسكرية في جميع أنحاء الضفة الغربية ووجهها لتنفيذ عمليات فدائية في قلب كيان العدو، وبنى تنظيمًا سريًا قويًا في قلب القدس؛ غير آبه بتهديد العدو واحتمال القتل.. فأبو علي مصطفى كان مشروع شهيد يمشي على قدمين منذ قرر هذا الدرب، وسار فيه «كأنه علم في رأسه نار»... ويوم استشهاده ولد أبو علي من جديد.. إرادة ثورة ومشروع تحرر لا يمكنه الموت.. لا يمكن لنا أن نسمح بموته ■

أحمد. م. جابر